



مَحَاضِرُكَ حَوْلَ نَهْرِ النَّاسِ

كولونتاي

الكساندرا

٨ مارتن التورنة

المَركَزُ المَارْكُسِي - الْلَّيْبِنِيُّ لِلْدِرَاسَاتِ وَالْأَبْحَاثِ وَالتَّكَوِينِ

المحاضرة السادسة: وضعية المرأة في مرحلة إزدهار الرأسمال الصناعية الرأسمالية الكبرى

في المحاضرة الأخيرة قدمنا عرضاً للمرحلة الأولى لتراسيم الرأسمال، مرحلة تغيبت بالصراعات المستمرة والدائمة بين البرجوازية الصاعدة والعالم الإقطاعي الأقل.

وقد تأولنا بالتحليل وضع المرأة في مرحلة الانتقال هذه من الاقتصاد الطبيعي المطلق إلى الاقتصاد التقني، وكذلك الصناعة المنزلية والمعملية. وقد لاحظنا، كما تذكرون ولا ريب، أن معظم النساء العاملات والكالحات قد زحفن على الصناعة مع ظهور العمل غير المختص. لكن يجب ألا يغيب عن نظرنا أن أكثر النساء في مرحلة الصناعة المعملية والمنزلية لم يبحثن عن تأمين دخل خاص لأنفسهن عن طريق العمل، بل عزفن عن ممارسة مهنة منتجة على الصعيد الاجتماعي. صحيح أن العمل المنزلي كان لا يزال يحتفظ بأهمية بالغة في ذلك العصر، إذ أن الصناعة كانت لا تزال في أولى стages تطويرها! لكن اهتمام المرأة بمنشآتها ما كان يفيد الاقتصاد القومي بشيء وعلى الرغم من الأعباء الثقيلة التي كانت تحملها، فإن المرأة لم تكون ذات فائدة للمجتمع وللدولة، كان عملها يعود بالفائدة على أمرتها فقط، ولم يكن الدخل القومي يصب على أساس عمل كل فرد من أفراد الأسرة، وإنما على أساس حسيبة هذا العمل، أي على أساس الدخل العام للأسرة، الوحدة الأساسية للاقتصاد. ولا يزال كذلك هو واقع الحال إلى اليوم في الريف؛ فحمل «رب البيت» هو وهذه الذي يؤخذ بعين الاعتبار، أمّا عمل بقية أفراد الأسرة فلا يؤتى له ذكر. وهذا يعني أن الأسرة تعتبر، ككل، وحدة اقتصادية غير قابلة للتجزئة. ولما كان العمل النسوي لا يفتضي بأي أهمية على الإطلاق بالنسبة إلى مجمل التراثة القومية، فقد ظلت المرأة تلك الخاتمة الطبيعية والمحرجة من الحقوق التي عرفناها في الماضي.

إن شئوه الصناعة المعملية والرأسمال الكبير لم يؤدي إلى تحرير المرأة، بل أفضى على العكس إلى أشكال جديدة من الاضطهاد تحت ظاهرة العمل المأجور في خدمة الرأسمال. وللتذكّر هنا بأن الصناعة المعملية ابتدأت عن العمل الحر في المنزلي. لكن لماذا عرف تطور القرى الإنتاجية تشارعاً ملحوظاً في ظل الصناعة المعملية، وإنسماً بالمقارنة مع التطور البطيء، لمرحلة الإنتاج الحرفي؟ إن تفسير ذلك لا يحتاج إلى كثرة من التعقيد: فقد اضطر العمل المنزليين إلى زيارة إنتاجتهم عما كانت عليه إنتاجية الحرفيين، كما حضروا لأنفسهم حدّ أقصى من الدخل؛ ذلك أنهما كانوا ملزمين بالتخلي لل مقابل عن جزءٍ من مردود عملهم، بينما كان الحرفيون يسلّمون بضمائمهم مباشرةً للزيافن ويتقاضون وبالتالي كامل فضل القيمة. ذلك أن وسيطاً هو المقاول-المشتري، كان يؤدي دور صلة الوصل بين العامل المنزلي والزيافن. ومع تطور التجارة وأزدهارها اتسعت الهرة الفاصلة بين المنتج وبين السوق لجمة من العوامل، وفي مقدمتها العامل الجغرافي، وأزدادت وبالتالي أهمية التاجر أو البائع. كان فضل القيمة إذن يوزع بين المنتج والتاجر، وكانت حصة هذا الأخير أكبر نظراً لقراره على استغلال فقر العامل المنزلي وضعف موقعه. كان التاجر يجمع ثروة طائلة بلمع البصر، في حين كان سواد الشعب يعمل باطراحه ويفتقّر أكثر فأكثر. الواقع أن تفاقم الاستغلال قد ترافق مع تسارع سرورة الإفقار. وفي النهاية اضطر سائر أفراد أسر الفلاحين والحرفيين العاملين - من رجال ونساء وأطفال - إلى بيع قوته عملهم. وقد كان ذلك العصر عصراً ذهياً للاستغلالين، أي لأوائل الصناعيين والمقاولين.

بغضيل تقييم العمل استطاع المصنف البنوبي أن يفتح أبوابه أمام العمل غير المختصين؛ وعندما كان المقاول يتعاقب مع متاجرين غير ذوي خبرة، فإنه كان يختار بالتأكيد «قوّة العمل» الأرخص، وبالتالي الأليب بالنسبة إليه. وقوّة العمل الأرخص والأليب هذه تعلّت بالنساء والأولاد. وقد سجل العمل النسوي نمواً سريعاً بين القرنين السادس عشر والثامن عشر بالتوازي مع تطور هنّات الصناعة المعملية. فالمقاول لم يكن يراهن على نوعية العمل الحرفي لتحقيق دخل جيد. وإنما على عدد الشغيلة الذين كان يستخدمهم، أي على الكمية. فقد كان يعني أرباحه من مجموعة ساعات العمل غير المدفوعة التي كان يقتسمها عماله وعاملاته، والحال أن عدد هذه الساعات كان يزداد بازدياد عدد العمل وساعات العمل اليومي.

لقد ولّ عصر تراكم الرأسمال الأول ودخلت البشرية، وفق إيقاع حنوتى، في طور النظام الإنتاجي للرأسمال الكبير. وقد تبدّلت ملامح العمل من جراء ذلك. إذ حلّ العدن مكان القصور الإقطاعية وأصبحت المراكز الجديدة للصناعة والإنتاج. وأهمّ الأمور والكرنّات عن محاربة بعضهم ليختبئوا لسلطة المال المطلقة، في حين تجمعت القبائل المعزولة لتشكل أهاماً. وقد ظلت الزراعة، كما في الماضي، أساسية للإقصاء لكن مع الأيام انتقل مركز التقلّب باتجاه المنشأة الصناعية التي أصبحت مصدر أعظم التروّمات. وفي نهاية القرن التاسع عشر ارتفعت دول كيوبولندا وإنكلترا وفرنسا - ولحقتها فيما بعد ألمانيا والنمسا وأخيراً رومانيا - إلى مرحلة الإنتاج الرأسمالي الكبير.

ويصعب علينا نحن، أبناء قرن الرأسمال هذا، أن نتصور أن كل هذه الورشات الضخمة، كل هذه المعامل والمصانع التي تستلزم الآلاف المؤلفة من العمل، لم تظهر إلا في زمن متاخر للغاية. الواقع أن هذا التموج من الورشات والمصانع الذي نعرف لم يظهر إلا قبل مئة وخمسين عاماً تقريباً، وقبل أقل من ذلك في روسيا. في القرن التاسع عشر لم تكون المصانع قد تدخلت بعد في منافسة مع الصناعة المنزلية والمعملية. وحتى في أميركا، حيث كانت الرأسمالية متطرّفة للغاية، ظلّ الجدل حول أولوية الصناعة أو الزراعة دائراً للغاية حتى منتصف القرن التاسع عشر.

قبل هذه عام تقريباً كانت البشرية لا تزال تجهل القواعد والقوانين المتحكمـة بالتطور الاقتصادي، الأمر الذي سعـى للعديد من الأقطـار المختلفة بهذه حلم العـصـبـيـنـ في طـرـيقـهاـ الخـاصـ.ـ وـالـحـالـ اـتـهـ حـسـبـاـ أنـ نـقـيـ نـظـرـةـ عـلـىـ تـقـدـمـ الرـأـسـمـالـيـةـ السـرـيعـ فـيـ أـقـطـارـ كـالـيـابـانـ وـالـصـينـ وـالـهـنـدـ حـتـىـ نـخـلـصـ إـلـىـ القـوـلـ بـنـ الصـنـاعـةـ الـكـبـيرـ سـتـقـضـيـ هـاـ يـأـضاـ عـلـىـ الصـنـاعـةـ الـمـنـزـلـيـةـ،ـ وـأـنـ الـمـدـنـ مـسـتـغـزـ وـعـقـ الـبـلـادـ الـلـتـيـةـ حـاجـتهاـ

ويدين النظام الرأسمالي بقسط كبير من نجاحه للاختراقات الطبيعية والتكنولوجيا الكبيرة التي شهدتها القرنان التاسع عشر والعشرين. وإن كان يصعب علينا نحن أن نتصور عالما بلا سكك حديدية، وبلا مداخل معامل وكهرباء، وهاتف، فإنه كان يصعب أكثر على أجدادنا أن يتصوروا عالمنا نحن، وما كان لهم إلا أن يشكوا بأمكان قيامه.

وبفضل عد من الاختراعات التي حست مرند العمل، كان الإنتاج الرأسمالي قد حق انتلاقة خارقة في القرن الثامن عشر. آلة واط البخارية على سبيل المثال كانت اختراعاً عبرياً فعلاً. فقد سمحت بآرسة قواعد مكتنة الإنتاج في المصانع اليدوية؛ فكان أن عهد إلى آلات بتكية أعمال كان ينجزها الرجال حتى الآن. وقد أمكن، في الوقت نفسه، تبسيط سائر مراحل العمل وأختصارها بعدد من الحركات اليدوية البائمة. وهكذا ظهر على التوالي النسج الآلي، وألة حياكة الغوارب، ولحج الصوف، وغيرها من الاختراعات العديدة التي أعطت نظور الإنتاج الصناعي دفعة قوية.

كان العمل اليدوي قد أعطى، خلال مراحل التطور السابقة، أقصى إنتاجيته بفضل خصوصه لتنظيم عقلي. لذا كان على المقاول، الراغب في زيارة أرباحه أكثر فأكثر، أن يسعى إلى تغيير الميلاد الذي قامت الصناعة المعملية على أساسها. ولم يجد الحد الأقصى من الربح يتحقق بزيارة عدل العمل فحسب، بل أيضاً باستخدام الآلات. فقد زادت التقنية الإنتاجية وفق نسب لم تكن واردة على الإطلاق من قبل: ففضل استخدام الآلات بات في وسع العاملة مثلاً أن تلف وتكر 1200 مكبس بدلاً من مكبس واحد قلاً. وكذلك بات في وسع العاملة الواحدة أن تصنع ستمائة ألف ابيرة في اليوم، أي أن تحول مكان 135 عاملة يدوية. ونتيجة استخدام آلة حياكة جوارب، ارتفع إنتاج العاملة الواحدة من عشرين زوجاً إلى ألف ومئتي زوج. وقد راحت الآلات تحل بالتدريج مكان شتى أنواع الأعمال اليدوية. وارتفعت الإنتاجية على نحو خارق، وغرفت الأسواق تحت أمواج السلح المصنوعة بطريقة آلية والمعدة لاستهلاك بالجملة.

ييد أن زيادة إنتاجية العمل بفضل الآلة لم يؤد إلى رفع سوية حياة العمال. بل تفاقم بالعكس استبعادهم واستغلالهم من قبل الرأسمال. لا ريب في أن مكنته الإنتاج كانت سترتفع من سوية حياة الناس عامة فيما لو تقاضت العاملة، التي كانت تنتج في الماضي عشرين زوجا من الجوارب وأضحت تنتج ألفا ومتى زوج، ستين ضعف أجرها السابق. لكن ينبغي ألا ننسى أن البشرية كانت تعيش آنذاك في عالم تأصلت فيه جذور الملكية الخاصة. وكان الرأسمالي يعتبر الآلة التي اشتراها عنصرا من مشاته، وجزءا من ثروته. وعندما كان يتعاقد مع عامل، كان يلزمها باستخدام أدوات العمل التي يضعها في تصرفه. وإذا كانت هذه الأدوات كفيلة بمضاعفة الإنتاجية ست مرات أو أكثر، يكون المقاول هو المستفيد الأول والأخير من ذلك. فصاحب المصانع لم يكن يدفع للعامل على أساس مردوده وإنما على أساس قوة عمله. كانت مصلحته تقتضي أن يجتبيء أكبر قدر من الربح من قيمة العمل التي اشتراها. لذلك تجد أن مكنته الإنتاج، التي ضاعت على نحو خيلي إنتاجية العبيد الأجراء، من رجال ونساء على حد سواء، لم تؤد إلى تحسين شروط حياتهم، بل بالعكس إلى تفاقمها. فقد شحنت مكنته الإنتاج إلهام التفصيلي البرجوازية ومقولتها، فاعتقدوا الرأي «اللائم» القائل أن قوة عمل الإنسان الحية ليست ضرورية على الإطلاق للإنتاج ولخلق الثروات، وإن قوة الآلة الميكانيكية والمفينة وحدها ضرورية ولا غنى عنها. وحسب المقاول إن يملك الآلات حتى يمكن بكل سهولة من تأمين اليد العاملة اللازمة لتشغيلها. لكن إذا ما افتر إلى الآلات، عجز كلبا عن خوض غمار السوق التافسي على الأسواق بالاعتماد على إنتاجية قوة العمل الإنسانية التي هي في حوزته. لهذا السبب اعتدال الرأسمالي على اعتبار اليد العاملة قوة متممة وثانوية.

تذكern ولا ريب أن قبائل مربى العافية الرحل كانت لا تغير عمل المرأة أية أهمية. فقد كان القطبيع يعتبر ثروة القبيلة الأساسية، أما المرأة التي تحرس القطبيع فكان دورها ثانوياً وغير ذي أهمية تذكر. وقد حصل الشيء نفسه مع مكتبة المصانع: فقد اندحرت قيمة العمل. ولم يؤد استخدام الآلات إلى زيادة ندخل العمل والعاملات. بل العكس هو الذي حصل، إذ تراجع مستوى حياة الطبقة العاملة وإنفرد المقولون، ملوك الآلات، في الاستقلادة من الزيادة الخارجية التي طرأت على الأرباح.

لقد أدى نمو الصناعة الكبيرة إلى تزايد تراكم الرأسمال من جهة، وإلى انتقاد التفاضل بين المقاولين أنفسهم من جهة أخرى. فكل صناعي في نهاية المطاف كان يسعى وراء تحقيق الحد الأقصى من الربح. لذلك كان يمده إلى رفع رقم أعماله، وإلى إغراق السوق بمنتجاته التي كان يبيعها بسعر أعلى من سعر منافيه الذين ما كانوا قد جهزوا أنفسهم بعد بأخذ الآلات. وكانت النتيجة أن أفلس صغار المقاولين، ولاسيما الحرفيين، وأضطربوا إلى استجاء عمل عند كبار الصناعيين، المسؤولين عن خرابهم ونهاهم. ومركزة الرأسمال، أي تراكم وسائل الإنتاج بين أيدي كبار الصناعيين الذين اغتنوا بسرعة فائقة، وإغفال العمال، مما أهمل ظاهرتين ميزتا تطور المنتشرات الرأسمالية الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر. وبغية محاربة المنافسة العنيفة على نحو عegal، عمد الرأسماليون في القرن العشرين إلى تشييد سلطنة جديدة: التروستات، أي اتحاد عدة شركات. وقد حمى وطيس الصراع من جراء ذلك بين العمل والرأسمال.

إن إفقار صغار المقاولين وإفلاتهم أغرقاً سوق العمل بيد عاملة بخسة الثمن. كذلك تضيقافر جشع المالك الإقطاعي الكبير مع الضرائب الباهظة وتختلف الزراعة، على طرد الفلاحين من أراضيهم. وقد ساهمت هذه الهجرة الريفية في زيادة عدد العاطلين عن

العمل، وتفاقمت البطالة في القرن التاسع عشر إلى حد تفاقم عن ظهور مدرسة نظرية من نوع خاص، هي المدرسة الماركسية، فقد دعا ملتوس الطبقة العاملة إلى تحديد سطحها للحؤول دون تفاقم أحوال جديدة من الشغفية إلى سوق العمل، الأمر الذي كان سببًا في رأيه إلى التحذيف من حدة العنافة وإلى رفع سوية الطبقة العاملة، يد أن هذه النظرية لم تلاق أي صدى إيجابي، ومع ذلك فهي تفتح بقية نموذجية بقدر ما تكشف عن مدى ارتباط مفاهيم الناس وتصوراتهم بوضعهم الاقتصادي. في عصر الاقتصاد الطبيعي والصناعة المعملية، حيث كان النجاح الاقتصادي مردهما بعد الشغفية المفترض، كانت الأسرة الكبيرة تعتبر «باء من السماء». فكلما ازداد عدد الآخرين، ازدادت الثروة، ومع ظهور الإنتاج الآلي، شاع التصور القائل أن الآلة هي صانعة الثروة الحقيقة، فكان تطلع بعضهم إلى إلغاء العمل اليدوي بالضغط على ذرية العامل، هذه النظرية، الماركسية، رجعية تمامًا، وهي عازوة على تلك خطأة، وقد تحضنها التاريخ منذ زمن بعيد. فلن كان شدة خطر يهدتنا اليوم، فإنه على وجه التحديد خطر يقصان اليد العاملة الضرورية لمتابعة مسيرة التطور.

سوف تنتقل الآن إلى تحويل أعمق وأدق للعمل في الإنتاج الصناعي. لقد غرفت سوق العمل باستهانة، كما سبق أن ذكرنا، بفضل من العمل، وهذا القرن التاسع عشر تزداد عدد النساء في صنوف العاملين عن العمل، وكانت النساء يحاولن أن يبعن المقاول الشيء الوحيد الذي يملكته، قرة عين—. فإذا ما رفض المقاول استخدامهن ما كان يبقى أمامهن سوى حل واحد: الهجرة، لهذا السبب تجد أن بقاء المرأة كان يلزم العمل المنجور كالظل الأيمن، وتصاعد الخط البياني لهذا النوع من المتاجرة بجسد المرأة سار بالتزامن مع إقرار مبدأ عمل المرأة العاملين وعمومه.

كانت حياة العاملات اليومية، في مرحلة أقول الصناعة الحرافية والمعملية، خالية تماماً من الأفراح ومن الحقوق؛ وكان العمل الذي يؤدينه شاق ومنهاكاً، كـ«الفرise المهمة لاحتياط الأقواء»، وكانت الآلام التي يكابدها في جسم المصنعين تتفوق في حدنها كل ما عرفته القرون السابقة، وحسبك أن تتطلعن على كتاب إنجلز وضع الطبقة الكافية في إنجلترا حتى تدرك ذلك، ومع أن هذه الدراسة قد كتبت حوالي عام 1840 فإن العديد من شروط العمل القاسية التي أنت يوسفها لا يزال بعد قائمها في الأقطار الرأسمالية. وبعكتنا أن تلخص على التحور التالي حياة عاملة المصنعين في النصف الأول من القرن التاسع عشر: يوم عمل طويل للغاية، يتجاوز الأثني عشرة ساعة بشكل عام، أجور منخفض، سكن غير صحي—. كان الناس يعيشون في ضيق حائق وكثير حيوانات مزروبة—. لا صفات اجتماعية ولا عملية ولا عملية في العمل، أمراض مهنية متزايدة باستهانة، نسبة وفيات مرتفعة، وخوف دائم من البطالة، تلك كانت إذن شروط حياة الطبيقة العاملة وعملها قبل أن تباشر بتنظيم نفسها داخل الحزب والتقيبات لتدافع عن مصالحها الطبية الخاصة.

* * *

كان المقاولون يميلون إلى استخدام النساء لأن أجراً هن أدنى من أجلا الرجال فأصحاب المصانع كانوا يجزئون بكل بساطة بأن عمل المرأة دون عمل الرجل سوية، وكان الأيديولوجيون البرجوازيون يوفرون لهم بكل طيبة خاطر الحاج المطلوب، فـ«ükron بكل صفاقة أن المرأة بطيئتها أدنى هرقة من الرجل، وذلك على سائر الأصناف»، والواقع أن أسباب بغض قيمة العمل النسوي كانت ولا تزال حتى أيامنا هذه اجتماعية، لا بيولوجية.

* * *

في النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت غالبية النساء ما تزال، كما في الماضي، تخفي شؤون البيت وبعدهم لا تعطى مردوبيّة يذكر، بدلاً من أن تعمل في الإنتاج للسوق العالمية، الأمر الذي جعل بعضهم يزعم أن إنتاجية عمل المرأة هي دون إنتاجية عمل الرجل... ولم يدرك العمل على الفور أن عمل المرأة قد أضحي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي، بل احتاجوا إلى كثير من الوقت حتى يكتشفوا أن المرأة التي عملت على نحو متسع في الصناعة الكبيرة لن تعود أبداً إلى طبليرها، وأنها قد هجرت نهائياً بيتها وأعمالها المنزلية، وعلى امتداد القرن التاسع عشر ظل العمل النسوي منقوص القيمة بالمقارنة مع العمل النكوري، وذلك على الرغم من التزايد المطرد في عدد النساء اللواتي كن يمارسن شغطاً منها ويتفقدن من أجورهن على أولادهن، وأهلهن، وأحبابها على أزواجهن العاملين عن العمل أو المصاين بالمرض، ومثل هذه الأوضاع الشائنة لا تزال قائمة في الدول الرأسمالية المعاصرة، على الرغم من الجهود التي بذلتها التقييات بهذا الصدد، وعلى الرغم من مطالبتها بمساواة الأجور بين الجنسين.

وقد ساهم افتقار المرأة لاختصاص المهني في تعزيز استغلالها، وبخاصة قبل عام 1850. ففي الماضي كانت النساء اللواتي يعشن من وراء مهنتهن، يشكلن قلة ضئيلة، وفجأة اضطررت أعداد كبيرة من النساء، الساعيات وراء عمل، إلى الدخول إلى المصانع اليدوية، ما كن يتعفن طبعاً لا بالتأهيل المهني ولا بعمل بديل، ولماً كن يعانين الفقر والجوع، واعتبرن غير العصور على الطاعة العبياء، فقد قبلن بصعب شروط العمل وأقسامها بدون أن يحرمن سلطناً، ولم يتوان المقاولون، على الرغم من نظرياتهم بمحدد دولية المرأة الطبيعية وعجزها عن منافسة الرجل في الإنتاج، لم يتوانوا عن طرد الرجال من المصانع لإحلال النساء مكانهم: قلّر النساء كان دون أجور الرجال، ومن تألف القول أن تراكم الأرباح لم يتغير سلباً على الإطلاق من جراء ذلك... عمل المرأة لم يكن إذن دون عمل الرجل من حيث الإنتاجية، ومع تطور الإنتاج الآلي، فقد العمل المختص باللتزير من أهميته، وفي بعض قطاعات الإنتاج المحدثة (صناعة السجج، التبغ، العود الكعباوية، الخ) لأخذ العمل النسوي غير المختص أبعداً أضحي العمل معها ينظرون إليه وكأنه يتهاشم مباشرةً، الواقع، لم تطرد النساء الرجال من المصانع فحسب، بيعن قوة عملهن بغض، بل كن أيضاً يفسن في المجال أيام المقاولين كي يخضروا الأجور

بشكل عام، فكلما ارتفع عدد النساء العاملات في قطاع من فروع الإنتاج، انخفض أجر الرجال العاملين في هذا القطاع. وكلما انخفض أجر الرجال، اضطررت النساء – من بذلت العمل وزوجتهن – إلى البحث عن عمل لسد نفقات البيت. وهكذا ولدت الدائرة المفرغة. لم تحاول الطبقة العاملة أن تحطم هذه الدائرة المفرغة بخوضها غمار المصارعات السياسية والثقافية إلا لابقاء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففضلت الوعي الطبقي أكثر العمل لأن العاملات ليس «منافسات شريرات» وأنهم ينتهيون إلى الطبقة العاملة، مثلهم تماماً وأدركوا كذلك أن البروليتاريا لن تستطيع ضد اعتماد الرأسمال الشرسه ما لم تسع إلى تنظيم نفسها. في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان العامل يواجه بداء وشلل منافسه في سوق العمل، وكانت المنظمات العمالية، الهاوية مبنية على النفع عن مصالح البروليتاريا برمتها، تضع النساء من الانقضاض إليها.

كانت أجور العاملات، في أواخر القرن التاسع عشر، تكاد لا تساوي إلا نصف أجور العمال، وكان لا بد من انتظار مطلع القرن العشرين حتى تظهر في الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً المحاولات الأولى الرامية إلى تحقيق بعض المساواة بين أجور العمال والعاملات، وذلك تحت قبة ضغط النقابات العمالية. لكن المرأة في روسيا ظلت، حتى تاريخ قيام الثورة، تتلقى أجراً يساوي ثلثي أجراً الرجل، بل أحياناً ثلاثة، وما زالت المرأة حتى اليوم تعمل وفق هذه الشروط في آسيا، أي في البيان والهند والصين.

لقد تميزت شروط حياة العاملات في مرحلة تطور الرأسمالية الصناعية بالآجور المنخفضة من جهة، وبشروط العمل غير الصحية من جهة أخرى، والتي انعكست سلباً على جيد المرأة وصحتها (زيادة حوادث الإجهاض، ارتفاع عدد الأولاد المبiken عند الوضع، ظهور مجموعة من الأمراض النسائية). وكما كانت أفاق الرأسمالية تزداد إشراقاً، كانت أفاق البروليتاريا تزداد اكتهراً، وجاءة المرأة بؤساً وسقماً، لكن العمل المنتج خارج البيت، صانع الثروة للمجتمع برمته والمتعروف بقيمة على صعيد الاقتصاد القومي، شق مع ذلك الطريق أمام تحرير المرأة.

نحن نعلم أن دور المرأة في الإنتاج يحد وضعها في المجتمع، وما بقيت معظم النساء أسرات بيوتمن، ومهنهاك بعهام غير منتجة بالنسبة إلى المجتمع برمته، حكم بالفشل علىسائر المحاولات والمعايير التصافية من أجل الحصول على الحرية والمساواة، فهذه المحاولات والمعايير لم تكن ت redund على أي أساس في الاقتصاد. بما أن الإنتاج الصناعي، الذي نفع بألاف العاملات إلى المصانع، بكل مجري الأمور على نحو ملحوظ فالعمل المنزلي أضحى هو التأثيري بالنسبة إلى المرأة، لا عملها خارج البيت الذي أصبح عملها الأسلي.

لقد سجل القرن العشرين انعطافاً حاسماً في تاريخ المرأة، ففي مطلع القرن التاسع عشر كانت النساء اللواتي يضطربن إلى العمل كـ«فاتحات مصنع» يعيشن هذا الوضع ككارثة شخصية، لكن بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر، ومع إطالة القرن العشرين، أصبح عدد النساء العاملات في الدول الرأسمالية يتراوح بين 30 و40 بالمائة، ولكن كانت معظم العاملات في عصر الصناعة المعملية من أرامل وعزبات والنساء المطلقات أو المهجورات، فإن نصف النساء العاملات تقريباً في القرن التاسع عشر كان هنّ متزوجات، لماذا؟ لأن راتب الزوج لم يهد، بكل بساطة، يمكن لخطيبة تفقات الأسرة، فقد ولد زوجها ضعفه عند العمل، بل بات على المرأة والرجل أن يعملان معاً لتلبية متطلبات الأسرة. فالرجل لم يعد دعامة الأسرة الوحيدة، وإنما ما كانت المرأة هي التي تتطلب بالإتفاق على البيت، ولا سيما في الأزمات أو في فترات بطلة الزوج. وقد أضحى من المألوف، في الأسرة العمالية، أن تذهب المرأة إلى العمل وأن يبقى الرجل في البيت ليهر على الأولاد ويقوم بالأعمال المنزلية. وقد راحت هذه الظاهرة بشكل خاص في مناطق صناعة السجنج في الولايات المتحدة، ففي بعض المدن احتلا الصناعيون على استخدام النساء فقط لأن أجراًهن أثني؛ وهكذا كانت المرأة تذهب إلى مصنع السجنج بينما يبقى الرجل في البيت. وقد أطلق على هذه المدن اسم «مدن النساء».

وقد سجل العمل النسوي تطوراً ملحوظاً في النصف الثاني من القرن العشرين. فبين عامي 1871 و1901 ازداد عدد الرجال العاملين في الصناعة في إنكلترا هنلاً بنسبة 23 بالمائة، في حين ازداد عدد النساء بنسبة 25 بالمائة، وفي هذه الفترة عينها انتزعت النساء لألفين حصة الأسد من نسبة تزايد مجمل الطبقة الكادحة الإنكليزية؛ فقد ازداد عدد العاملات بنسبة 21 بالمائة في حين لم يزداد عدد العمل إلا بنسبة 8 بالمائة. وفي عام 1901 كان 34 بالمائة من نساء فرنسا ينزاولون مهنة؛ وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 39 بالمائة في عام 1906. وفي عام 1881 كان عدد العاملات في ألمانيا قد قدر بخمسة ملايين ونصف مليون، فلتصبح هذا العدد 6,5 ملايين بين عامي 1890 و1895 ثم 9,5 ملايين في عام 1907. وخلال الحرب العالمية الأولى نافع عدد النساء العاملات في ألمانيا على العصبة ملايين، وفي روسيا تضاعفت عدد النساء العاملات عشرين مرة خلال الحرب العالمية الأولى. وإذا كان عدد النساء العاملات في أوروبا والولايات المتحدة قد بلغ ستين مليوناً قبل الحرب العالمية الأولى، فقد ارتفع بلا ريب اليوم إلى سبعين مليوناً، ويضاف إلى هذا الرقم العدد الضخم للنساء العاملات في آسيا التي تعيش اليوم مرحلة تصنيع ناهض. ففي اليابان ثمة 750 ألف عاملة من أساس مليوني بروليتاري، وفي الهند أفادت الإحصاءات الأخيرة عن وجود 19 مليون نسمة يعنون أن في المصانع، وفي التحدين، وفي الزراعة، وفي مزارع الشاي والبن والقطن. أما في الصين فإن عدد النساء اللواتي يعملن في المصانع وان في البيوت وان في المكاتب الخاصة والعامة يقدر بعشرة ملايين. لقد التحقت إذن الدول الشرقية النامية بركلاب الدول الغربية وباتت المرأة في كل مكان تعمل حتيا إلى جنب مع الرجل. إن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ما عاد يستطيع، بشكل من الأشكال، أن يستخفى عن ساهمة المرأة، وهذا معناه اعتراف تنهائي بقدرة عمل هذه الأخيرة.

والحال أن نصف النساء العاملات تقريباً هن من المتردّيات، وهذه الواقعـة بلـغة الدلـالة بالـنسبة إلـيـنا لأنـها تـقدـر الرأـي العـسـيق القـائل أنـ المرأة لا تـعود بـحـلاـجـة إلـى كـبـرـيـتها بـعـدـ الزـوـاجـ. فـيـ المـانـيـاـ وـانـكـلـتراـ وـفـرـنسـاـ، تـكـلـلـ النـسـاءـ المـتـرـدـيـاتـ تـلـثـ النـسـاءـ العـاـمـلـاتـ. فـيـ مـراـحـلـ تـطـورـ الرـاسـعـلـ الـأـكـثـرـ تـقـدـمـاـ لـمـ تـدـعـ الـمرـأـةـ إـذـنـ مـجـرـدـ ثـقـمـةـ زـوـجـهـأـ أوـ ذـيلـ مـلـحـقـ بـهـ، لـمـ كـفـتـ الـمرـأـةـ عـنـ حـسـرـ ذـاتـهاـ بـالـعـملـ الـعـنـزـلـيـ غـيرـ المـنـجـ، وـلـهـذاـ السـبـبـ يـاتـتـ قـطـعـةـ أـنـ تـرـفـ نـهـاـيـةـ عـوـنـيـتـهاـ الـأـزـلـيـةـ. لـكـنـ ماـ الـذـيـ دـفـعـ بـالـنـسـاءـ إـلـىـ الـعـصـافـ وـوـرـشـاتـ الـعـلـمـ؟ـ مـنـ يـكـنـ قـطـعـةـ أـنـ تـسـطـعـ الإـجـابـةـ عـلـىـ سـؤـالـيـ؟ـ إـذـىـ الـطـلـابـاتـ التـقـنـيـ العـطـرـدـ لـأـجـرـ الـعـاـمـلـ الـذـيـ مـاـ عـادـ يـسـطـعـ أـنـ يـخـطـيـ، بـعـرـفـهـ، نـقـاتـ عـائـلـتـهـ كـوـلـونـتـايـ:ـ أـصـبـتـ!

فـيـ عـصـرـ الـإـتـرـاجـ الـأـلـيـ،ـ مـاـ كـانـ مـسـؤـلـيـاتـ الـعـاـمـلـ الـعـاـلـيـةـ تـؤـخـذـ بـعـنـ الـاعـتـارـ فـيـ تـحـدـيدـ الـأـجـرـ.ـ وـكـانـ آخـرـ هـوـمـ صـاحـبـ الـعـصـافـ عـلـىـ شـرـوطـ حـيـاةـ أـلـوـلـاـ الـعـاـمـلـ.ـ لـقـدـ وـضـعـ الـقـوـمـ الـتـقـنـيـ تـحـتـ تـصـرـفـهـ فـالـفـضـلـاـ دـلـلـاـ مـنـ الـعـاطـلـيـنـ عـنـ الـعـلـمـ،ـ وـإـنـاـ كـانـ أـجـرـ الـعـاـمـلـ لـاـ يـكـفـيـ إـلـىـ لـدـرـمـقـهـ هـوـ،ـ فـمـاـ عـلـىـ زـوـجـهـ إـلـىـ تـعـمـلـ بـدـورـهـ!ـ وـتـبـينـ الـإـحـصـاءـاتـ أـنـ قـسـمـيـنـ بـالـمـلـةـ مـنـ الـعـاـمـلـاتـ الـمـتـرـدـيـاتـ قـدـ تـخـلـنـ إـلـىـ الـعـصـافـ تـحـتـ ضـغـطـ الـبـرـؤـسـ وـالـتـقـرـيـرـ الشـدـيـدـينـ.ـ إـنـ هـذـهـ الـأـلـاـتـ الـمـؤـلـفـةـ مـنـ الـنـسـاءـ الـعـاـمـلـاتـ لـمـ يـقـعـنـ طـرـاعـيـةـ إـلـىـ عـيـيـ بـقـوـةـ عـلـمـيـنـ،ـ وـإـنـماـ أـرـغـمـنـ عـلـىـ ذـاكـ الـحـاجـةـ وـالـعـوزـ.

لـقـدـ طـرـحـ عـلـىـ الـعـرـفـ عـلـىـ الـعـصـافـ،ـ بـلـ الـخـطـرـ عـلـىـ صـحـتـهـ،ـ مـشـكـلـةـ جـدـيـدةـ لـمـ يـسـقـتـ أـنـ طـرـحـتـ حـتـىـ الـآنـ:ـ مـشـكـلـةـ الـأـمـرـةـ بـتـبـيـرـ أـخـرـ:ـ هـلـ الـأـمـرـةـ قـبـلـةـ لـلـتـلـاؤـمـ مـعـ عـلـىـ الـعـرـفـ عـلـىـ الـعـصـافـ؟ـ إـنـ الـأـمـرـةـ وـالـمـهـنـةـ،ـ أـيـ مـشـارـكـةـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـعـلـمـ،ـ وـإـنـاـ كـانـ أـجـرـ الـعـاـمـلـ لـاـ يـكـفـيـ إـلـىـ لـدـرـمـقـهـ هـوـ،ـ فـمـاـ عـلـىـ زـوـجـهـ إـلـىـ تـعـمـلـ بـدـورـهـ!ـ وـتـبـينـ الـإـحـصـاءـاتـ أـنـ قـسـمـيـنـ بـالـمـلـةـ مـنـ الـعـاـمـلـاتـ الـمـتـرـدـيـاتـ قـدـ تـخـلـنـ إـلـىـ الـعـصـافـ تـحـتـ ضـغـطـ الـبـرـؤـسـ وـالـتـقـرـيـرـ الشـدـيـدـينـ.ـ إـنـ هـذـهـ الـأـلـاـتـ الـمـؤـلـفـةـ مـنـ الـنـسـاءـ الـعـاـمـلـاتـ لـمـ يـقـعـنـ طـرـاعـيـةـ إـلـىـ عـيـيـ بـقـوـةـ عـلـمـيـنـ،ـ وـإـنـماـ أـرـغـمـنـ عـلـىـ ذـاكـ الـحـاجـةـ وـالـعـوزـ.

لـوـ قـرـرـ لـلـرـأـسـيـالـيـةـ أـنـ تـسـتـعـرـ فـيـ الـقـوـمـ بـعـدـهـاـ،ـ أـيـ لـوـ تـكـنـ الـطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ فـيـ طـرـيقـهاـ إـلـىـ الـاسـتـيـلاءـ عـلـىـ الـسـلـطـةـ وـإـلـىـ فـرـضـ سـيـطـرـتـهاـ عـلـىـ الـإـنـتـاجـ،ـ لـعـرـضـتـ الـبـرـيـةـ إـلـىـ اـتـحـاـلـ حـقـيقـيـ.ـ لـكـنـ لـحـنـ الـلـمـظـ،ـ اـسـتـلـخـسـتـ الـبـرـولـيـتـارـيـاـ مـنـ الـتـارـيـخـ الـإـسـتـاـجـاتـ الـصـحـيـحةـ لـتـوجـيهـ نـشـاطـهـ الـخـاصـ.ـ وـقـدـ شـفـتـ الـثـورـ الـرـوـسـيـةـ الـطـرـيقـ.ـ لـلـتـقـتـلـ الـأـخـرـيـ أـيـضاـ.ـ أـلـامـ الـثـورـ الـإـجـمـاعـيـةـ وـبـنـخـلـ الـتـخـطـيـطـ الـقـالـمـ عـلـىـ الـبـالـيـ الـاشـتـراكـيـةـ أـمـكـنـ حلـ مـشـاـكـلـ الـأـمـرـةـ.ـ فـيـ الـعـصـافـ الـإـشـتـراكـيـ تـسـتـخـدـمـ قـوـةـ الـعـلـمـ الـحـيـةـ،ـ بـعـاـفـ طـبـاعـةـ الـعـاـمـلـاتـ،ـ عـلـىـ نـحـوـ مـنـجـ،ـ وـفـيـ مـصـلـحـةـ الـمـجـمـعـ لـهـذـهـ السـبـبـ يـوـقـنـ مـجـمـعـاـ الـحـمـاـيـةـ لـلـعـاـمـلـ الـحـرـاـمـ وـلـلـعـرـضـاتـ،ـ وـيـصـعـنـ لـهـنـ مـسـتـوىـ لـأـنـقـذـ عـلـىـ الـحـيـةـ بـلـ يـفـحـشـ فـيـ الـمـجـالـ أـمـاهـيـنـ لـتـكـرـيـسـ أـنـفـسـنـ لـهـمـ اـجـمـاعـيـةـ أـخـرـ.

* * *

لـكـنـ الـشـعـوبـ فـيـ الـأـقـطـارـ الـرـأـسـيـالـيـةـ ظـلـتـ تـكـلـلـ بـنـرـ أـنـظـمـتـهـ،ـ وـيـقـتـ الـأـمـرـةـ عـبـدـاـ تـقـلـاـ عـلـىـ كـاـهـلـ الـمـرـأـةـ الـرـازـحةـ أـسـساـتـتـ وـطـةـ عـلـىـ الـعـزـرـ،ـ أـيـ خـارـجـ الـبـيـتـ وـدـاخـلـهـ.ـ تـرـىـ هـلـ يـكـنـ يـوـمـ يـرـفـعـ فـيـ دـخـلـ الـعـاـمـلـ بـحـثـ تـحـرـرـ الـمـرـأـةـ الـمـتـرـدـيـةـ مـنـ وـاجـبـ كـبـ الـمـالـ؟ـ بـالـطـبعـ لـاـ فـرـيـدـاتـ الـأـجـورـ الـتـيـ بـطـفـرـ بـهـ الـعـاـمـلـ وـتـطـبـيـمـهـ الـتـقـنـيـةـ تـقـلـ مـتـخـلـفـةـ بـوـمـ عـنـ الـزـيـادـاتـ الـظـارـيـةـ عـلـىـ أـسـعـارـ سـلـعـ الـاستـهـالـكـ الـبـيـوـمـيـ.ـ وـهـنـىـ لـوـ سـلـعـاـ بـيـزـاـ بـلـهـ بـيـانـيـ يـوـمـ تـعـكـنـ فـيـ الـطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ مـنـ تـجـيدـ الـأـسـعـارـ.ـ وـهـذـاـ اـنـتـسـارـ ضـقـمـ.ـ فـلـنـ الـشـكـلـةـ لـنـ تـحلـ مـذـلـلـ فـلـنـ كـلـ.ـ فـيـحـبـ أـلـاـ يـغـبـ عـنـ الـأـهـلـاتـ أـنـ حـاجـيـاتـ الـأـسـرـ الـعـاـمـلـةـ لـاـ تـكـفـ فـيـ الـأـخـرـيـ عـنـ الـإـزـدـيـادـ.ـ وـلـاـ يـكـنـ طـرـدـ شـيـعـ الـفـقـرـ حـتـىـ تـزـوـلـ الـأـسـبـابـ الـتـيـ تـسـتـوـجـ عـلـىـ الـعـرـفـ الـمـلـجـورـ،ـ فـقـمـ حـاجـيـاتـ جـدـيـدةـ تـرـىـ الـفـوـرـ عـنـهـ،ـ مـنـهـاـ الـعـطـالـ الـتـقـنـيـةـ لـلـعـاـمـلـ وـلـلـعـاـمـلـةـ.ـ فـيـهـاـ يـيـدـلـنـ مـثـلـاـ عـنـ رـغـبـةـ فـيـ شـرـاءـ كـتـبـ أـوـ فـيـ الـسـرـجـ مـنـ وـقـتـ إـلـىـ أـخـرـ،ـ كـمـاـ يـسـعـيـانـ وـرـاءـ تـعـيـنـ تـرـبـيـةـ أـفـضلـ لـأـلـاـهـاـ.ـ وـهـذـاـ مـنـ شـكـهـ لـفـعـ الـمـرـأـةـ مـنـ جـدـيـدـ إـلـىـ الـبـحـثـ عـلـىـ الـعـلـمـ الـمـلـجـورـ.

إـنـ الـطـلـبـ الـعـتـرـدـ يـأـتـيـ عـلـىـ الـيدـ الـعـاـمـلـةـ الـفـسـوـيـةـ هوـ عـاـمـلـ أـخـرـ يـحـولـ فـطـيـاـ دـونـ تـطـبـيـقـ الـقـرـائـنـ الـرـاـمـيـةـ إـلـىـ تـحـدـيدـ الـعـلـمـ الـتـسـوـيـ.ـ وـقـدـ أـعـطـتـ الـحـرـبـ الـأـقـطـلـ الـسـاطـعـ عـلـىـ كـوـنـ الـمـجـمـعـ قـدـ أـنـضـمـيـ،ـ مـنـ الـأـنـ فـسـادـ،ـ عـلـجـزاـ عـنـ الـإـسـتـخـاءـ عـنـ الـنـسـاءـ.ـ فـمـاـ مـنـ قـلـنـونـ،ـ مـاـ مـنـ قـلـنـ الـنـوـلـةـ،ـ قـلـنـ بـاـرـغـامـ الـمـرـأـةـ عـلـىـ الـعـودـةـ إـلـىـ بـيـتهاـ!ـ فـمـاـ الـعـوـنـةـ قـدـ أـنـضـمـتـ مـسـتـحـلـةـ (ـكـانـ عـلـمـاءـ بـوـرـجـواـزـيـوـنـ قـدـ طـرـحـواـ حـلـ مـذـلـلـ قـلـنـ قـلـنـ قـلـنـ عـلـىـ تـقـرـيـرـاـ وـوـجـدـواـ مـنـ بـيـوـدـهـمـ فـيـ الـأـوـسـاطـ الـبـرـولـيـتـارـيـةـ).ـ لـكـنـ مـاـذـاـ عـنـ الـمـرـأـةـ أـنـ تـقـلـ مـذـلـلـ بـعـدـ أـنـ عـدـ بـعـضـ وـظـائـنـ الـتـقـنـيـةـ إـلـىـ مـؤـسـسـاتـ مـنـ خـارـجـ الـأـسـرـ؟ـ

إـذـاـ كـانـ مـشـكـلـاتـ الـمـرـأـةـ الـتـيـ تـعـلـمـنـ نـشـاطـاـ مـهـنـيـاـ شـتـرـ اـهـتمـمـكـنـ بـشـكـلـ خـاصـ،ـ فـإـنـ أـنـصـحـكـنـ بـمـعـطـلـةـ الـفـصـلـ الـمـتـعلـقـ بـ«ـالـمـهـنـةـ وـالـأـمـرـةـ»ـ مـنـ كـاتـبـيـ الـمـجـمـعـ وـالـأـمـرـةـ،ـ فـيـ هـذـهـ الـكـتـابـ عـرـضـتـ بـشـكـلـ مـفـصـلـ رـدـودـ الـفـلـعـ الـعـاـمـاـهـةـ لـعـلـمـ الـمـرـأـةـ الـتـيـ صـدـرـتـ عـنـ الـأـوـسـاطـ الـبـرـولـيـتـارـيـةـ بـالـذـاتـ،ـ وـلـسـوـفـ تـجـلـنـ فـيـ هـذـهـ الـكـتـابـ أـيـضاـ إـحـصـاءـاتـ عـنـ الـنـسـاءـ الـمـتـرـدـيـاتـ الـلـوـاتـيـ بـيـازـلـنـ مـهـنـةـ مـنـ الـمـهـنـ فيـ عـدـ مـنـ أـقـطـلـ الـعـالـمـ.

والآن ستنطرق إلى مسألة أخرى، مسألة بالغة الأهمية في تقييم عمل المرأة في النظام الرأسمالي: في أي فروع إنتاجية يترك عمل المرأة بشكل خاص؟ لقد بات النساء في الوقت الحاضر - وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الأولى - متواجدات في شتى المجالات. فعمل المرأة لم يفرض نفسه على القطاعية الزراعي والصناعي فحسب، وإنما أيضاً في المواصلات وفي الإدارات كافة، اللدنية والحكومية على حد سواء. وكانت النساء قد عملن في التجارة، تجارة المفرق بشكل خاص، منذ العصر الوسيط، لكن تستطيع أن تقول بشكل عام أن عمل المرأة في هذه الفروع ناج عن ضعف تأهيلها المهني أو عن مواصفات متعلقة بمهامها السابقة في الاقتصاد المنزلي. فمعظم النساء العاملات توجهن إلى صناعات النسيج، والقنب، والمواد الكيماوية والتجارة، أي إلى فروع لا تتطلب شخصياً منها شيئاً على الإطلاق من الأخطار الصناعية - في إنكلترا، وألمانيا، وروسيا، والبلدان - يتفوق عدد النساء عدد الرجال العاملين في فروع إنتاجية تطورت في وقت لاحق وانتقلتا من العمل المنزلي، كصناعة الأقمشة والألياف مثلاً، وصناعة المواد الغذائية، أو المصانع والمطاعم والمقاهي. فالمرأة بطبيعة قدرتها تجد علة الخياطة، والكي، وإعداد المائدة. وفي مثل هذه الفروع تحمل التعبيرية الطفيفة مكان الإعداد المهني. لكن تجدر الإشارة إلى ظاهرة تراجع اليد العاملة النسائية لصالح اليد العاملة المذكرة مع مكتبة العمل في فروع كانت إلى حد الآن منطقاً صيد محروم للعمل النسوي (في المصانع الكهربائية أو البخارية، وفي مصانع الشيب، الخ). وقد أدت هذه المكتبة إلى إعادة توزيع قوى العمل. فقد اقتحم الرجال قطاعات كانت تعتبر، تقليدياً، نسوية، وزاولت النساء منها كانت تعتبر «من مجالة» خاصة، وثمة سبب واحد فقط أعتمد الرجل آلة إعادة توزيع العمل هذه: مكتبة الإنتاج. فقد اعتمد الرجل آلة الخياطة الكهربائية والمكرونة. في حين أخذت المرأة مكانها وراء المخرطة وأجهزة المراقبة. لقد أفلحت مكتبة الإنتاج إنما مساواة في العمل بين الرجل والمرأة، ممهدة بذلك المسماة الاجتماعية بينهما. وقد سجل عدد النساء العاملات في قطاع البرق والبريد ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات العشرين الماضية وهذا العمل يتطلب إعداداً مهنياً اسود يعمل المكتب الذي ياتي يتعرض هو الآخر لغزو نسوي مركز. واقتحام المرأة مهارات عمل تتطلب إعداداً مهنياً متقدماً يعطي التأثير القاطع على حلقة الإنتاج إلى عمل المرأة.

لقد اعتادت المرأة على اعتبار عملها ضرورة، لا مجرد شاغلٍ على، ذلك أنها كانت عن هلاة الأوهام والأحلام. ولم تعد تختلط بمستقبلها بالرهان على الزواج وإنما بالإعتماد على عملها الخاص. لذلك نجد الأهل اليوم يسعون جاهدين - وإنسياً في الأقطار الرأسمالية المتقدمة - إلى تأمين ثقافة مهنية جيدة لأبنائهم وبناتهم على حد سواء. وهذه الثقافة هي سبيلهم إلى حياة كريمة. لذا تحرر عمل المرأة إنما، في القرن التاسع عشر، من طابعه الطارئ والموقت ونجح في فرض نفسه في سائر المجالات. وقد أكملت الحرب العالمية هذا التطور بقضائها على آخر أوهام المرأة التي تركت أنه سيسحب عليها من الآن فصاعداً حصر نفسها في بيتها والاهتمام بشؤون أسرتها فقط.

والآن لنلق نظرة سريعة وأخيرة على ما ورد في محاضرة اليوم. لقد تناولنا بالتحليل مصير النساء عبر التاريخ. وقد اكتملت الدائرة في القرن العشرين. ففي قيم الزمن كانت المرأة تُنَقَّل إلى جانب الرجل وتستمتع بالحقوق نفسها بحسبها منتجة السلع الاستهلاكية اليومية لل المجتمع برمته. وقد حظيت بالاحترام خاصًّا لأنها إلى جانب هذا العمل كانت تُجب الأطفال وتتضمن استمرار العشيره. وكانت مكانتها، في نظر المجتمع البدائي، أكثر أهمية من مكانة الرجل. لكن مع ظهور الملكية الخاصة وتقسيم العمل قيدت المرأة بيتها وباتت تعبر مفعمة للزوج، ملحةً به. لكن قوى الإنتاج عينها التي قضت، في طور محدد، بتقسيم العمل بين الجنسين ويظهر العنكبوتية الخاصة، خلقت فيها بعد إمكانية تحرر تام و شامل للمرأة. فقد أفرست المرأة، بمشاركةها في الإنتاج، أساس تحررها في شتى المجالات الاجتماعية. يد أن هذا التحرر لا يمكن أن يجد تطبيقه العملي إلاً في ظل النظام الاقتصادي الجديد، النظام الاشتراكي.

المحاضرة السابعة: أصول «قضية النساء»

في محاضرتنا الأخيرة خلصنا إلى الاستنتاج التالي: مع تسامي القوى الإنتاجية وتعاظم الاعتماد على إنتاج الصناعات الرأسمالية الكبير، ازداد عدد النساء العاملات. وسوف نبين في محاضرة اليوم كيف أن المرأة ستعجز لا محالة في ظل النظام الرأسمالي عن بلوغ التحرر الشامل والمساواة الكاملة في الحقوق، وذلك منها ساهمت في الإنتاج، مساهمة فعلة لم غير فعلة. فالعكس هو الصحيح. فئة تقاضن جوهرى، وغير قابل للتذليل، بين أهمية المرأة الاقتصادية وبين حالة التبعية والإستثناء التي هي من تصيبها في الأسرة، والتوله، والمجتمع. وسوف نوضح الأن، بعزيز من النقاوة والعمق، كيف أن وعي المرأة لحقها في المساواة والكرامة قد تمكن من فرض نفسه على المجتمع وكيف أن مسوورة هذا التحول كانت وثيقة الصلة بالتقدم السريع الذي سطه عمل المرأة.

لسنا في حاجة إلى التقول أن شعور النساء بالغرارة إزاء هاشمية وجودهن، إن في الأسرة وإن في المجتمع، قد تعاظم طرداً مع تزايد عملهن في الإنتاج ومع قدرهن باستقلالهن الاقتصادي. فهذا من مرافق نزاهة وتحرر من الآراء المسبقة إلا ويعترف بالتقاضن الصارخ القائم بين الاعتراف بالمرأة كثمرة عمل مفيدة للمجتمع وبين التمييز الذي تمارسها بحقها التشريعات البورجوازية. هذا التقاضن بين الأهمية التي يرتديها عمل المرأة السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى خطبها لزوجها - مع أنه كف منذ زمن عن تأمين حلياتها - هذا التقاضن إذن هو الأصل الأول الذي عنه تولد ما يسمى بـ«قضية النساء».

* * *

لقد طرحت «قضية النساء» بحدة فائقة في النصف الثاني من القرن المنصرم مع أن مقدماتها المنشقة تعود إلى فترة سابقة، إلى عصر ظهور الصناعة المعملية التي حكمت بالإفلات على صغار الحرفيين والعمال العاملين وأضطرتهم إلى بيع قوة علهم للعشرات الكبير، وكذلك قرفة عمل نسائهم وأطفالهم. وقد تحورت «قضية النساء» في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر حول أجر المرأة بشكل خاص وحول حقها في «عمل لأنق». فخلال قرون ثلاثة كانت الروابط المهنية، باعتبارها الفائقة وصرامة قوانينها، قد نجحت في إقصاء المرأة عن العين الحرافية، وكان هدف تلك الروابط إعلانة المرأة من جديد إلى المطبخ وإقصاءها نهائياً عن الإنتاج كي يبقى هذا الأخير وفقاً على الرجال. الأمر الذي أدى طبعاً إلى تفاقم وضع المرأة، السوء أساساً فمنذ قيام إمكانية ممارسة مهنة حرفة تتحول إلى فريسة سهلة لجمع صاحب المصنع وضاحية لمباشه استغلاله.

في فرنسا كان نظام الصناعة المعملية يبيّن آثاراً ما كانت المعامل كبيرة بما فيه الكفاية ليطلاق عليها اسم منشأة صناعية، أي منشأة تستخدم هذه عامل أو أكثر. كانت الصناعة المعملية والعمل العاملين هزءاً هزءاً وكذا يغطيان سائر أرجاء فرنسا. وقد انتشرت المنشآت الصغيرة، التي يتراوح عدد عملائها بين العشرة والعشررين، كالقطرة في المنطقة الباريسية وفي العدن الفرنسي الأخرى. ولم تكن تلك المنشآت تصنّع الأنسجة والأجواح التقبيلية والاداتيات الناعمة فحسب، وإنما أيضاً السلع الأذهبية والمعنوية وشتى أدوات الاستعمال اليومي. وكان العديد من النساء يعملن في الغزل والنسيج. ولكن يمثلن أحيناً 90 بالمائة من مجمل اليد العاملة المستخدمة في هذا القطاع. أما صناعة العرير فكانت قد انتقلت نهائياً في فرنسا إلى الإنتاج الصناعي. ففي هذا الميدان تطلب المعلم على الصناعة المنزلية واليدوية.

كانت البروليتاريا النسائية قد نعمت بشكل هائل عشية الثورة الفرنسية. كما اكتظت ضواحي باريس بالشحالات، والعاهرات وبالنساء العاطلات عن العمل، المعاقبات الفقر والجوع، وليس من المستغرب وبالتالي أن كانت النساء قد شاركن بمحامسة فائقة في ثورة تموز 1789 الموجهة ضد سطوة الأغنياء واستغلالهم للقراء. وقد طالبت «نساء الشعب» في باريس، في سائر الشعارات والعرائض التي رفعها، بالحق في العمل، في «الكتاب الشريف». وطالبن أيضاً بحق العمل للرجال، مع الالحاح على ضرورة تحضير عمل هؤلاء الآخرين في العين النسوية الخاصة وتحضير عمل النساء في العين النكورية التقليدية. وقد جاء في واحد من تلك العرائض: «إن كانا需 بالعمل، فليس ذلك كي نحرم الرجال منه وإنما كي نبني حياتنا الخاصة في إطار متواضع».

وفي إبان الثورة الفرنسية طالبت نساء الشعب بحرية الانتساب إلى سائر العين الحرافية، أي «بحرية العمل المطلقة». وكان الهدف من هذا المطلب إنقاذ عشرات الآلاف من النساء، المكافدات المؤمن والجوع، من براثن الفقر والبغاء. ولم يكن هذا المطلب نصرياً بحتاً وإنما كان يترجم في إطار المطلب الخاص بمصالح مجلد البروليتاريا الصناعية الفرنسية. فقد كان سكان ضواحي باريس، من رجال ونساء، يظهرون معاً وبهتئون بصوت واحد: «ليكن العمل حراً». وكانت حرية العمل تعني القضاء النهائي على الإقطاع، وتدعيم البرجوازية وهدمها، وتصفية امتيازات الطوائف الحرافية. إن مصلحة الفرنسيات الطبقية قد حدلت لمن بوضوح الطريق التي ينبغي عليهم سلوكها كي يظفرن ذات يوم بفرصهن لكتاب «خيرهن بشرف». وقد وقفت نساء البروليتاريا الفرنسية إلى جانب الثورة واعتبرن قضيتها.

إن كتابا يكمله لا يكفي لتقديم وصف لائق للدور المرأة ونشاطها في الثورة الفرنسية، لتصعيدها البطولي، ولتحالها التوري. ففي مقاطعتي بوفيه وبروتنيا كانت «سأء الشعب» السبات إلى المجموع على الملكة. وقد حلت خواهن ساء الغوليم وشونتوس. وشاركن في انتخاب ثواب البرلمان، وحظي اقتراعهن باعتراف الجميع. وقد سبقت الإشارة إلى أن البرجوازيات تتقدّم مساعدة المرأة بكل ترحاب في المراحل الموجة كالحروب الأهلية والتوبية، وتفضي نظرها مرققاً عن «دونية المرأة الطبيعية». وهكذا لم تعارض البرجوازية البيان التوري الذي وضعته ساء مدينة أنجيه، والذي تذرّن فيه بالعتقد الأسرة المالكة، كما لم تعارض مشاركة ساء باريس في الهجوم على سجن الباستيل في الرابع عشر من تموز 1789 وانتقامه بقوة السلاح. وقد ظهرت روز لاكومب، ولوبيزون شابرلي، ورينه أندو، مظاهرات نسائية في الخامس من تشرين الأول 1789، وتوجهت هذه المظاهرة إلى قصر فرساي حيث كان يقيم الملك لويس السادس عشر وعلّت به إلى باريس تحت رقابة شديدة. وبطريق نقل الملك إلى باريس تاقت النساء على شرف حماية أبواب العاصمة. وقد أوقفت بال العملات الملكي وفدا إلى البرلمان لـ«تشجيع التراب وتذكيرهم بمعطل النساء». وهتفت أعضاء الرقة النسوية أمام التراب: «لا تنسوا الشعب». وشاركت ساء باريس وضواحيها بالمعظاهرة الشعيبة الشخصية التي جرت في شان - دو - مارس، ووقن على العرائض، وسقط منها من سقط ضاحية الغرب الملكي.²⁶ لقد شاركت ساء الشعب في كل هذه المهام بدافع من وعيهن الطيفي. فوحدتها الثورة المظفرة كانت كفيلة بإنقاد النساء الفرنسيات من الاستثناء والجوع، والقرف، ومن التنازع الثالثة المترتبة على البطلة والتضخم التقدي. لقد حافظت البروليتاريا النسائية الفرنسية حتى المأساة الأخيرة على شعلتها التورية، وأوقعت أكثر من مرة حمية الرجال الأهل إلى التراجع والتقاعس.

وظلت البرجوازية الفرنسية، حتى بعد انقضاض زمن طويل على انبعاث التورة، تعيش على هامس «الحكايات»، المتوجهات والذكريات. فمن هؤلاء «الحكايات»، هؤلاء «النساء الشريرات» على حد تعبير منهاضي التورة؟ كمن حرفيات، وفالحات، وعاملات يعنين ضراوة الجوع وشتى أنواع العذاب، ويذكرهن من كل قلوبين وبكل ما أوتين من قوة الارستقراطية والنظام الملكي. وقد واجهن بغيرزة طبقية سليمة ترف وبدخ طبقة البلاط المتعجرفة والمطلالة عن العمل، وأيدن الطبيعة المناخنة من أجل فرنسا جليلة ينعم فيها الرجال والنساء بحقهم في العمل ولا يعرّط فيها الأولاد من الجوع. وحرصاً على عدم إضاعة أولئكهن وهدرها سدى، كانت هؤلاء المواطنات المخلصات والعاملات العبدات لا يقتنن بمحبتن الجوارب إن في الأعياء والمظاهرات، وإن في اجتماعات الجمعية الوطنية وأمام المقصلة أثناء تنفيذ أحكام الإعدام. وما كان على كل حال يمحى هذه الجوارب لأنفسهن، وإنما لجنود الحرمس الوطني الذين تحولوا إلى حماة للتور.

لكن علينا في أرجحظن أن نبحث عن الانطلاق الأولى لـ«الحركة النسوية» الفرعونية في مرحلة سابقة للثورة الفرنسية، بين عامي 1774 و1783، حين تحررت أميركا من الوصاية الإنكليزية. وقد حلّ تاريخ الثورة الفرنسية بكوركية من النساء ظلّ اسعفهن مرتبطة على نحو وفق لا بالحركة النسوية فحسب وإنما بسائر مراحل التحول التوري نفسه. فإلى جانب مهاراتهن عن الاتجاه السياسي المعتدل، المتجمد في حركة الجبرونيين، من أقتل ملام روولان - إذا ما أردنا مقارنة مع الأحداث الحالية فانا عن ملام روولان أنها كانت متشفية - نجد لويس روبيير كيغلو، الصحفية والكاتبة الشهيرة والداعفة الأصلية والديمقراطية عن الثورة. ولم تكن المرأة تفهم فعلاً بحركة النساء، ولم تقدمها، كليهما، بمطلب نسوية متقدمة. بيد أنها تعيّن مع ذلك أول مواطناتهن سويتين في التاريخ لأنهما ساهمنا في انتزاع الاعتراف الموضوعي بمساواة المرأة. ففضلّ عملهما في خدمة الثورة جعلتا محيطهما الاجتماعي على غمض النظر تماماً عن انتمائهما إلى «الجنس الطيفي». وكان الناس لا ينظرون إليهما إلا بصفتهما ممثلتين لخط ياي محلّد. وبالإضافة إلى هاتين المناضلين، وإلى نصيرة المرأة المطرفة أولئك ذو غوج، برزت امرأتان آخرتان بين عيشهما التضالية المعيبة. إيماتروزان تو ميريكور ومدام درمولان اللتان عزّزتا الشعب على فعل السلاح في أولى مراحل الثورة. وقد شاركت تيروان في الهجوم على الباسيل، ومنتها الجمعية الوطنية سيفاً، مكافأة على شجاعتها. وفي الخامس من تشرين الأول 1789، أي عنيّة الظاهرة التي كانت متوجهة إلى قصر فرساي، سقطت تيروان التضاهرات إلى بادية فرساي ودخلتها على صبوحة حسانها وقد ارتدت ثياباً حمراً وراجحت تدعى النساء إلى الاتّحاد بصنف التور. وقد أُنْسِتَ، بالتعاون مع القليلوف ريون، جمعية «أصدقاء القانون» وبذلك جهوداً دائمة لدعم الجيش الوطني. وقد نادت النساء النفاع عن الوطن الجديد - أي الجمهورية. وتولّت بنفسها في الخام عشر من حزيران 1892 توجيه فوجها

²⁶ - كان شعب باريس قد توجه بلا سلاح إلى ساحة شان - دو - مارس وتابع حول «عنين الوطن» للاحتجاج على النظام الملكي. وكان الملك رفيراً حاليته قد فروا من باريس ليلة 21 حزيران 1791، لكنهم لم يستطيعوا التغلب بعدها إلا أن تحد المسؤولين عن البريد كانت أمرهم. وكان هروب الملك قد خطّط له منذ زمن بعيد. وبعد إلقاء القبض على الأسرة الملكية، أعدت من جديد إلى باريس وسط أجواء من العصابة النشيطة. وقد طرحت فكرة محاكمة الملك بتهبة العصبية، لكن النبلاء ورجال الدين وبعضاً من البرجوازيين عارضوا ذلك. واحتجلجا على هذه المعارضية تظاهر شعب باريس في 17 تموز 1791 في ساحة شان - دو - مارس، فكان أن أمر الحاج المناهض للثورة في البرلمان بتجنب العرس الوطني، وأعلن الأحكام العرفية، وأنهى بذلك دعاء المتظاهرين الشهيرين.

الملفخ نحو القصر الملكي الذي اقتحمته مع سكان فرساي. وقد منحتها الجمهورية «إكليلاً منفيًا» لشكرها على خدمتها الواقية وعملها المخلص. وقد لقيت مصر عها خلال المواجهات التي حصلت بين الجنود وبنين واليعاقبة. وكانت شخصياً أقرب إلى الجنود وبنين.

روزا لاكومب طالبت هي الأخرى بإخراج الملك من فرساي. وقد تزعمت نساء باريس وضواحيها وقلاتهن في عدد من المعارك. كانت امرأة متواضعة للغاية، ولكن مقتلة في الطراز الأول؛ وكانت صاحبة إرادة قوية وحسن تنظيم حاد. وقد تميزت، علامة على ذلك، بصورة رخيم وجه جميل. ولها خطاب مشهور ألقته في أروقة الجمعية الوطنية، دافعت فيه عن الثورة ضد جيش التحالف الثاني وطلبت فيه بديعقاطية الحكم، وقد اختير من أهم وثائق تاريخ الثورة الفرنسية. وقد أصبحت لاكومب، عندها الملكية اللوذة، بجراح في يدها أثناء محاصرة القصر. وقد منحتها الجمعية الوطنية «إكليلاً منفيًا» لسوء بيرونان ذو ميريور. وكانت لاكومب قد أصبحت، منذ عام 1783، عضواً في نادي العياقة، وكانت تترى القبة الحمراء لحركة «اللائسرولين» الثورية التي كان يترعها جان بول هارا. وقد طالبت باعقلان سائر أبناء الطبقة الأرستقراطية، وأحاطت نفسها بعدد من الشخصيات، وشاركت في حفلة العياقة ضد الجنود وبنين التي انتهت بهزيمة هؤلاء الأخيرين. لكن إصرارها العنيف على متابعة النضال ضد أنصار الثورة المضادة والمعتدين على مختلف هوياتهم، وتهجمها على الجمعية التشريعية بالذات، أثار عليها نقمة العياقة. وقد أضطر روبيسيير بنفسه للداء لهذه التصيرة الخطيرة المتناثرة بشعبية كبيرة، والمجيدة لفن الخطابة علامة على ذلك. وقد استاء أعضاء الجمعية التشريعية من تدخل روز لاكومب، وغيرها من عضوات «نادي المواطنات الثوريات»، في شؤون جمعيتيهن، ومن إصرارهن على مراجعة لواحة المعطلين، وعدم إيجادهن أحياناً عن الدفاع عن بعضهم.

كان «نادي المواطنات الثوريات» قد أُسس من قبل روز لاكومب والفالدة بولين ليوني، أي من قبل أمرين من ضواحي باريس الشعيبة. وقد سعت لاكومب من هذا النادي إلى تنشئة مواطناتها وفق روح ثورية. وكانت مذاهب النساء في تلك النادي تدور حول مواضيع كالمثلية: «ماذا يسع المرأة أن تفعله من أجل الجمهورية؟». وكانت روز لاكومب مدعاة بارزة عن مصالح العاملات، وقد تدخلت مراراً لنصرتهن مع بولين ليوني. وقد اتفق ذات مرة أن احتجت، مع جمهورة من الباريسيات العاملات عن العمل، أروقة الجمعية الوطنية لاستئصال عن الاجراءات التي تتوى الحكومة اتخاذها للتخفيف من حالة بؤس العاملات. لقد كانت مذکولات أولئك النساء وحاجاتهن وألامهن شغل روز لاكومب الشاغل، وكانت تجد الحديث عنها في خطاباتها التي كانت تقرن الحماية بالازمان.

عندما أمرت الجمعية التشريعية بحل نادي النساء وجمعياتهن، دافعت لاكومب بشراسة عن طلاقها الغالي، «نادي المواطنات الثوريات»، لكن معركتها هذه تكللت بالفشل. وربط سقوط العياقة وانتصار الثورة المضادة، قربت كل ظاهرة شاذة بأجراءات قمعية مشلولة. يد أن لاكومب لم تلزم الصمت وواصلت تشاطئها التحرري. فكان أن اعتقلت في ربيع 1797، ثم كان ابعادها عن المسرح السياسي. وبعد أن استولت الثورة الرجعية تهائياً على السلطة، هجرت لاكومب الحياة السياسية إلى غير ما عودة.

لقد ذكرت روز لاكومب نفسها، روها وجسداً، لقضية النساء البروليتاريات، وطالبيهن وهموميـنـ، لا يمكن أن تتصل عن الصراع الطبقي للحركة العمالية الـولـيدـةـ لم تطلب بحقوق خاصة للنساء، وإنما طالبيـنـ يعزـزـونـ من التـيـهـ والتـيقـظـ وعـتـنـتـ إلى الـلـفـاعـ عنـ مـصـالـحـيـنـ كـأـعـضـاءـ فـيـ الطـبـقـةـ العـاـمـلـةـ، وـبـسـبـبـ الصـرـاعـ الجـبـارـ الـذـيـ خـاصـتـهـ لـفـاعـاـنـ عـنـ العـاـمـلـاتـ، تـشـعـرـ بـهـاـ الـيـوـمـ أـقـرـبـ إـلـيـاـ مـنـ بـقـيـةـ نـسـاءـ عـيـدـهـاـ الـلـوـاتـيـ كـانـ الـتـرـافـيـنـ أحـدـيـ الـجـانـيـ فـيـ إـيـانـ الـثـورـةـ الـكـبـرىـ.

* * *

تلخص حركة النساء البورجوازيات على يد ايفيل سعيد أدامز (زوجة تاتي رؤساء الجمهورية الأمريكية الثانية) ورفيقها في التضليل مرسى وارين في أميركا، وأولئك ذو روح في فرنسا، وهاري وليستونكرافت في إنكلترا. وكانت تصريحات المرأة البورجوازيات هؤلاء بربن بلا كليل أو ملل أنه لو لا قبضة من فائضه القرن الثامن عشر التبرير، ولو لا العمل الشجاع لعدد من النساء المتمردات، لما طرحت قضية المساواة بين الرجل والمرأة على سطح البحث. وفي رأيهن أن هؤلاء الأفراد التبرير هم الذين دافعوا بتصديق عن «الجنس الجميل» وطلبوه بتربية واحدة للرجل والمرأة، وكذلك بمساواة في الحقوق بينهما. وفي اعتقادهن أن تحصل هذه التخبية هو الذي أسيطر شعوراً بالغزة لدى غالبية النساء اللائي وعن قيمنتين ورحن ينظمن انفسهن للدفاع عن مصالحهن، فتجنن، على امتداد القرن الثامن عشر، في انتزاع حق بعد الآخر يفضل تخاليف العبيد.

يبد أن هذا التصور خاطئ مطلقاً مطلقاً. قارن بحرر المرأة قد سار في الواقع في غير هذا المسار. فلن قدر المناhitات متعمسات - أمثال أولئك ذو غوج في فرنسا، وأيفيل سعيد أدامز في أميركا وهاري وليستونكرافت في إنكلترا - طرح «قضية النساء» ذلك الطرح الواضح، فلن أعدنا مسخة من النساء كانت قد التحقت بركب الانتاج منذ نهاية القرن الثامن عشر، وأن المجتمع كان قد بدأ يعترف بحاجته إلى قوة عملها. لقد خاطبته أولئك ذو غوج أعضاء الجمعية التشريعية قائلاً: «إن كان يحق للمرأة الصالحة إلى المقصولة، فكيف لا يحق لها ارتقاء التبرير؟». وقد ناضلت بعناد من أجل إقرار حقوق المرأة السياسية. أما ايفيل سعيد أدامز فقد ألغت الحكومة الثورية الأمريكية بيان «النساء لن يحصلن لقوانين الجمهورية ما لم يحصلن على حق الاقتراع». وكانت السباق إلى المطالبة، بلا أي التباين أو مواربة، بالمساواة السياسية بين الرجل والمرأة. أما هاري وليستونكرافت فقد طالبت بإعلان نظر شاملة في أصول تربية المرأة، أي بالمساواة في الحقوق على صعيد التنشئة والتعليم (كانت وليستونكرافت من ألمع كتاب نهاية القرن الثامن عشر، وقد صدر كتابها «لفاعوا حقوق عن المرأة»، في عام 1796، فلدت حجة كبيرة).

نظراً إلى انتلقيين من مواقف مبنية على معايير، انتهت هؤلاء النساء المناضلات إلى حلول مبنية أيضاً للتناقض بين دور المرأة في الإنتاج وبين حقوقها في الدولة والمجتمع. يبد أن نعمة قاسمها مشتركة يجمع رغم ذلك بين تلك الطول: الحق في العمل. وكان حق العمل هذا يسر وقلاً غير انتصار الثورة، أي غير القضاء النهائي على الإقطاع وإبراء أنس نظام اقتصادي جديد. ومن أجل تحقيق ذلك، ومن أجل الظفر بحق المرأة في العمل، كان لا بد من ضمان تأييد السلطة السياسية. ومن هنا فداحة الخطأ الذي وقعت فيه المناضلات النسويات الورجوازيات عندما شددن التكيد على أن تمثيل النساء من أجل المساواة في الحقوق ووضعهن المتماثلي لحقهن في الكرامة الإنسانية كفيلان بفتح أبواب الحياة المهنية أمامهن. فالتاريخ يثبت عكس ذلك تماماً. فقد كتبت أولى بروز في بيانها²⁷ الشهير ما يلى: «إن هدف كل جمعية تشريعية هو حماية حقوق الجنسين الجوهرية: الحق في الحرية ، في التقدم، في الاستقرار، في العملية من الأخطاء». ويجب أن يكون من حق سائر المواطنين والمواطنات أن يتساهموا مباشراً وعن طريق ممثليهم في عملية التشريع كذلك يجب أن يكون من حق سائر المواطنين الالتحاق بمناصب الوظيفة العامة والتعمّل بالامتيازات المترتبة عليها».

لكن كل هذه المطالبات المركزية أساساً على «حرية لغول المرأة إلى جميع مناصب الوظيفة العامة» ما كانت لتساغ لو لم تفتح «نساء الشعب» الباب أمام عمل المرأة المفتوح. فالطالبة بالمساواة السياسية في الحقوق لم تكن في حقبة الثورة الفرنسية قد أضحت بعد قضية ملحة بالنسبة إلى النساء البروليتاريات، بل كانت الشغل الشاغل للعناصر الديموقراطية الورجوازية فحسب. وقد كان تمثيل نساء الضواحي الباريسية الشعيبة ضعيفاً للغاية في الأثنية النسائية، أعني تلك الأثنية التي أستتها بالـ Alder وغيرها من راذات التضليل النسوي. فنساء الضواحي الشعيبة كمن يختلطن صفاً واحداً مع البروليتاريا الفرنسية برمتها من أجل إلغاء نظام الطوائف المهنية ومن أجل جملة من المطالبات البروليتارية الخاصة. وقد استطعن بحسن الطلاق أن يكون إدراك اليقين أن مطالبيهن بـ«حق العمل» وبـ«الإلغاء الوظائف المهنية» ستحل مشكلاتهم على نحو أكثر جزءية بكثير مما كان سيتحقق التضليل المتعمّل حول حقوق المرأة السياسية فقط.

يبد أن أولى بروز كانت راسخة الإيمان بأن مطالبيها السياسية ستتحقق مصالح النساء قاطبة. والخل أن الوضع التاريخي السائد في القرن الثامن عشر كان كفيلاً بتسخير الاعتراف الأخلاقي الجائب بحقوق المرأة السياسية لتعزيز امتيازات النساء المفترضات أساساً إلى طبقات صاحبة امتيازات. وما نقوله عن فرنسا يسري أيضاً على أميركا وإنكلترا. والحق أن النساء البروليتاريات كمن سيدجن أنفسهن من جديد صفر الدين.

لقد ولدت الحركة النسوية، المطالبة بحقوق المرأة الإنسانية، في أواخر القرن الثامن عشر، بفضل التطور العام للإنتاج والإنتاج الترجمي، وتحافظ دور المرأة داخل دائرة الإنتاج. وسوف نعتمد الأن أمثلة عن إنكلترا، وفرنسا، وأميركا، لنؤكد على صحة أطروحتنا القائلة إن وضع المرأة الاجتماعي خاضع لأهمية دورها الإنتاجي.

لقد تعرّضنا سابقاً بالتفصيل لتقديم عمل المرأة في مرحلة الصناعة المعملية. كما توقفنا عند التطور الصناعي الذي حصل في بلدان رأسماليتين خلال القرن الثامن عشر، فرنسا وإنكلترا. فلا داعي إذن للعودة إلى ذلك ثانية لكن هل تطبق تحليلاتنا على أميركا أيضاً؟ في القرن الثامن عشر كانت أميركا لا تزال واحدة من مستعمرات الإمبراطورية البريطانية الجديدة، بل واحدة من أكثر هذه المستعمرات تخلفاً. فصناعتها كانت لا تزال في أولى مراحل تطورها، وزراعتها كانت خاضعة للإنتاج الصغير. وكان سكان أميركا يتذکرون في غالبيتهم الساحقة من الفلاحين. فلماذا تحولت أميركا على وجه التحديد إلى مهد حركة النساء؟ لماذا طلبت الأميركيات بمساواة المرأة، وبالاعتراف بحقوقها السياسية الجوهرية قبل العديد من الأقطار الأوروبيّة المحسنة؟ أليس في ذلك ما ينافي أطروحتنا القائلة إن تمثيل النساء من أجل المساواة هو حقيقة دورهن في الإنتاج؟ بل الم تكن مطالب نساء أميركا بحقوقهن السياسية نابعة بالآخرى من مطلب البرجوازية ونضالاتها السياسية والديموقراطية؟ كان على الإطلاق. فجريرة نساء أميركا تأثى في الحقيقة ببرهان إضافي على صحة أطروحتنا فالطالبات النسويات لنساء أميركا كانتا الحصيلة الطبيعية وال المباشرة لدور المرأة في الحياة الاقتصادية لأميركا الشمالية خلال القرنين السبع عشر والتامن عشر، أي في عصر كانت أميركا فيه لا تزال مستعمرة بريطانية.

لقد استعمرت أميركا الشمالية من قبل نازحين من العالم القديم - أي من أوروبا - كانوا قد اختاروا درب الهجرة هرباً من سيطرة الإقطاع واستبداده أو من الأوضاع الديني. وكانت شحاعتهم وقوه عمليهم ترتكبهم الوحيدة على تلك الأرض. وغالباً ما كان هؤلاء المهاجرين من أوروبا يهاجرون إلى العالم الجديد بصحبة سائر أفراد عائلاتهم؛ وقد احتلوا الأراضي الجديدة واستحصلوا وأصبحوا من المغزرين والفالحين. ولما كانت الـ *اليد العاملة* هي شحنة العدد، فقد انكب سائر أفراد الأسرة على العمل دونها استثناء. زوجات المزارعين وبنتيهن كن يعملن كالرجل للوغ الد المطلوب من الأزدهار. وكانت النساء يشاركن هنوم الرجال الاقتصادية، ويناضلن إلى جانبهم لترويض طبيعة كانت لا تزال جامحة ومتوجهة. وكانت النساء يحملن السلاح دونه، أسرة بالرجل، للدفاع عن المزارع التي شيدوها معاً ضد هجمات الهند. لذلك كله اعتبرت المرأة قوة عمل شديدة تشارك في تحقيق ازدهار المستعمرة برمتها. وإلى ذلك العصر يعود الشعور بالاحترام الذي كان الأميركي ولا يزال يكتبه لأمرأة. يبد أن هذا التغير أخذ يتراجع مع تعاظم تفوّز

²⁷ ردت أولى بروز إلى «جريدة حقوق الإنسان»، التي أعلنت انتهاء الثورة الفرنسية، والتي لم تكون تصورون في نظرها سوى حقوق الرجل، بـ «جريدة حقوق المرأة» التي طلبت فيها بحق الانتخاب للمرأة، وكذلك بحق التغول إلى الوظيفة العامة...

الرأسمالية الفاسدة التطور في هذا البلد فالنظام الرأسمالي يحكم على المرأة بالتحول إما إلى عذراء ملحوظة وإما إلى كائن تابع للزوج بعض على تقديره

سلاً أميركا، ما زافت مستعمرة بريطانية العبدأ التالي: كل من يدفع ضريبة ينعم بحق التفتيش. المكلفوون جمعوا كانوا إذن يشاركون في شراؤن الدولة، بعن فيهم النساء. فلم يكن من المستغرب بالتالي أن تخوض النساء غمار الحرب الأهلية الأمريكية. وقد وقفت بالطبع إلى جانب استقلال البلد الذي ساهم في تشييده وتعزيزه. وقد حاربت النساء حتى اليوم الآخر من حرب الاستقلال، من أجل أميركا حرفة وبنين موقف سياسية أكثر حذرة في بعض الأحيان من موقف السياسيين الثوريين من الذكور. فقد طالبت مرسى وازرين مثلاً باستقلال تام عن الوطن الأم في وقت لم يكن فيه زعيم الانفصاليين، جورج واشنطن، يتجرأ بعد على طرح مطلب يتعين بهذه الجنود. وكانت هؤلاء النساء على يقين تمام بأن الجمهورية الجديدة ستضمن لهن الممارسة الكاملة لحقوقهن السياسية ولايسما أئمين كمن يعتقدون بهذه الحقوق وبلاذهن لا تزال مستعمرة بريطانية، لكن مرجعهن ما تبنت أو هاهنون. صحيح أن الجمعية التشريعية لم تلحظ موقفاً رسمياً ضد حق المرأة في الانتخاب (فقد تركت هذه المسألة رهن ميلادرة كل ولاية متقدة على حدة)، ولكن هذا الحق لم يكرس على صعيد الدستور. ويمكن تعليل هذا القرار كالآتي: في نهاية القرن الثامن عشر لم تعد أميركا بلا صغار الفلاحين، فالصناعة الكبيرة كانت قد بدأت ترى النور فيها. ولم تعد المرأة بالتالي تمثل قوة منتجة ضرورية، الأمر الذي انعكس سلباً على أهميتها من زاوية الاقتصاد القومي. وكالعادة عدلت البورجوازية، ما أن وطلت دعائم سلطتها، إلى حصر المرأة بدور الزوجة والأم وإلى جسها داخل بيتها.

نماء الطبقات الشعيبة التغيرات أصبحت عاملات في المصانع، أي جزءاً من أرث عبد الرسول. وتحذر الإشارة إلى أن الولايات المصنعة قد جررت النساء من حق الانتخاب، ولم تمنع سري الرجل حقوق المدينة كاملة، في حين حافظت النساء في الولايات الزراعية كغير جنباً وبنو جرس على حقوقهن السياسية، إن على صعيد المقاطعات وإن على صعيد الدولة.

إن المطالب الضمية بضمان المساواة في الحقوق قد حظيت إذن، كما نلاحظ بدعم المجتمع الأميركي وجهه عام، وبخاصة دعم الأوساط التورية. وقد تعرضت المرأة لتنبيهات متعددة الاستثناء على يد البورجوازية، التي رحبت مع ذلك بمشاركةها في الحرب الأهلية. أشادت البورجوازية بصفات المرأة «الاكورية»، وبروح تحضيرتها، وبنفعها العملي عن الجمهورية. لكن ما أن تبدلت أجواء النصر، وكف الخصم القديم - إنكلترا الإقطاعية - عم تهدىء اهتمامات البرجوازية الأمريكية وصلحياتها، حتى تراجع اهتمام الديموقراطين بعطل النساء... وما نستطيع استخلاصه من المثلثين الفرنسي والأميريكي هو أن المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل لم تر النور إلا بعد أن زدت المرأة بقوها الإناثية في معركة بناء الاقتصاد القومي. إذن ليست الداعرة إلى المساواة هي التي دفعت بالمرأة إلى خوض تحريرية الحياة المهنية، بل العكس تماماً: قدر المرأة في الانتاج هو الذي دفعها إلى المطالبة بهذه المساواة.

لكن كيف تغير، والحقيقة هذه، استمرار التمييز الذي ما فتئت سائر الدول البرجوازية تمارسه بحق المرأة؟ كيف تظل رفض الدولة البرجوازية والمجتمع الرأسمالي اعتبار المرأة مواطنة كاملة الحقوق على الرغم من ارتفاع نسبة النساء العاملات اللواتي يبن يشكلن جزءاً هاماً من الشعب العامل؟

هذا الوضع الشّاذ ناجم في الواقع عن النظام الاجتماعي البرجوازي والرأسمالي، القائم على التناحر الطبقي والعمل المُنجز. ففي الدول البرجوازية تنتهي غالبية النساء العاملات إلى الطبقة العاملة، أي إلى طبقة العبيد المُنجزين المسخررين لخدمة الرأسمال. وكما كان المستبدون في العصور القديمة يحتقرن عبيدهم، مع أنهم يديرون لعملهم بكل ثرواتهم، يرفضن بورجوازيو اليوم بعذل الاعتراف بحقوق البروليتاريا، متنجة سائر الترواء، وبدعامة ازدهار المجتمع البرجوازي. وفي النظام الرأسمالي لا تمارس العامة، وكذلك العمل، أي عمل مستقل، منتج لسلع تذهب مباشرة إلى المستهلك. فكلّا هم يحملون مقابل أجور ويسع قوة عمله للمقاولون. في حين أن الصانع الحرفي أو العامل المنزلي ما كان، في عصر الاقتصاد الطبيعي، يبيع فرقة عملها للمستهلك، بل فقط تناج هذا العمل. وقد سبقت الإشارة إلى رفض الأقتصاديين البرجوازيين الاعتراف بأن اليد العاملة هي مصدر الثروة الأساسية. والأقتصاديون البرجوازيون والمقاولون يصررون على التكيد، بكل ما أوتو من حجج وذرائع، إن الآلة هي القوة التي تخلق الثروة، وأن العامل لا يؤدي سوى دور ثانوي. وما العمل والعمالات في نهاية المطاف، ومن منظور هذه النظريّة البرجوازية، سوى تكمّلة حية للآلة. إن المقاولين، عند التحليل الأخير، يغيّرون رأسيّاتهم الخاصّ مصدر الغيّ الحقيقي.

وما دامت علاقات الإنتاج البرجوازي هي المتحكم بالمجتمع، ينبغي أن نعمل بتقييم آخر لقرة العمل البشرية أو دور الطبقة العاملة ولوضع المرأة في الإنتاج. لقد انتزع العمل العلّيوجور المرأة من أسرتها ليزج بها في عالم الإنتاج. ونظم العمل العلّيوجور الراهن يخضع للعامل والعاملة، مادياً وسياسياً، للبرجوازية. عملهما بغض التهريض، يغض النظر عن جنسها، ومصير المرأة العاملة معنّى لمصير مجتمع البرجوازيا. فعلى حين النساء اللواتي يجدن أنفسهن اليوم مضطّرات إلى طرق باب العمل العلّيوجور، يعلنن وطنعاً اجتماعياً متدهوراً باطراد. فالمرأة، المعنية أساساً من العبودية في البيت، ومن التبعية داخل الأسرة، وجدت نفسها وقد أفلتت الرأسمالية كاذهلاً بعدها اصنافياً: العمل العلّيوجور عند المقاول.

الزواج، كما سبق أن أوضحتنا ذلك، لم يعد قراراً على إنفاذ البروليتاريا من واجب بيع فقرة عملها، فالقاعد، لا الاستثناء، باتت تقتضي بأن تجمع العاملة المتردجة بين العمل المهني خارج البيت وبين العمل المنزلي وتربية الأطفال ورعاية الزوج. وقد تحولت حياة المرأة من جراء ذلك إلى شقاء دائم، حتى إنها لم تعد تزال قططها من التوم والراحة فيه، أول من يتضرر عند الصيام وأخر من يتم في الليل.

ومع ذلك فإن الأسر العالمية تتكاثر، والبيت يهمل، والأولاد يحررون من العناية المطلوبة. وجهد النساء يذهب سدى، وعذراً يحاولن إنقاذ تضامن الأسرة وتسلكها فالمرأة لا تزال تعيش وفق عقلية الماضي، وهي تخنق أسرتها وبيتها باهتمام لا يعرفه الرجل، لكن شرارة علاقات الإنتاج تتحقق رغبتها وصبوتها. ومع ظهور الإنتاج الصناعي تراجعت أهمية الاقتصاد العالمي. وثمة أعمال كانت فيما مضى ترتدي أهمية خاصة في الاقتصاد العالمي، وتشكل عنصراً ملزماً للعمل المنزلي. فتحت كل قيمة وزالت بالتدريج قلماً تهدى المرأة وقتاً ثميناً في رعايا الجوارب مثل، أو في صناعة الصابون، أو في خياطة الملابس، والأسواق تخنق بمثل هذه السلع؟ الحصول على هذه السلع لا يتم إذن من دون مال. والحصول على هذا المال ترى المرأة نفسها مضطورة إلى بيع قوة عملها، إلى البحث عن شغل أو عمل... ولماذا يتوجب على المرأة الاستمرار في صنع المحفوظات للشتاء، أو تحضير الخنزير ب نفسها أو طهو وجبات الطعام، في حين أن هناك كعوبات هائلة من المطبخ الجاهزة، ومن الخبز المعد في الأفران، والوجبات الشهية في المخزن الكبير أو المطعم القريب؟ إن هذا التطور قد جعل من عمل المرأة العالمي ثانوية وهامشياً، إن من زاوية الاقتصاد القومي وإن من زاوية عملية صرف. لهذا السبب بينما تشاهد ظاهرة تعلم الأسرة، ولاسيما في العدن. فقد اخذت الأسر بالزوال مع تطور تبدل البضائع وإنتاج الكيارات الضخمة من السلع الاستهلاكية فالأسرة، التي كانت ضرورة ملحة في عصر الاقتصاد الطبيعي، قد تحولت إلى عائق يشغلها المرأة على نحو غير مفهوم وغير منتج بالنسبة إلى الاقتصاد القومي.

ولم الأسرة لم تعد تمثل وحدة اقتصادية، أصبحت فالذلة عن الحاجة، لا طلاق فيها. أما في الاتحاد السوفييتي فإن عمل المرأة يوضع في خدمة الوحدة العائلية الصغيرة.

لقد ازداد عدد النساء العاملات في الإنتاج. وجاءت الحرب العالمية الكبرى لتثبت تهالياً أهمية عمل المرأة في متابعة تطوير قوى الإنتاج. ولم يدع ثمة فرع من فروع الإنتاج لم تدخله المرأة خلال السنوات السبع الماضية. وبين الحرب ازداد عدد النساء العاملات، في أميركا وأوروبا وحدهما، بمقدار عشرة ملايين تقريباً، وارتدى عمل المرأة طبع الضرورة الفعلية. وتفيد الإحصاءات أن ثلث القيمة المتداولة في السوق العالمية في مطلع القرن التاسع عشر كان من نتاج النساء. وقد ازدانت هذه النسبة طبعاً بذلك. عمل المرأة أصبح عامل استقرار اقتصادي. لكن «قضية النساء» ظلت على الرغم من ذلك تبحث عن حل. فها زالت نساء سفن الأخطار - باستثناء روسيا - في بداية طريق النضال الطويل من أجل المساواة في الحقوق. وقد بينما ترك أن أصل الناء يكمن في نظام الإنتاج الرأسمالي وفي انتقام المجتمع البروجوازي، القائم على الملكية الخاصة إلى طبقات.

ويقتضي ما تتعرف أسباب هذا الوضع الشاذ المفترض على المرأة، نصبح قدرات على تطوير إشكال نضالية تسمح لنا بمعالجة ما فيه من شذوذ. فالتمييز الذي تعيشه المرأة لن يزول إلا مع قيام نظام جديد يحل فيه الإنتاج والاستهلاك الجماعيين محل الملكية الخاصة، أي مع انتصار النظام الاشتراكي.

المحاضرة الثامنة: الحركة النسائية ودور المرأة العاملة في الصراع الطافي

كانت الحركة النسائية ان حسيلاً التقاضي التعماري داخل النظام الرأسمالي: فمساهمة المرأة العاملة في الانتاج لم تكن سبباً على الإطلاق مع التمييز الدائم الذي ظلت تكافده في المجتمع، والزواج والولادة. إن «قضية النساء» ليست لها من وجود مستقل، فهذا العنف المعيّن للمجتمع البورجوازي والمغضوب له للمرأة إنما هو ناتج جزئياً عن التقاضي الاجتماعي بين الرأس المال والعمل. وقد أدى التعارض بين مساهمة المرأة في الانتاج وبين انتشارها العام للحقوق إلى بروز ظاهرة كانت موجة تاماً على الألسن: ولادة الحركة النسائية. وقد إنبعثت هذه الحركة، هنالك انتلقيتها، بين ثارين متلاصقين تماماً: ثيار نظم نفسه تحت راية حركة نسوية بورجوازية، وأخر اهتزز نفسه جزءاً لا يتجزأ من الحركة العمالية.

لقد انحدرت الحركة النسوية البورجوازية في القرن التاسع عشر من تنظيمات سياسية نسائية ذكورية وبورجوازية، وقد ظل ينبعون فيها فيما بعد، ولو جزئياً، أثر الطبقات الاجتماعية المكونة لها. وقد عرفت الحركة النسوية رواجاً سريعاً، فلم يشارط القرن التاسع عشر على نهليته إلا وكانت قد نجحت في تكوين شبكة متكاملة من التنظيمات النسوية فيسائر الدول الغربية والشرقية. وقد حدثت هذه الحركة هنالك أساساً لها إقرار المساواة بين المرأة والرجل على سائر الأصعدة وفي إطار المجتمع الرأسمالي القائم. ولم تعر الزعيمات البورجوازيات لحركة النساء أي أهمية لحركة التجديد الاجتماعي التي فتحت آفاقاً أكثر رحابة بكثير أمام تحرير المرأة زاعمت هذا التحرر بقاعة متينة وصلبة. لقد بقين غريبات ويعجيات تماماً عن الاشتراكية. ولكن صاغت بعض المناضلات النسوية البورجوازيات، أي من أجل شراء تعاونهن ولتوفير وزن سياسي أثقل لأنفسهن. الواقع أن الحركة النسوية البورجوازية أفرادها نفسها هنالك محايدة، غير منتبهة إلى طبقة مطلقة، بمحجة أنها تحمل مطالب ونضال سائر النساء دونها تمييز. لكن الواقع كان مختلفاً تماماً، إذ أن المناضلات النسويات البورجوازيات ما كنّ يعطنن في نهاية العطاف سوى مطالبهن ومصالحهن الخاصة، وإن كانت الحركة النسوية البورجوازية تجذب عضواتها من مختلف شرائح المجتمع. ونسمة مبرأة ثلاثة لهذه الحركة، إلا وهي إثارةها ضرراً مخلحياً لا يخلو من خطورة بين الرجل والمرأة، إذ أن نصائر هذه الحركة لا ينطلقن في نهاية المطاف إلا إلى التضليل بالرجل وتقطيله. وقد ارتكبت غلطة فادحة أخرى. فنصائر المرأة هؤلاء لم يأخذن بعين الاعتبار مهمتها الاجتماعية المزدوجة، كما فلنهن تماماً أن «الحقوق الطبيعية» التي أثرن الشفاعة عنها لا تقتضي من النساء القيام بعمل منتج بالنسبة للمجتمع فحسب، وإنما أيضاً تأدية وظيفتين هنجهات داخل هذا المجتمع. لكن الشفاعة عن المرأة وحمليتها كأم لم يرد لها ذكر على الإطلاق لا في برنامج الحركة النسوية البورجوازية ولا في ميليتها. وعندما همت هذه الحركة بإثارة قضية حماية الأمومة، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت تطرق بذلك باباً جديداً. ولكن أضافت إلى برنامجها مطلب الحماية القانونية للأم وغير ذلك من القوانين الخاصة بحماية العاملات، فلأنها على مضض ومن دون اتفاق أو إجماع.

لقد سعت المناضلات النسويات بكثير من السذاجة إلى نقل النضال من أجل حقوق المرأة من الصعيد الطيفي الثابت إلى صعيد الصراع بين الجنسين. فكان الترتيف وكان العظيم الكاريكاتوري. إن انعدام الحسن السياسي لدى المناضلات النسويات قد حكم عليهن بالابتعاد عن خط النضال القوي.

وقد خسرت هؤلاء النساء بالتراث التأثيري والدعم اللذين كنّ قد لقنهما لدى رجال طبقهن، وذلك لانصرارهن، في شئ المناصب، على النفع عن القضايا النسائية البعدة بدلًا من دعم مصالح الطبقة البورجوازية برمتهما. وكان لا بد من انتظار مطلع القرن العشرين لرؤية بعض البورجوازيات، المنظيمات بالوعي السياسي، يكتعن على ربط نضالهن الخاص بنضال حزب سياسي محدد، وعلى طرح أنفسهن كممثالت لهذا الحزب. على هذا الطريق سارت النساء من «الكابيت»²⁸ اللواتي ععلن في البداية في إطار «جمعية حقوق المرأة» ثم في إطار «رابطة حقوق المرأة».

وقد تبنت بعض المنظمات الإنكليزية والألمانية ياسة مماثلة. لقد أنهلت المناضلات النسويات البورجوازيات، في تركيزهن الدائب على إثبات أن المرأة ليست دون رجل في أي ميدان من الميدان، أهملن كلية خصوصية المرأة البورجوازية، تلك الخصوصية التي ينبغي على المجتمع أن يأخذها بعين الاعتبار. ففي حسر الشوعية البدالية كانت القبيلة تكون الاحترام للناء لأثنين كمن من جهة أولى يؤدين دوراً إنتاجياً أساسياً، وينجين من جهة ثانية الأطفال، فيضمننبقاء القبيلة. لكن عندما أضفت المرأة بقوههن بكل إخلاص الإنتاجيـنـ ما عاد المجتمع يرى من مبرر لاعتبار المرأة ماوية للرجل وان كانت هذه الأخيرة قد بقيت تتوجب الأولـاـ. فكـيـكونـ المجتمعـ علىـ استـخدـادـ لإـعـارـةـ أـهمـيـةـ خـاصـةـ لـوظـيفـةـ المرأةـ الـاجـتمـاعـيـةـ كـأمـ وكـهـرسـةـ، ولـخـصـبـهاـ بـمسـاعـةـ وـحمـلـةـ شـفـاعـةـ وـحـمـلـةـ سـابـبـ وـهـذـهـ الـوظـيفـةـ، فـلـاـ بـدـ أـنـ تـؤـدـيـ الـمرـأـةـ عملـ اـجـتمـاعـيـةـ مـفـيدـاـ إـوـةـ بـالـرـجـالـ تـعـامـلـ.

²⁸ - كان اسم «الكابيت» يطلق علىأعضاء الحزب الملكي البورجوازي الليبرالي في روسيا القيصرية. -

لكن المناضلات النسويات الورجوازيات رفضن التعليم بهذه الحقيقة في ظاعين المتعمس عنهمي المرأة الفارغة، والخطأ الفلاح الذي وقعن فيه تتمثل في اعتقادهن بأن الإعتراف بحقوق المرأة أمر هون يتساوىها التام مع الرجل، لذا راحت المنطرفات من بينهن يبرهنن ثباتاً رجالية، لكنهن عن موقف مبدئي وليس لن هذه الثبات أكثر توقيراً للراحة، ويقسن شعورهن تشبها بالرجال، وبتقابنهن بحركات وتصرات نكرية.

وتحتها بلغ هؤلاء المناضلات أن النساء اللواتي يعملن في تفريغ البضائع في المركب يضطربن أحياناً إلى هل أعباء تحملة للخالية، تأتين إلى أبعد حدود التشر وتحتني في صحفين ومجلتين ما يلى: «انتصار جديد يسجل لصالح التضليل ن أجل ملائمة المرأة في الحقوق مع الرجل». فالحالات في العرفي بتبن ينقن، أحياناً إلى جانب زملائهن من التكبير، أحدهما تزن حتى 200 كيلوغرام». ولم يدركن أنه كان عليهن، بالعكس، كلية ملايات تضيق جسعاً أو اسعالياً، وتدين هذا العمل غير المتاسب مع المرأة، والخطر على اعضاها وبالتالي على الأمة بأسرها. ولم يدركن كذلك أن المرأة، نتيجة خصائصها الجسدية المميزة، متوجدة نفسها لوماً في وضع «خاص»، وإن المجتمع لن يلحق الضرار لا بنفسه ولا بالمرأة إنما «احتزم» تلك الشخصيات أو أخذها «عن الاعتبار». فالمرأة ليست مطالبة على الإطلاق بالقيام بعمل الرجل، يمكن أن تؤدي عملاً له قيمة عمل الرجل بالنسبة إلى المجتمع حتى تخضع لنفسها المساواة، لكن المناضلات النسويات لم يدركن هذه العلاقة، لذلك بقيت حركتهن محدودة وأحادية الإتجاه.

هررت الحركة النسوية الورجوازية بعدة مراحل في تطورها. فالطلالة بالمساواة في الحقوق السياسية، التي طرحت بقوة وتصفيص في أميركا وفرنسا حتى القرن الثامن عشر، تغيرت مع انفجار الحرب الأهلية وتوطيد سيطرة الطبقة الورجوازية. وقد اكتفت الحركة النسوية في مطلع القرن التاسع عشر بالطلالة، بكلهن من التراضي، بفتح أبواب التأهيل المهني أمام سائر النساء. وقد انتبهن هذا المطلب مباشرةً عن مطلب الحركة الأولى، ألا وهو الحق في العمل. لقد كانت أولى بعث دو غوج على صواب عندها أثبتت في بيانها السياسي، إبان الثورة الفرنسية أن الاعتراف الأخلاقي الجانبي بحقوق المرأة السياسية لن يغير من وضع هذه الأخيرة، وإن تحصل النساء من أجل الحصول على حق الدخول إلى سائر المهن يرتكز أهمية مماثلة.

عندما شرحت أولى بعث دو غوج بيانها الشهير، كان قد بدأ نضال النساء الورجوازيات من أجل الدخول بلا قيد أو شرط إلى المعاهد العليا وإلى المهن الجامعية، فمع بلوغ الرأسمالية ذروتها لم يحضرن الحرفين وحدهم إلى إشهار إفلاسهم، ولا العمل المنزليين وحدهم إلى التحول إلى عمل المصانع. فالعلاقات العائلية للبورجوازية الصغيرة والوسطى تبدل هي الأخرى. فالرجال ما عادوا قادرين على تأمين حياة لائقة لأسرهم. الأمر الذي حدا ببنات العائلات الفتوكوية وبيناتها إلى البحث عن عمل. وقد عملت فتيات الأسر الورجوازية كمحظيات متبرسة، وفي كتابة الروايات وترجمتها، كما سعت بعضهن وراء العمل الوظيفي في الدولة طمعاً في الدخل الثابت. ييد أن باب المهن الجامعية ظل موصداً أمام النساء، كما في الماضي. فالفترة التي وضعها المجتمع الورجوازي في نقاء المرأة وطاقتها ظلت محدودة، وكانت النساء بدورهن يخسنن قيمة طاقتهم الفكرية ويعبرونها دون طلاقن الرجل.

كان الرجل يقول على عادة الإنفاق على نفسه وعلى أسرته، أمّا المرأة الورجوازية، فكان عملها يرتكز بشكل عام طبع «العمل الإضافي». كانت تسكن عذراً زوجها وتسفر نظتها المخطوبة «نقتتها الشخصية». ييد أن عذراء الورجوازية الصغيرة والوسطى اللواتي اضطربن إلى الإنفاق على أنفسهن فحسب وإنما أيضاً على أسرهن، ما فتن بتعاطف باطرازاً، والحال، بقى أجرهن يحسب على أساس أن عاملين إضافيين، متعم لعمل الرجل. وقد لعب ضعف تأهيلهن المهني دوره أيضاً في تطمين الوضع. فقيمة عملهن الإنتاجية كانت ضعيفة نظراً إلى انقارهن إلى التكوين المهني المناسب. ولم تتبع النساء في الغرر ورج من هذا الفارق إلا مع تغولهن الجامعات والمعاهد العليا. لهذا السبب تمحورت مطلب الحركة النسوية الورجوازية في عد من الأقطار، في ألمانيا مثلاً ومن ثم في روسيا، على حق المرأة في التحصل على التعليم العالي، وفي التكوين العلمي والمهني. وقد أثير الجدل حول الطرق المثلية لتعليم النساء في القرن السابع عشر. الكاتب الفرنسي فينيلون، وبهذه الفيلسوف والكاتب الفرنسي كوندولرسيه (الذي نشط على نحو ملحوظ خلال سنوات الثورة الأولى) وفقاً بجزم إلى جانب تعليم المرأة. وقد أثيرت هذه المسألة في إنكلترا في القرن السابع عشر من قبل دانيال بيفر وماري أستيل. لكن لما كان كلاهما قد تحرك من موقع معزول فإن دعوتهما لم تحدث تنتائج عملية. ييد أن الأمور تبدل في بعث القرن التاسع عشر فقد أثارت ماري ولستونرافت من حيث قضية تعليم المرأة في كتابها الدفاع عن حقوق المرأة، وبدلت في هذا الكتاب عن شجاعة وعن جرأة خارقين تذكرنا بوجه الثورة الفرنسية الكبرى. وقد تميزت النتائج التي استخلصتها بطبعها الغرر، فقد طالبت بتحسين شروط تعليم المرأة وبالاعتراف بحقوقها مع الحالها على المطلوب الروحي للثورة. فوحدها المرأة الحرية والرواية مؤهلة لأن تكون أمّاً صالحة، قادرة على تلقن أولادها حب الحرية وعلى تعليمهم واجباتهم الوطنية. لقد كانت ماري ولستونرافت أول من طلب بمساواة المرأة في الحقوق انتلاقاً من واجبات الأمومة.

وعلى الرغم من مطالبة العديد من المفكرين، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بحق المرأة في التعليم العالي، بقيت أبواب الجامعات - بل حتى أبواب المعاهد الثانوية - مغلقة في وجهها. ولم تتسع المرأة حق اقتحام أبواب المعاهد العليا والحصول على تقافة

مناسبة إلا بعد نضال طويل كان عليهما خلاله أن تخطى سلسلة من الحواجز والمعززات. وقد نجحت البزات واميليا بالكوتول، المناضلتان في الحركة النسوية البورجوازية، في الدخول إلى إحدى الجامعات الأمريكية حوالي عام 1840. وكانت اميليا أول امرأة تحصل على دبلوم في الطب. وفي تلك الفترة أيضاً برز اسم أول صحفية أميركية، مارغريت فريلر. وفي عام 1860 كانت ماري بيشتل أول امرأة تحصل على كرسى للرياضيات والفلك فى إحدى الجامعات الأمريكية، وحوالي عام 1830 أصبحت الإنكليزية كارولين هيرشل، شقيقة الفلكي الشهير هيرشل، عضواً في جمعية علماء الفلك. يذكر أن الجامعات الإنكليزية بقيت مغلقة في وجه النساء، فأول طبيبة عرفتها إنكلترا، البزات غاريت، اضطرت إلى دراسة الطب في سويسرا. وكان لا بد من انتظار نهاية القرن التاسع عشر لرؤية الجامعات تفتح، الواحدة تو الأخرى، أبوابها أمام النساء.

في روسيا أيضاً ناضلت الحركة النسوية البورجوازية في البداية من أجل «حرية التعليم». وكان هذا الشعار يعتمد على المطالبة بالشروعية والضرورية بالحق في العمل. فالمكتبة ممارسة مهنة حرة، تستلزم تأهلاً جامعاً، كانت غير متوفرة على الإطلاق بالنسبة إلى النساء.

لقد اختلفت سيرورة انتقال طبقة النساء حوالي عام 1860، وبخاصة بعد تحرير الفلاحين وغير ذلك من التغيرات السياسية التي طرأت في مصلحة الرأسمالية. وقد اضطر أولاد المالكين العقاريين، من صبيان وبنات على حد سواء، إلى البحث عن عمل بعد إفلاتهن من ربهم اقتصادياً. وهكذا ظهر تزوج جيداً من النساء: شاء يكسن رزقين عن طريق ممارسة مهنة حرفة كارجل تعلمها. وقد ترافق تطور الرأسمالية بظهور جهاز دولة متخصص للتعدين، ومتطلب للتعدين من قوى العمل ولاسيما في حقلي التعليم والتثقيف. وقد أوجت هذه الأوضاع حسناً استعداداً لدى السلطات العامة إزاء مطالب النساء في الحصول على تعليم عالي.

إن الطلب المعنوي على اليد العاملة المختصة، النازل في روسيا، يُؤثر تدريجياً على المهن الحرفة وإلى معاهد التعليم العالي. ولا ريب في أن ذلك لم يحصل من دون صراع. فقانون العطالة كان وما يزال يحول دون أن تترك طبقة من الطبقات أن بعض الإصلاحات قد تقدم مصلحتها هي بالذات. فصوفيا كوفالسكايا، عالمة الرياضيات الشهيرة، اضطرت إلى إكمال دراستها في الخارج لعدة المقاومة التيواجهتها في روسيا. ولم تصبح في النهايات من النساء العاملة عشر أستاذة في جامعة روسية، وإنما في جامعة ستوكهولم.

منذ نهاية الحرب، ونظرًا إلى التغير الذي مارسته الثورة الروسية على تطوير بقية أقطار العالم، فإن مسألة معرفة ما إذا كان يحق للمرأة الحصول على تعليم عالي أو تأهل رفيع قد حظيت بشكل عام بطول مرضية. يذكر أن هذه المسألة لا تزال معلقة في آسيا، في الصين والهند واليابان، حيث بقيت بعض الظروف والمعتقدات المحظورة على المرأة. لكن حتى في هذه الأقطار، باتت النساء اليوم يحصلن على التعليم الجامعي والمهني بمسؤولية أكبر من تلك التي كانت النساء أوروبا وأميركا يحصلن بها عليه في المرحلة التي نحن بصددها دراستها. وقد جاء هذا التطور نتيجة تعمير الرأسمالية وتزايد طلب أجهزة الدولة على المعلومات، وموظفات البررق، والهاتف، والعاملات في المختبرات، الخ.

في الخمسينيات من القرن التاسع عشر استبدلت النساء البورجوازيات مطالبيهن بحق المرأة في التعليم بالطلبة بـ«حقها في العمل». وستطعيم الحركة النسوية البورجوازية أن تناضل في الواقع بسعادتها للنساء بالحصول على استقلالهن المالي عن طريق العمل. غير أن هذه الحركة لم تأخذ بعين الاعتبارحقيقة أن حركة النساء ذاتها ما هي إلا نتيجة الاتصال النساء للاقتاج. وقد بتنا في محاضرات سابقة أن هذه المطالب كانت قد تتحقق عملياً على أيدي المالكين من العاملات البروليتاريات قبل أن تصاغ كلامها من قبل المناضلات البورجوازيات. وهذه المسوقة كانت حصيلة الشروط الاقتصادية الجديدة وترسخ جذور النظام الرأسمالي.

عن الحركة النسوية البورجوازية مصدر العديد من المؤلفات في عدّ كبير من اللغات. لكن تاريخ نضال النساء العاملات من أجل النجاح عن حقوقهن كأعضاء في الطبقة العاملة وكمستحبات أساسيات في الاقتصاد القومي، عادةً على تعبيرهن إعادة إنتاج الجنس البشري، إن هذا التاريخ لم يكتب بعد بالمقابل. كل ما في الأمر أنها قد نجد هنا وهناك، في المؤلفات التي تروي نضال الطبقة العاملة وتاريخها، بعض الواقع المفتردة غير أن هذه المعلومات تكفي لتبيان لنا كيف نجحت النساء البروليتاريات، بشكل بطيء وإنما أكيد، في إقحام قطاعات العمل الوعيد توًّا الآخر، كما أنها تكشف لنا عن تسامي ووعي النساء كفرد وكأعضاء في طبقة. وتفينا هذه المعلومات كذلك عن مشاركة العاملات في نضال الطبقة العاملة برمتهن عن ذفاعهن عن مطالبهن خاصية بين. لكن حتى الآن لم يصدر مثل بمعالج هذا الموضوع بعمق ويصف الطريق الصعب الذي اجتازته النساء للحصول على الاعتراف النهائي بين كأعضاء، كأهلي الحقوق، في البروليتاريا.

إن حركة النساء البروليتاريات مرتبطة بكل تأكيد ارتباطاً وثيقاً ونهائياً ببقية الحركة العمالية التي تشكل جزءاً منها وتحظى منها. لكن تكون قد وقعنا بتورنا بالخطأ الذي وقعت فيه المناضلات النسويات البورجوازيات فيما لو أصررنا على تجاهل القائم بين النساء ورجال طبقة البروليتاريا، وفيما لو أكملنا أن وحدة هذفهم - إقامة النظام الاشتراكي - يقيم بينهم اتفاقاً وانسجاماً تامين. والحال إنه ينبغي الالاحظ في مطلق الأحوال على مميزات المرأة الجنسية، وعلى قدرتين علة الاتجاه (أي هذه المهمة الاجتماعية ستظل على عاتقها حتى بعد أن تتحقق المساواة النهائية في الحقوق بين الرجل والمرأة). فالمرأة ليست مواطنة وقوه عمل فحسب، بل أيضاً منتجة، وهذا ما يفرض عليها وضعاً خاصاً. وهذا أيضاً رفضنا المناضلات البورجوازيات إنماكهم البروليتاريا بالمقابل لا تستطيع أن تسمح لنفسها بتجاهل هذه الحقيقة الجوهرية عندها يكون الأمر متعلقاً بمساحة انفصال حياة جديدة.

سنعود الأن إلى دور المرأة البورجوازية في الأقطار الرأسمالية وستتابع وصفنا لتطور الحركة النسوية. لقد أشرنا إلى أن الرأسمالية تتيح داخليها العديد من التناقضات، وما وضع المرأة الحالي إلا واحد من تلك التناقضات. وعندما تتكلم عن وضع المرأة فإننا نشمل به وضع نساء الطبقة البورجوازية أيضاً، وإن كان في غالبيتهن لا يزال يؤدين دور المحظيات الشرقيات،

ويتحققن «خلف ظهور» أزواجهن. الواقع ان عد العاملات من يبنين ما في بزداد، وان أولية الانتاج الرأسمالي المعاقة أضحت في حاجة متنامية بين، ان في الادارة الخاصة وان في الادارة العامة. وان كان الطلب على عمل المرأة قد سجل ارتفاعاً مطرداً، فذلك ليس فقط لأن اليد العاملة النسوية أرخص من اليد العاملة النكرية، بل لأن النساء أيضاً بشكل عام أكثر مرؤنة ووجاهية في العمل من زملائهن النكور.

لكن ان لم يجد الانتاج اليوم في العمالات الكبرى قدرها على الاستغاء عن قوة العمل النسوية، فإن المجتمع البورجوازي القائم من جهته على الملكية الخاصة لا يستطيع بدوره الاستغاء عن مؤسسة الأسرة. وقد ساهمت انتشار العمل النسوى وتتمام استقلال المرأة الاقتصادى في انتهاها وتحررها. ولم تصل الأسرة في وجه سرورة التحرر هذه، بل اختفت وسائلها بالاحتلال والتفكك.

إن البورجوازية أو بالأحرى الرأسمالية تجذب النساء إلى خارج بيتهن وتعمجهن بالانتاج. غير أن التشريع البورجوازي يرفض أن يأخذ بعن الاعتبار هذا الواقع الجديد. فالقانون البورجوازي لا يزال يقوم على مبدأ تعية المرأة، فكلها ما يرحت تخضع لسلطة زوجها، «داعمة الأسرة»، والمكلف بالتفاعع عن مصالحها. هذا التشريع لا يصح في حال من الحال، باعتبار المرأة كانتا مستقلة؛ فهي لا تزال في نظره كائناً تابعاً للزوج. وضع لا يمكن احتماله بشكل من الأشكال. فئة ملائين من النساء يكسن رزقهن بأنفسهن، لكنهن لا يستطيعن النفاع عن مصالحهن إزاء الدولة التي ترفض أن تتعذرن معظم حقوقهن الموقوفة على الرجل فقط.

لقد صور نضال النساء البورجوازيات في السنتين من القرن الماضى عشر على المطالبة بحق المرأة في أن تنتخب وتشتب. وكانت النساء الأميركيات الرائدات في هذا المضمار. فقد شاركن على نحو فعال في حرب استقلال الولايات المتحدة – من فبراير 1861 إلى فبراير 1865 – وناضلن من أجل إلغاء نظام العبودية. وال الحرب على العبودية تحولت إلى معركة حاسمة بين ولايات الجنوب الإقطاعية وولايات الشمال الرأسمالية. وقد أحرز الشماليون النصر، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بلا تردد في إيه الرأسمالية والعبرانية المليويرة، وألغت عبودية الزراعة بمرسوم وكلما يحصل عادة في هذا النوع من الصراعات الاجتماعية، فقد برزت النساء بمشاركةهن المتحمسة بالحرب الأهلية. وقد جاء التصور الجديد بوسع من مصالحات الحكم цركي، وقد ناضلت النساء بطبيعة الحال لتحقيق مطالبين غير ذلك التصور. «إذا كان الزوج قد اعترف به كائن حر ومستقل، فلماذا تبقى المرأة وحدها، وهب التي ناضلت من أجل إلغاء العبودية، محرومة من حق الفتح بسيادة نفسها أمام القانون؟» لكن برلمان الولايات المتحدة البورجوازي، الكونغرس الشهير بـ«حبه للحرية والديمقراطية»، تحاشى منح المرأة حقوقها متساوية للرجل. ذلك كان وضع المرأة بعد حرب الاستقلال، ولم يدخل عليه تعديل يذكر حتى أيامنا هذه. ف النساء أميركا لم يحصلن حتى على حق الانتخاب على صعيد الحكومة المركزية. إنهم لا يتعذرn بهذا الحق إلا على صعيد الولايات.

بعد الولايات المتحدة ثبتت إنكلترا بدورها ولادة حركة نسوية واسعة ناضلت من أجل حق الانتخاب. وما لبثت المناضلات النسويات، التي بين يعلن في شئ العين الحرة، أن حولن نقطة ارتياز نضالهن من حق المرأة في أن تشتب إلى حقوقها في أن تشتب؛ وقد ظهرت مبكرة من المناضلات النسوية جعلت بلوغ هذا الهدف محور نشاطها ونضالها. وقد نسبت هذه المنظمات نشاطها المشترك وراحة، هذا القرن المنصرم، تنظم المعرفات النسائية الدولية²⁹. كما انتهت بعراضها على البرلمادات البورجوازية وأغرقت السوق الأثنية بباحثات ومناثير ومنكريات تعالج حق النساء في الانتخاب. وعندما اتسعن انتخبت لاجلوى هذا «الكتيك السلفي»، لجأت المناضلات النسويات إلى أساليب المست剔ات. وقد ذاع صيت هؤلاء المناضلات خلال السنوات الأولى من هذا القرن وحتى انفجار الحرب العالمية الأولى. لكن شاطئين سجل تراجعاً وهمداً إبان سنوات الحرب. وقد اضطررت البورجوازية في بعض الأقطار إلى تقديم تنازلات في عدد من المجالات تحت ضغط العراصف التورية التي هزت أوروبا بعد الحرب، ولا سيما تحت ضغط الثورة العلية الروسية الكبرى. وهناك منتسب البورجوازية النساء، في كل من إنكلترا والسويد، وألمانيا، حق الانتخاب الذي طلما تمن إليه، وأضحت في المجال أمامهن المشاركة في شؤون الدولة. وقد أعاد النظر كذلك في قانون الزواج وقوانين الوراثة على نحو يحسن مصالح المرأة البورجوازية داخل الأسرة.

لقد باتت المرأة اليوم تتسع بحقوق الرجل السياسي في العديد من الدول البورجوازية الرأسمالية. أما حقها في العمل فقد بات معتبراً به على أوسع ما يمكن. وكذلك أصبح في المجال أمام المرأة كي تابع دراستها، وذلك لدى سائر الأمم دونها استثناء. وقد راحت العلاقات بين الرجل والأهل والآباء، وبين الأهل والأولاد تحكس أهمية الحقوق التي اكتسبتها المرأة. بيد أن «قضية النساء» لم تجد مع ذلك حلاً مرضياً لها. فالاعتراف الشكلي بحقوق المرأة في ظل الرأسمالية وبikitoria البورجوازية لا يضع حداً على الإطلاق لحيات الخامدة التي تعيشها فعلياً داخل أسرتها الخاصة، ولا يضمن لها العملية المطلوبة من تقليل المجتمع البورجوازي وأحكامه المسبقة، ولا يحررها من تبعيتها لزوجها ولا من الاستقلال الرأسمالي لها.

²⁹ - شخص من بين تلك المعرفات بالذكر المفترى الدرلي من أجل عمل المرأة وترقيتها المنعقد في برلين في يول 1896، ومؤتمر النساء الدرلي المنعقد في برلين أيضاً في عام 1904.

لقد انتهت الحركة الورجوازية النسوية إلى مأزق، ووحدتها منظفات البروليتاريا الثورية قاتلة في الواقع على تحديد الطريق الذي ينبغي على النساء العاملات سلوكيه، لكن العاملات، وكذلك العمل، لم يدركن في البداية أن حل «قضية النساء» هو رهن تحقيق الأهداف النهائية للحركة العمالية، فالطبقة العاملة لم تتع إلأ بالتجربة، وبعد تجربة دفعت ثمنها غاليا، إنه لا وجود للتفاهمات التأريخية والصراعات المصلحية داخل صفوف البروليتاريا، فالبروليتاريا تشكل وحدة إنها طبقة لا وجود فيها للحرب بين الجنسين، وتتحرر المرأة بشكل جزءاً من أهدافها البعيدة المدى.

لقد اختلفت الحركة النسوية الورجوازية من الشعار القاتل: «المساواة في الحقوق». أما شعار العاملات الأول فكان: «الحق في العمل». وفي الخمسينيات في القرن العاشر ناضلت العاملات من أجل تحقيق المطلب التالي:

1- الالتحاق إلى النقابات بعثت الشروط التي يتسب اليها زملائهم الذكور.

2- العمل الواحد

3- حماية العمل النسوي (ظهر هذا المطلب في أواخر القرن التاسع عشر).

4- رعاية الأمومة

وينبغي أن ما من مطلب من هذه المطالب يتعارض مع مصالح البروليتاريا بل إنها، على عكس ذلك، مطلب بروليتارية نموذجية. فالنضال من أجل الحق في العمل كان قد يحيض عماره منذ القرن الثامن عشر ضد الروابط المهنية وذلك لا من قبل العاملات فحسب وإنما أيضاً من قبل سائر العمال غير المختصين. أما فتح أبواب النقابات أمام النساء فهو واجب على الطبقة العاملة، وفيما يتعلق بمطلب الأجر الواحد للعمل الواحد فقد كان على الدوام أساس التضادات من أجل تحسين الأجور التي خاضت عمارها الطبقة العاملة، والعامل المحدد لسياسة الأجور. لكن يجب أن تلتفن بعض الاعتبار أن ما من طبقة، حيثية العهد، تستطيع أن تحدد بسرعة أين تكمن مصلحتها الفعلية. فلله التجربة والرؤية الخاطئة تقدان طبعاً إلى الواقع في أخطاء فاحشة. يد أن التجربة النضالية كفيلة مع الأيام بمحانا نكتسب الوعي السليم والمحاكمة الناضجة على الصعيد السياسي والاجتماعي. ومع تفو العمل النسوي راحت البروليتاريا هي الأخرى مثل هذه المتابعة قبل أن تتخذ موقفاً لصالح هذا العمل. وتاريخ البروليتاريا مليء بحكايات المواجهة العادلة بين العاملات المتعتمdas لقطاع إنتاجي جيد وبين رفاقهن في العمل أشقاء في الطبقة الواحدة. الواقع أن المصيرات التي واجهتها العاملات في سعيهن لتوسيع رقعة المختصمين فاقت بكثير تلك التي كانت قد واجهتها النساء الورجوازيات في تحالفهن من أجل الدخول إلى الجامعات. وفي العدل من الفروع الصناعية (في الصناعة الآلية والطباخة على سبيل المثال، المتطلبات بما عاملة متخصصة) ناهض العمل بعثت وشرارة استخدام العاملات. وقد ذهبت بعض النقابات إلى اشتراط «ابعدوا اليد العاملة النسائية غير المختصة، والمسؤولية عن تنفيذ العمل». وقد أزاحت بعض النقابات التورية المقاولين على الدوول عن استخدام النساء، وذهبت بعض الجماعات العمالية المتطرفة إلى أبعد من ذلك ومنت النساء منها مما من الالتحاق إلى النقابات، لكن ينبغي أن تدرك مع ذلك أن هذا الوضع العساري، المهدد لوحدة الطبقة العاملة، كان له أسباب ميررة. فضفت تأهيل العاملات المهني كأن يتحول مبنينا دون تخولهن إلى بعض فروع الإنتاج، كما يحصل ضعف التأهيل هذا عينه دون تخول النساء الورجوازيات إلى العين الحرجة. غير أن النساء ظللن مع ذلك يعرضن قرة عيون غير المختصة، وبالتالي الرخيصة. وقد أثرت هذه المشكلة بعدها خاصة في القطاع الآلي.

ولقد ذهب العمل، المتعودون من منافسة العمل النسوي البعض الأجر، إلى حد المطالبة بقوانين تحد من عمل النساء. فجتنا ظهرت في حوالي 1840 حركة غفرية تتضمن من أجل حماية العمل، تصوّرة مطلب العمل من خلالها على ضرورة تنظيم عمل النساء والأطفال، ولم تكون نوعاً لهذا المطلب لا إنسانية ولا كريمية. كل ما في الأمر أن العمل كانوا يملؤون، عن طريق ذلك التنظيم، الحد من منافسة عمل النساء والأولاد البعض الأجر. أما العاملات فما سمعن ذات يوم وراء إقصاء النساء المتزوجات عن الإنتاج.

لكن سرعان ما اتضحت أن بنية القوى الإنتاجية أقوى من إرادة وأماني بعض الأفراد أو حتى بعض التنظيمات. فعمل المرأة أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. وقد ذكر العمال فيما بعد أنه لم يرق لهم من حل سوى تعريف تلك المفاضل غير الغرب فيه في سوق العمل إلى حليف مخلص في التضليل ضد الرأسمالية. فإذا من المعنى وراء حظر الالتحاق إلى النقابات على النساء واستبعادهن عن الإنتاج، راح العمل يتلون الجهد لانخالن إلى تنظيماتهم وللحصول على تأييدهن. وهكذا باتت النقابات في الوقت الراهن، في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، وأيضاً في آسيا، تضم العاملات من المتنبيات. ووحدتها النقابات العصبية والهندية ظلت تدلل عن سوء نية تجاه النساء. أما في اليابان فقد جرى تنظيم النساء، نقابياً، مع الرجال.

عندما كانت النقابات محظورة على النساء، سمع هؤلاء الأخيرات وراء خلق تنظيمات خاصة بين. وقد حسمت النقابات النسائية أعمالاً غفيرة من المتنبيات، ولايسها في إنكلترا. وقد تراجعت هذه النقابات أيضاً في فرنسا، وألمانيا، وأميركا. لكن مع اكتساب الحركة العمالية وعياً طبيعاً ثورياً، سقطت الخطوة بين العمل والعاملات، وانتصارات النقابات النسائية في بوتقة الحركة العمالية الواحدة.

ومع أن توحدت الطبقة العاملة داخل حزب وبدأت تمارن سياسة صراع طبقي أصلية، زالت حاجة العاملات إلى صياغة برنامج خاص بطالبيهن. فشعار «للعمل الواحد أجر واحد» لاقى صدى عالماً. وحتى الأحزاب الائتراكية المتحالفه أدرجت في برنامجهما مطلب حماية عمل المرأة والأولاد. لكن لا بد من الاعتراف بأن تحرر المرأة وحصولها على كامل حقوقها غير ممكنة في ظل النظام الرأسمالي. فمشكلة المرأة يمكن أن تجد حلها لها إلا في ظل نظام إنتاج يعترف بالمرأة قوة عمل مقدرة وضرورية، تعمل لا لتحسين شروط أسرتها العيشية وإنما لصالح المجتمع برمتها.

إن تحرر المرأة النهائي والكامل لا يمكن أن يحصل إلا في ظل الاشتراكية. ولهذا السبب التحق الطبقية الراعية من البروليتاريا النسائية العالمية بصفوف الأحزاب الاشتراكية. ولا بد لنا الآن من التعرض لأمر بالغ الأهمية لا يجوز لنا التغاضي عنه أو تجاهله. ففي حين أن غالبية البروليتاريا لم تعرف، إلا في وقت متأخر، بين التضليل من أجل تحرر المرأة بشكل جزءاً لا يتعذر من التضليل الطبقى فإن طبقة الطبقة العاملة - أعني الاشتراكيين - كانت قد أفرجت ذلك منذ البداية. فقد أثار الاشتراكيون الطوباويون - سان سيمون، فورييه، وغيرهما - «قضية النساء» منذ مطلع القرن التاسع عشر. وقد عجز الطوباويون طبعاً عن اكتشاف الأسباب الحقيقة لاضطهاد المرأة، أي عجزوا عن الكشف أن عمورة المرأة قد ولدت يوم كثُرت هذه الأخيرة عن انتاج عمل هندي ومتاج بالنسبة إلى المجتمع برمتها. لذلك لم يدر في خلدهم أن حل مشكلة المرأة يمكن في عملها. فقد ظلت المرأة في نظر الطوباويين الزوج أو الرفيقة، أي «صديقة» الرجل بطيئة أو يائرة، لا قوة عمل منتحلة ومستقلة.

إذا كان قتال الطوباويين الأكبر إثارة النقاش حول مسالة المرأة على نحو جلي، فإن جهودهم لم تقت عند هذا الحد؛ ذلك إنهم لم يكتفوا بتحليل دور المرأة في العمل وأهمم القانون، بل طرحو أيضاً مسألة وضعها داخل منحة الزواج فقد شن كلود هنري تو روفرؤا الكونت دي سان - سيمون هجوماً لاذعاً على «الأخلاق الفزدوجية» المنشية في المجتمع البورجوازي العرفي. كذلك كانت موافقة الطوباويين من المساواة بين الجنسين، ومن الحب والزواج، و«حرية العواطف»، مصدر إلهام للعديد من النساء على امتداد القرن التاسع عشر، وقد رفقت هؤلاء النساء المشاركة في الحركة النسوية البورجوازية لأنهن رأين عن حق أن «قضية النساء» أوسع شدداً وأكثر تعقيداً من أن تجد حل لها في ذهب النساء إلى الجامعات وإلى صنایع الإقزاع. ومن بين هؤلاء النساء، الروائي قاتلن من أجل حق المرأة في «حرية العواطف»، لايد من نكر الألبية الفرنسية التورية جورج سالات، التي شاركت على نحو فعال في أحداث 1848، وأول صحافية أميركية، هارى غاريت فولر. وقد عانت المرأةان على كل حال في زمن واحد.

لقد أدرك روبيرت أوين - الطوباوي ولا ريب ولكن العدل جداً بالمقابل - بوحشة مؤسس الحركة التعاونية في إنكلترا أهمية مسأل النساء بالفعل، كان هناك العديد من المربيات في أول تعاونية أنهاها، وإذا كان هذا الموضوع يثير اهتمامك فهنيئاً أنت صاحب بمطالعة لوبر ولوبيوت³⁰ أو كتاب سيلاني وبياتيرسون ويب عن التقلبات والذى ورد فيه الحديث عن روبيرت أوين.

لقد تناول بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريديريك إنجلز قضية المرأة بالتحليل العلمي من زاويةي الأسرة والزواج. وقد عمق كتاب فريديريك إنجلز أصل الأسرة، والملكية الخاصة والدولة حاجي البيان وطورها. وفي كتابه الرأسمال علاج ماركس قضية أخرى، موضحاً كيف أن توسيع عمل المرأة واستغلاله من قبل الرأسمال هما من صنع سيرورة التمركز في النظام الرأسمالي.

لقد كفت «قضية النساء» في هذا السياق عن أن تكون جنباً عملياً محضاً من الصراع الطبقي لخطى بدعامتها النظرية من تحالف التحرر البروليتاري.

وقد أثارت الأهمية الأولى، المنعقدة في لندن في يولو 1864، القضية المتعلقة بعمل المرأة عندما صارت مطالباً العملة. وقد أطلق كارل ماركس حكماً قاسياً للغاية على الجنان البعي، والبورجوازي الصغير في الأهمية لأنّه طلب بفرض حدود على عمل المرأة بحجة حماية الأسرة، والواقع أن الدافع الحقيقي لصياغة هذا المطلب كان الحد من المنافسة في سوق العمل. لكن الأهمية الأولى أقرت بالطابع التعمي لعمل النساء ودافعت عن وضع النساء بصفتين أنهات وطالبت بإصلاح القوانين لرعاية فرقة عاملين وصحتين. إن الأهمية الأولى، باعترافها بأنّ عمل المرأة ضرورة اجتماعية، وبالاحالها في أن واحد على أهمية تحرير المرأة وعلى وظيفتها كائب قد ثبّتت منذ البداية موقعها منطقياً وصححاً بصفة قضية النساء. وهذا ما يكشف لنا عن البون الشاسع الناصل بين موقف الطبقة العاملة وموقف المناضلات النسويات البورجوازيات من هذه القضية. فالمناضلات البورجوازيات لم يلزم من الا بمثل المساوية الأولى. أمّا الطبقة العاملة فقد أثرت بالمقابل أن تحرر المرأة ينطوي على جائين، وإن تحسن وضع المرأة لا يمكن ررهن بعض الحقوق المجردة. فلي جذب المساواة في الحقوق طالب الاشتراكيون، طبعة البروليتاريا، برعاية القانون للثورة.

وفي حوالي عام 1870 صدر كتاب أُوغست بيل المرأة والاشتراكية الذي ترجم إلى عدد كبير من اللغات، بما فيها الصينية والبلجيكية. وقد أعيد نشره خمسين مرة في المانيا وحدها. وهذا الرواج العظيم هو يبلغ برهان على أهمية هذا الكتاب. ونستطيع أن نذهب إلى حد التأكيد بأن هذا الكتاب قد أصبح انجيلا حقيرا بالنسية إلى المرأة العاملة. وقد بين بيل في كتابه، بأسلوب دقيق، مشوق، وسهل الفهم، وبالاعتماد على مادة تاريخية ضخمة، كيف أن المهمة التاريخية للطبقة العاملة مرتبطة على نحو وثيق ونهائي بمهمة تحرر المرأة. وقد حدد بيل، علامة على ذلك، الطريق الذي يؤدي إلى هذا التحرر: إنه انتصار الطبقة العاملة وقيام نظام اشتراكي. وقد أحاط بيل بسائل جوانب «قضية النساء»، ولم يتزلزل في نسائه في شروق الأشعة الورجوازية وفضح رداء الأخلاق الجنسية. وقد عرف

³⁰ - نيكولا بيروليووند، فلتر روسي ثوري (1861-1861)، يُقرن اسمه بـ*بتشيرنيتشيفكي*، له دراسة في علم المجال، عارض الأزونوفرافلية، وكان من دعاة تلاستلر، وله كتاب عن *بروربريت أتون ومحاولاتي في الاصلاح الاجتماعي*». -

البغاء كظاهرة اجتماعية، وأثبتت علاقته العبرة بالقضاء المجتمع إلى طبقات واستغلال قوة العمل من قبل الرأسمال. لكن يبقى عطاؤه الأهم متمثلاً في صياغته الدقيقة للمهمة المزدوجة للطبقة العاملة في المسيرورة المؤدية إلى تحرر المرأة؛ مهمة مزدوجة تتلخص بالكلمتين الآيتين: وحدة النضال، وحدة في التضالالت القرية الأمة والبيضة الأمة على حد سواء، حيث يحدّد بيلتون أنّي التباين المهام الخاصة التي تقع على عاتق الطبقة العاملة إزاء الأمهات. وحركة النساء اليسريون والباريات تابعة على هذا الأساس للتضال الممرّد لحركة العاملة، ومطالبها الخاصة تعزز وتتطور حركة العمالية نفسها.

كان الكتاب بيل تثير عظيم، ولاسيما على نساء الأعمدة الثانية اللواتي كنْ هنّرددات بصلاد الطريق الذي ينبغي على حركة النساء البروليتاريات سلوكيه.

خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العنصر، شهدت حركة النساء البروليتاريات إقبالاً منقطع النظير وارتفاع عدد المنتهيات إليها بشكل ملحوظ وقد وجدت النساء العاملات نضالهن مع نضال الطبقة العاملة، وانخرطن في التقبيلات والأحزاب الاشتراكية، ولعبن دوراً فعالاً في الأضرابيات، والحركات الجماهيرية، والمعاهرات، والمؤتمرات الدولية. وإن كان العدد الكبير الذي اندمج في صفوف النساء العاملات المنظمات قد يفوق المليون. وكانت النساء، داخل الأحزاب الاشتراكية، يرببن بشكل عام قيادة التيار اليساري.

وفي الوقت الذي كانت فيه الأئكارات الاشتراكية تنشر وترسخ، كانت نساء معروفات بنشاطهن السياسي يلتحقن بصفوف الحركة العمالية. وقد أصبحت بعضهن، بعملياتهن وبأعمالهن النظرية، نملاج تفتدي بها الحركة الاشتراكية. لا ريب أنكين تعرفن أمثال لويس ميشيل - المحررية والمنظمة للصراع الطبقي أثناء عاصية باريس - وروزا لوكتسيبورغ، وكاثرين زيتكن، وهنرييتا بيللوف. لقد أصبحت النساء هؤلاء النساء ملك للتاريخ لما قعن به من نشاط خارق متصل بشكل خاص بتأسيس الأندية النسوية.

ويحفل التاريخ الروسي ببناء خرجن على التقليد والقيم البيرجوازية وإنخرطن، بدءاً من سبعينات القرن التاسع عشر، في صنوف التضليل التوري. وتاريخ الأحزاب التورية في روسيا، التي رأت التور مع تكون البروليتاريا الروسية، يشهد على التصنيف التوري للعديد من النساء، وعلى نزاهتهن واستقامتهن، وعلى قوة شخصياتهن. بارينا على سبيل المثال، وهي أول امرأة اشتراكية في روسيا، «ذهبت إلى الشعب» وقد صنعت على أن تبشر الجماهير الأمية والمساوية من حقوقها بقدوم الدالة الاجتماعية، أي بمحنة الاشتراكية. وقد سارت على خطواتها الشيقان سريبوتينا المقدامتان، والمناضلة المؤمنة ليسجن، ولوبوروفيشن التي عرفت بتقليتها في خدمة الناس. ولم يفلح لا السجن، ولا المنفي، ولا حتى الموت في زعزعة إيمان وإثبات الاشتراكية هؤلاً، المناضلات من أجل تحرر الشعب العامل.

في حوالي عام 1880 ظهرت خليفات لheroاء النساء في صفوف الازهليات الشجاعات. من بينهن صوفيا بيروفسكايا، المرأة الصلبة، القوية العزيمة. لقد جمعت شخصيتها جمعاً موفقاً من ذكاء تکوري و«أنا» تسوی. وقد وضعت كل ما تملك من رحمة وحملة في خدمة التوراة. فالى جانب بيروفسكايا كانت هناك العاملة جيمي هلفنان التي ماتت تحت التعذيب في السجن القصري. ومن بطلات الشررة. وتبنياتها الأخرى فيها فيغنر، فولكتشتاين، وفيها ازاسيليش.

مع ولادة الأئمدة الثلاثة أصبحت حركة النساء البروليتاريات مظهراً أساسياً من مظاهر النضال الثوري المنظم للطبقة العاملة. وقد ظهر ذلك جلياً خلال المؤتمر الأول للائمة الثلاثة المنعقد في عام 1919. وكلما تدعت الحركة العمالية الثورية وارتقت بأهدافها إلى أعلى قاعدي، ازدهرت الحركة النسائية داخلها! وسيكون من المهم أن تتبع هذه الحركة، في ظل ديمكتورية البروليتاريا، في قطع الجيل السري لـ «قضية النساء»، لتحقق النصر حيث هي المجتمع الورجاري بالهزلية. فكلما افترينا من انتصار الطبقة العاملة والمجتمع الاشتراكي، انفتحت الغوم التي طالما تبُّدَّ بها أفق واقع المرأة ومستقبلها. واستعجل ساعة تحرر المرأة النهائي أمر منوط بالمرأة نفسها، بدرجة وعيها السياسي ونشاطها التورى.

لكن قيل أن تنهي محاضرة اليوم، التي طلت أكثر مما كان متوقعاً، مستسائلاً للمرة الأخيرة هل عودة المرأة إلى مطبخها، إلى دائرة بيتها الضيقة، لا تزال ممكناً. إن نهاء سبا وجيبا في الواقع يحول دون تلك العودة، علامة على كون الأعمال المعنوية التقليدية قد أخذت تزول بالتدريج أو قررتني طليعاً مجانياً وغير ضروري. هذا السبب الأساسي هو: التطور الدائم للقوى الإنتاجية، المترافق طرداً بتعاظم الطلب على قوى العمل الجديدة. وكل تطور يطرأ على التقنية، وكل اختراع جديد، يتسبّبان حتماً في زيادة الطلب على قوى العمل، وذلك في سائر ميادين تطبيقاتها.

ولن يكون هناك فائض في قوة العمل مع الاتجاهات الرائدة للتطور الاقتصادي، فالبشرية لا تزال بعيدة جداً عن عهد الوفرة، إنها لا تزال في أولى مراحل التطور، والابتكارات في ميدان الثقافة والحضارة لا تزال وقما على أفقية حشيشة اللغة، وما دام الطلب على قوة العمل البشري يازيدك فإن الطلب على اليد العاملة النسوية يازيد هو الآخر، وقد أضحي العمل النسوي هذه الأيام ضرورياً للاقتصاد القومي. ولن يصعب علينا تصور هول الكارثة الاقتصادية التي قد تترجم عن سحب ما يقارب من سبعين مليون امرأة أوروبية وأميريكية من دورة الانتاج. إن خطوة كهذه كفيلة بزرع البلبلة الشاملة في العالم برمتها، وبالقضاء على قطاعات انتاجية يأكلها

إن عمل المرأة في القرن العشرين أضحي يمثل جزءاً هاماً من الإنتاج، وليس شهادة ما يبرر الرهان على زوال العوامل التي كانت وراء نجاح العمل النسوي. ومع الانتقال إلى ديمقراطية البروليتاريا والانتاج الاشتراكي، فرض عمل المرأة نفسه نهائياً في الاقتصاد

القومي. إن العمال الروسي يعطينا التلليل الساطع على ذلك: «من لا يريد أن يعمل فعليه أن لا يأكل أيضاً»، يقول الشاعر الإشتراكي الأول، فالعمل، في ظل الجمهورية العمالية، يصبح واجباً من الواجبات المعنوية. لذلك تستحيل في الترسو الراهنة عودة المرأة إلى دائرة الأسرة الخبيثة وإلى وضعها السليق حيث كانت مجردة من الحقوق تماماً.

المحاضرة التاسعة: عمل المرأة خلال الحرب

ستتولى اليوم بالتحليل عمل المرأة في ظل ديمقراطية البروليتاريا. وسوف تناح لنا فرصة التحقق، من خلال تجربة الثورة الروسية الكبرى، من أن كل خطوة في اتجاه الاسترالية تقرب النساء فعلاً من تحررهن النام والشامل. لكن قبل أن تتوقف عند وضع المرأة في جمهورية المؤقتات البروليتارية، سندع إلى استعراض سريع لفترة العرب العالمية الإمبريالية الأولى، تلك الفترة التي مهنت الأرض أيام قيام ديمقراطية البروليتاريا.

إن حرب 1914-18 كانت دون أدنى ريب أقطع حرب نهوية عرّفها تاريخ البشرية وقد خاضتها أعظم دول أوروبا بالإضافة إلى أميركا. وقد اهتزت من جراحتها ركائز المجتمع البرجوازي الرأسمالي، وأختلط توازن الإنتاج الرأسمالي. العاملين من الشغيلة انتزعوا من أماكن عملهم وقف بهم إلى ساحات القتال. لكن مع ذلك لم يحصل أي تحديد أو تقليص لحجم الإنتاج إنما طرأ تبدل هائل على نوع الإنتاج. فبدلاً من أن تنتج المصانع السلع الاستهلاكية اليومية، راحت تنتج آلات الحرب والموت. فكل البلدان المشاركة في الحرب كانت تحتاج، كي تحرز النصر، إلى صناعة أسلحة مزدهرة تتضمن إنتاج القتليل، والمدافئ، الخ. ففسر العيش لم يكن يتعدى في ساحة القتال فقط. وقد لعب سباق القتل، الذي خاضته غمار الدول المتحاربة، دوراً لا يقل أهمية عن دور الجيوش على الجبهات. واستلزم توسيع الإنتاج تجسيد كمية ضخمة من قوى العمل. ولما كانت الصناعة الحربية أحد القروء الإنتاجية للصناعة الرأسمالية الكبرى، فقد استخدمت أيضاً بــدا عاملة غير مختصة. وهكذا شغلت أمهات وأخوات وزوجات وبنات الجنود الأمة التي شغلت في المصانع والورشات بعد إعلان التعبئة العامة. فالنساء اللواتي حررن من «عملاء بيوتين» سارعن إلى كسب رزقهن بأنفسهن. وقد فتحت الصناعيون أذرعهم لاستقبال هذه اليد العاملة الرخيصة، لأن النساء أولًا جذيرات بالحلول مكان الرجال التابعين آنذاك في الخدائق، ولأنهن ثانياً قفيتات بزيادة أرباح الرأسماليين. وقد سجلت مراتن الحرب تزايداً مطرداً في عدد النساء العاملات. وذلك لا في الدول المتحاربة فحسب، وإنما أيضاً في الدول المحليّة، التي استفدت إلى أبعد الحدود من الحرب العالمية الأولى.

وقد تبدل وضع المرأة في المجتمع على نحو ملحوظ من جراء تناهى العمل النسوي. فالمجتمع الورجوازي الذي طالما نادى المرأة في الماضي أن تحمل مكانتها الطبيعي في البيت، راح يتقى بـ«وطنية» النساء المستعدات للتحول إلى «جنود وراء الجبهة» ولتأدية عمل تعود فلنته على الفحصا البالد وعلى الدولة. وقد ضم مثقفون، وسياسيون، وصحافيون بارعون، أصواتهم إلى أصوات أعضاء الطبقة الحاكمة لداعية المرأة إلى «القيام بواجباتها الدينية» ولعانتها عدم هدر وقتها «في الطبخ» و«جانب الأولاد» لأن الوطن يتضرر ساعتها، أي لداعية المرأة إلى بيع قوة عملها بثغص الأسعار لاحتيارات صنع الأسلحة. وقد فرض عمل المرأة نفسه في سائر فروع الصناعة، لكنه تركز بشكل خاص في الصناعة التعدينية، وفي صناعة المتفجرات، والبزات العسكرية، والمعطليات. وقد غزت النساء أيضاً قطاعات كانت محرومة عليهن تماماً قبل الحرب منها على سبيل المثال التقطيف والغرابقة في الحالات والقطارات، وقيادة سيارات الأجرة، وحراسة المراقي، وحمل الأمتعة. وقد عمل العديد من النساء كذلك في المنتاج وفي ورشات البناء حيث كان يقفن بالشغال شاقة ومضطربة بالجلسادهن. أما في الخدمات العامة، في البريد مثل، فقد تضاعفت عدد النساء إلى غير محدود. وكانت النساء يقفن بأعمالهن بوجданية العبيدي وحيثما، أي على أفضل ما يمكن. لقد ازدادت نسبة النساء العاملات في مختلف القطاعات الاقتصادية من سبعين إلى أربعين بالمائة خلال سنوات الحرب. وقد وصلت هذه النسبة في الصناعة التعدينية الأمريكية إلى 408 بالمائة. وفي فرنسا تضاعفت عدد العاملات في هذا القطاع. وفي روسيا احتكرت النساء مهنة وقطاعات بكل منها من قطاعات الانتاج حتى في شركات سعك الحديد الروسية، حيث كان العمل قد حظر على النساء قبل الحرب إلا في مجال التقطيف وحراسة المعرمات، اضحت النساء يمثلن 35 بالمائة من مجمل المستخدمين. وفي فرنسا كذلك اضطررت العاملين من النساء إلى العمل في الانتاج. وفي إنكلترا ازداد عدد العاملات خلال الحرب بعشرات ملايين ونصف مليون، وفي المانيا بعشرات ملايين. وبالاجمال ازداد عدد النساء العاملات في اوروبا وأمريكا بعشرات عشرة ملايين تقريباً.

أسباب هذا التغير في اليد العاملة النسوية واضحة وجليّة: الانفتار إلى اليد العاملة النسائية من جهة، ورخص اليد العاملة النسوية من جهة أخرى. فتجر المرأة، خلال أعوام الحرب الأربعة، كان يعادل ثلث أجور الرجل، وفي أفضليات الأحوال تتحقق، فالرئيس الأسود يدفع بالنساء إلى المصانع، وورشات العمل، والمكتب، والنقل العام، ولم يتزد المقاولون عن استغلال العاملات لزيادة أرباحهم، أما ما كان يردد عن «واجب المرأة العقلى»، وعن الأمومة، وعن ضعف المرأة بالمقارنة مع الرجل، وبالتالي عن عدم وجوب قيامها بأعمال خاصة بالذكور، كل هذا الكلام الجميل شطب بحرة قلم وحتى لو أن أفكارا كهذا راودت المقاولين بضم الخصائص المميزة لـ«الجنس الطيفي»، فإن جشعهم وسعيمهم يتحrirهم منها، فقد عقدوا العزم، خلال حقبة الحرب، على تحقيق أقصى ما يمكن من الزيادة من وراء استغلال مهارات الجنس الطيف هؤلاء.

ولم تكن النساء مهارات الدفاع عن مصالحهن الطبقية. كن أقل أهل وعياً وتجرية من الرجال. وفي الوقت الذي كان فيه المقاولون يملؤون حيوفهم، كانت النساء يتوهن بخفين يختفين من أجل الوطن. وقد استغل المقاولون هذه الأوهام بلا خجل أو حياء، ولم يلتفعوا للعاملات إلا جزءاً من الأجر الذي كانوا سيدفعونه لعمالهم. فلئن كان العامل يتقاضى متلا 24 ملاركاً في الأسبوع، فإن المرأة لم تكن

بالمقابل ستلاي سو 8 ماركات، وإن عملت بالقطعة، فنالرا ما كان أجرها يتجاوز ثلث أجر الرجل. هل هذا الأجر المتخفض ناجم عن تلقي نوعية عمل المرأة، عن كونه أقل اقتصادياً وجرودة من عمل الرجل؟ كلا على الإطلاق. فقد اعترف المقاولون أنفسهم، والإيديولوجيون الناطقون باسمهم، بأن الإنتاج لم يتغير على الإطلاق من جراء حلول عاملات مكان العمال. وفي بعض الأقطار، كليطانيا على سبيل المثال، كان المقاولون يميلون إلى استخدام النساء لا لافقارهن إلى بذلة ذكورية كافية فحسب، بل أيضاً لأنهن كانوا يعتبرون النساء «أكثر طاعة ومرونة من الرجال»، وأحسن استعداداً للأعمال التي تتطلب وجاناً مهنياً، وذلة، وجداً. ملك المدافع في المانيا، غوستاف كروب فون بوهلن، قال بلا مواربة: «إن عمل المرأة هو سمعونية المستقبل». وقد أقام الصناعيون، من عدة أمثلة، ورشات عمل لا تستلزم إلا النساء نظراً للمهارة الخاصة التي كان يقتضيها العمل فيها. وراحت الصحف البورجوازية الموجهة إلى التقنيين تحيل العدیج لليد العاملة النسوية، ملحة على قدرة المرأة على تعلم المهنة بأسرع من الرجل. مهندس يدعى ستيرن كتب على سبيل المثال يقول: «إن العاملات أكثر طاعة، واتزان، ورغبة في التعلم من العمال». وقد ذهبت الصحافة البورجوازية إلى حد الطالبة بخدمة عمل الزاوية أثناء الحرب، أي بنوع من التعليمة المنظمة لـ«المجنات وراء الجبهة»، وبتأهيل تقني خاص لقطاعات الحرب؛ لكن لم يكن المقاولون وحدهم مع الأسف يتبعون بهذا الكلام؛ بل تبنت أراءهم مناضلات بورجوازيات، وفي مقدمتهن إلي براون التي طالبت بتطبيق مبدأ الخدمة الوطنية الازلية للنساء في الخطوط الخلفية. وفي المانيا وفرنسا أيدت النساء الاشتراكيات الوطنبيات الرأسماليين في معاungan إلى استغلال اليد العاملة النسوية.

إن انخماق المرأة بالحياة الاقتصادية لم يكن بحد ذاته خطوة سلطة ولا رجعية. بل ساهم على العكس في تحسين شروط تحرر المرأة في المستقبل. لم يكن عمل النساء بحد ذاته هو المضر، وإنما استغلال هذا العمل، فالصناعيون لم يكتفوا بتحقيق المزيد من الأرباح بفضل أجور النساء المتخفضة، بل راحوا يستغلون عاملهن ضد المنظمات العمالية وضد عمل الرجال. كما أنهن زلوا أيضاً من أرباحهم باستغلال العاملات إلى أقصى حدود المستطاع، فالعمل الليلي وال ساعات الإضافية بما يشكلن القاعدة لا الاستثناء. أما القوانين التي تحفي العمل النسوي وترعاه فقد ألغت بكل سلاسة وأبطل مفعولها. وهكذا باتت ساعات العمل اليومي تتراوح بين 12 و 15 ساعة، كما شاع العمل الليلي وانتظام. ولم تعد البورجوازية تستذكر، برياتها المعهودة، النتائج المالية المترتبة على العمل الليلي المسؤول بشكل خاص عن «احتلال القواعد العالمية».

لكن هنا كانت نتيجة هذه الهجمة على العمل النسوي بالنسبة إلى العاملات أنفسهن؟ هل تغير وضعهن الاجتماعي من جراء ذلك؟ هل أصبحت حياتهن أفضل؟ نحن نعلم أن دور المرأة في الإنتاج هو الذي يحدد دورها في المجتمع. فهل تجد هذه الأطروحة في الحرب العالمية الأولى ما يؤكدها ويدعمها؟ يتبين ألا يغيب عن أذهاننا أولاً أنه، في ظل سيطرة الرأسية، لا تزال الأهمية للعمل المأجور، وإنما لعمل «المنظم»، أي المقاول. وهذا ما يجيئنا تدرك أن وضع المرأة في المجتمع البورجوازي لا يمكن أن يسجل أي تحسن، على الرغم من التزايد المطرد لعدد العاملات المأجورات. إن وضع المرأة العاملة إبان الحرب كان بالعكس لا يطاق. فالعمل الطويل والشاق أرق هن صحة النساء، فارتفاعت نسبة الوفيات بينهن. لا ريب في أن البورجوازية قد فلتت لانتشار السيل وغيره من الأمراض الخطيرة، الناجمة عن حالة الإرهاق العام، لكنها فعلت، تحت نشوة الازدراز التي حققتها بسبب الحرب، أن تغير ظهرها بهذه الواقع الفزعية فتكتفي بـ«حضرات الحرب المحتملة». وقد تفاقمت شروط حياة العاملات يوماً بعد يوم، فتشديد وتثثير العمل، وإيقاعه الجنسي، والتضخم التقني المستمر، أ辱م جعلت حياة الطبقية العاملة لا تطاق. أما نعيم حياة الطبقة البورجوازية فإنه لم يتغير على الإطلاق من جراء الحرب. فالأخيرة المترتبة الموكلا بها قلعة، كما أن النساء ظللن يؤدين الأعمال المنزلية الموكلا بها لهن، كما في الماضي تماماً.

عندما كانت العاملات المستخدمات يعن إلى بيتهن بعد يوم عمل طويل ومهنك، كن يجدن أنفسهن مضطربات إلى متطرفه على الفور ليأخذن مكانهن في الصفوف الطويلة، وانتظار دورهن في الحصول على الغذاء، والخطب أو الكاز، لتحسين طعام العائلة. لكن ما الخطوات العملية التي أقدمت عليها البورجوازية لرعاية النساء العاملات اللواتي طلما اعتقدت «وطبيعتهن»؟ إن البورجوازية لم تفعل شيئاً في الواقع، طول سنوات الحرب، للتخفيف عن النساء أو لتحريرهن على الأقل من أعباءهن المنزلية. ولا عجب أن كانت رياح التفرد قد عصفت في صفوف النساء خلال سنوات الحرب السوداء. فمنذ ربيع 1915 نظمت عاملات برلين مظاهرة حاشدة، سارة في اتجاه الريخستاخ، حيث أطلقن الشعارات العديدة بفيليب شيلمان³¹. وفي العيد من البلدان حصلت اضطرابات وتظاهرات مناهضة للحرب والتضخم التقدي. في باريس هاجمت المخازن في عام 1916 واستولين على محويات مستودعات الفحم، وعاثت النساء في حزيران 1916 ثلاث أيام من الاضطرابات الخطيرة بسبب ظاهر النساء ضد الحرب والتضخم. وبعد اعلان الحرب والتبيلة العامة، ذهبت النساء إلى حد الاستثناء على خطوط سكة الحديد ليؤخرن، ولو لبعض ساعات، رجل الجنود إلى جحيم الحرب والموت.

في روسيا، عام 1915، حرضت النساء على اضطرابات انتشرت كبقعة الزيت انتلاقاً من موسكو وسان بطرسبرغ. وفي الوقت الذي كان فيه الصناعيون، اللاهثون وراء المزيد من الأرباح، يعتذرون «وطبية النساء» ويستخدمون العاملات في مصانعهم، كانت هؤلاء الآخرين يشاركن على نحو فعال في حركات الإضراب³². في الثالث والعشرين من شباط 1917 (أي في الثامن من آذار حسب

³¹ فيليب شيلمان: من فرسان الأسمدة الثانية ومن خرقة الاشتراكية، ومن مزيدى الحرب الإمبريالية العالمية الأولى. -

الروزنامة القديمة) احتلت نساء بروليتارييات، وبخاصة عاملات النسج في سان بطرسبرغ، مقعدة مسرح التاريخ وعُرْن عن غضبة الطبقة العاملة وثورتها. وقد أعطى هذا التحرك النسوى إشارة الانطلاق للثورة الروسية الكبرى.³³

وفي السادس والعشرين من آذار 1915 انتقدت نساء اشتراكيات أمميات لا اشتراكيات شوفينيات. في إطار «مؤتمر النساء الدولى» لتدارس وشرح أسباب تمرد العاملات على الحرب، ولتحديد الخطوط العريضة للصراع الذى تخوضه النساء ضد الحرب العالمية. وكانت هذه الظاهرة أول مؤتمر دولى ينعقد منذ ثورب الحرب. وقد برع فى ذلك المؤتمر قيaran رئيسian، التيار الأول، الذى كان يمثل الغالية، الان الحرب بالفعل لكن من دون أن يتخلص عن الاشتراكين الشوفينيين. أما التيار الثاني، المتمثل بالمعتدلات البشكفيات الروسيات، فقد طالب بإدانة كل من خان الشخصيات الأمريكية للبروليتاريا، وعارض الحرب الإمبريالية جهاراً ودعا إلى الحرب الأهلية.³⁴

ولم يكن انعقاد المؤتمر الدولى للنساء الاشتراكيات من قبيل العصافة، فوضع العاملات الاجتماعى إبان الحرب كان قد أصبح لا يطاق.

ولا ريب في أن عمل المرأة قد تناهى باطراد خلال الحرب، وإنما في شروط ساهمت في تقفهم وضع المرأة لا في تحسينه ودهن نساء المضارعين، والصناعيين، والمعتدلات إلى الطبقة الاجتماعية الفيسورة، استفدن من الحرب. فالشارائح الطفيفية من المجتمع، التي تكتفى بالاستهلاك وتبغير النخل القومى بدلاً من الإنتاج، هي الوحيدة التي استفادت من الحرب في نهاية المطاف. والحال أن ألام الشعب الكلاج وعذاباته أخذت، في ظل الحرب، أبعداً منقطعة النظير. لكن في ظل الحرب أيضاً ظهرت مئات ضخمة تصررت بتطور فائق لمكتبة الإنتاج. وقد برسرت هذه المنشآت تقفق اليد العاملة غير المختصة على الإنتاج وأصبح عمل المرأة من حراء ذلك عنصراً هاماً وضرورياً للاقتصاد القومى، الأمر الذى حت المنظمات الاقتصادية (الطبقات العمالية وجمعيات أرباب العمل) على الاعتراف بلا تحفظ بأهمية اليد العاملة النسوية. أما التناقض اللقطى بصلة واجبات المرأة «كزوجة وربة بيت فقد أضحى ملائكة الملائكة.

لكن مع تصرّح الجيوش والانتقال إلى اقتصاد سلم ظهرت في الدول الرأسمالية نزعات واضحة إلى تبذ النساء من الإنتاج. فكان أن استفحلت البطالة من جديد في صنفوت النساء، والواقع أن سائر الأقطار التي شاركت في الحرب تعرضت خلال عامي 1918 و1919 لضائقة اقتصادية خطيرة. فتصريح الجيوش، والانتقال من انتاج الأسلحة إلى إنتاج سلمى تسبباً في ظهور شتى الأعراض المرضية التي ترافق الانهيار الاقتصادي. ومعاً زاد من خطورة هذا الجمود الاقتصادي حالة الانهيار المالي التي أتت إليها الدول العظمى، والديون المتباينة، والنقض في المواد الأولية، وبرؤس الناس الشديد. إن الأزمة التي عصفت بإنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، والدول الأوروبية الأخرى خلال عامي 1918 و1919، أسفرت عن ترف الإنتاج في عدّة كبير من الفروع الاقتصادية، وإلى اغلاق العديد من المصانع، وإلى تسريح أعداد كبيرة من العمال. وكانت النساء طبعاً ضحايا التصريح المختارات، بيد أن خطورة الضائقة، التي طالت سائر العمل، لم تكن مسؤولةً وحدها عن تسامي بطالات النساء، حتى في القطاعات الصناعية التي ظلت تعمل بشكل طبيعي، راج العقاولون بمuron بالعمل لات إلى الشارع. وعندما كان رب العمل يختار بين جندي عائد من الجبهة وبين عاملة، كان يعنى اختياراته للأطول. والأمر لا يخلو من مفارقة، ولا سيما أن العمل كانوا وقذاك غير ميالين إلى التعاون مع أرباب العمل كما أنهما كانوا يطلبون، ويحصلون فعلاً على أجور أعلى من أجور النساء، وفي ظروف اجتماعية أخرى غير التي أعقبت الحرب لكن الصناعيون سينجرون الأفضلية طبعاً لليد العاملة النسوية الرخيصة، لكن يتبيّن الأنسى أن تصرّح الجيوش قد حصل في زمان توقفت فيه الروح الثورية لدى الشعوب. فمنذ أن شقت الطبقة العاملة الروسية الطريق بثورة أكتوبر، سادت أجواء التوتر والمعارضة صنفوف الطبقات الكادحة في الأقطار الأخرى، والعذبن من الجبهة كانوا سلطتين وحانقين، وكانتا يعيثون استعمال البنية، وكانتا علامة على ذلك قد اعتذروا على هواجسهم العوت. فلو تجرأ العقاولون على رفض عمل هؤلاء الرجال الساخطين والغارغى الصبر، لتهلاك النظام البورجوازى على نحو خطير، وربما قاتل. وقد أخذ العقاولون هذا الوضع بالحسبان، وقبلوا عن طوابعه بالتخلي عن جزء من الأرباح التي كانوا يحقّقونها من وراء عمل النساء الرخيص. فقد كان عليهم أن يدافعوا عن سلطتهم إزاء التهديد البشفي. وتثبتت الحقيقة السياسية على الحسابات الاقتصادية.

³² في روسيا البيضاء وحدها حصل 156 اضراب من العمل في عام 1915 و310 اضرابات في عام 1917. -

³³ في الرابع والعشرين من شباط 1917 بدأت معارك الشوارع في سان بطرسبرغ بين العمل والشرطة. وقد اضفت حادثة المدينة بعدها إلى العمل المضطربين، فكانت نهاية الملكية القديمة.

³⁴ لقد شاركت 26 مندوبة من إنكلترا وفرنسا وإنكلترا وهولندا وإيطاليا وروسيا وروسيا في أعمال «مؤتمر النساء الدولى»، وقد مثلت ناديا كروسكايا وجهة النظر البشكفية وكفترا زيتكون وجهة نظر السالمات الساريات. وقد لتف رأى العزفارات على الشعار التالي: «الست، السيدة، فلتنعم النساء أزواجيهن وبناتها»، ولعله أصرّت: إن عمل سائر الأقطار ثقاب، فوحدها هذه الإرادة قدرة على إيقاف العجزة، ووحدها الإشتراكية قدرة على إحلال السلام في العالم انتفخ العرب، ولتشع الإشتراكية». -

وهكذا اضطرت النساء الوظيفيات، «بطلات العمل» و«جنود الخطوط الخلفية» إلى إخلاء أماكنهم في مصنع الماتياء، وإنكلترا، وفرنسا وإيطاليا لصالح الجنود العائدين من الجبهة.

عقب انتهاء الحرب اضطرت بعض الدول البورجوازية إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات طالت وضع المرأة بشكل خاص. وهذه الإصلاحات، التي كانت مساراتها في عقدين متراكبين، قد تأثرت بدورها في سبيل تحقيقها، والتي ترسّلتها المناضلات النسويات البورجوازيات المسالمات في عقدين متراكبين، هذه الإصلاحات انتصرت من البورجوازية بقوة سلاحين: سلاح مثل الثورة الروسية، وسلاح النزعة اليمقراطية التي عمت صفوف الجنادير. وبعية تحريم الزرعة الثورية العامة، وتقطيم التليل للعمال على لا جلوى «الثورة الاجتماعية»، راحت البورجوازية توزع الصدقات (ومن جملتها حق المرأة في الانتخاب).

وقد أعرت شخصيات من مثل دافين دافيد وجورج لويد³⁵ وهطمear كارل براندلينج³⁶، وفليب شيلمان، وغورستاف نوسكيه³⁷، عن اهتمامها البالغ بـ«سلامة العمل ورفاهتهم»، وأكملت أنها قد استولت، باسم العمال، لا على السلطة السياسية بأكملها وإنما على «تصنيف كافٍ» منها.

ولئن حصلت النساء في إنكلترا، وألمانيا، والسويد، والنمسا، بعد الحرب على حق الانتخاب، فالспособ سياسي محدثة، وليس مكافحة على «خدماتهن الوطنية».

لكن القانون الشكلي لم يغير وضع المرأة الفعلي في المجتمع البورجوازي. فقد وجنت المرأة نفسها بعد الحرب تؤدي دور الاجتماعي عينه الذي كانت تقوم به قبل الحرب. فقد ظلت، في سائر الأقطار البورجوازية، خاتمة للأسرة والمجتمع. ولم يستحضر إصلاح التفريع البورجوازي لصالح المرأة، والتواترن المدعونة الراغبة إلى تحقيق المساواة في الوضع بين الزوجين، إلا عن تغيرات ثقافية.

إن قضية النساء لم تجد حل لها في الأقطار البورجوازية. إنها بالعكس تزداد تفاقماً بدالة وضع المرأة الاجتماعي. كيف يمكن للنساء التوفيق بين حياتهن المهنية وحياتها كزوجات وربات البيوت؟ وما سبلهن إلى التحرر من عبء الأعمال المنزلية التي تهدى طلاقهن دون جلوى؟

إن النظام الرأسمالي، بدلاً من أن يوفر الطول لمشكلات النساء – الأمومة، الإجهاض، الرعاية الصحية، تربية الأولاد – يزيد هذه المشكلات تحديداً ورسوخاً. وليس في مقدور النساء تحطيم هذه الحلقة القارغة فقضية الملكية الخاصة، والإبقاء على الخلية العائلية الممزوجة، واستمرار العادات التقليدية، والقلالية، وغياب التجارب الاجتماعية الجماعية، أمور جعلت «قضية النساء» في ظل الرأسمالية في غاية من التعقيد والتشوش بحيث يستحيل حلها. وحتى ذروة الثبات الحسنة من الرجال إزاء النساء سيعجزون عن وضع حد لاضطهادهن ما دامت سيطرة الرأسمالية قائمة، لما تحطم بعدها.

الخروج من دائرة المفرغة من هون بانتصار البروليتاريا. وهذا ما سنتناوله بالتحليل في محاضرتنا القائمة.

³⁵ - سياسي لبرالي إنكليزي، رئيس الحكومة البريطانية بين عامي 1916 و1922. ↗

³⁶ - زعيم الحزب الاشتراكي اليمقراطي السويدي. ↗

³⁷ - سياسي اشتراكي-يمقراطي فرنسي. ↗

المحاضرة العاشرة: ديكاتورية البروليتاريا: تنظيم العمل

أوجدت الحرب العالمية سائر الشروط الموضوعية لتحرر النساء، فعملهن بات اليوم عنصراً هاماً في الاقتصاد القومي، كما أن معظم النساء اللواتي هن في سن العمل بين يؤدين عملاً له فلائمه الاجتماعية، لكن على الرغم من ذلك استحال على المرأة التحرر حتى الآن داخل النظام الرأسمالي البورجوازي.

سدد الآن جانباً العالم الرأسمالي ومنظكياته الاجتماعية المعقّدة لندرس تعرضاً جديداً من الحكم كان مجبراً حتى الآن، أعني ديكاتورية البروليتاريا فقد تهافت الطبقة العاملة في بلدنا واستولت ب نفسها على السلطة موضوع اهتمامها إن سيكون الجمهورية العمالية الأولى التي عرفها التاريخ، فسلطة الدولة، في روسيا الثورة، أصبحت بين أيدي العمل. إذ قبضت الطبقتان العمالية والفلاجية على البورجوازية وجرتها من ملتها وامتيازاتها.

خلال السنوات الثلاث الأولى من ثورتنا وأخذنا شروط نعط إنتاج جيداً، فقد حل النظام الاقتصادي الاشتراكي مكان الرأسمالية، والملكية الخاصة، واستحال العمل العاجز. وأصبحت الصناعة الكبرى، المنجم، ووسائل النقل، والأراضي، ملك الشعب، وتولى جهاز الدولة إدارة هذا المال على نحو مركزي، صحيح أن العمل العاجز لا يزال قائماً، لكن بدلاً من أن يذهب فضل القيمة إلى جيوب بعض المقاولين أضحت يستخدم لتلبية الحاجات الاجتماعية.

والبروليتاريا هي التي تقر، من داخل تنظيماتها الإدارية الخاصة، الخط الذي ينبغي على الاقتصاد انتاجه، وهي التي تخطط للانتاج والتوزيع، وتنظم توزيع سلع الاستهلاك اليومي وفقاً لاحتياجات الناس. وال الحال أن هذه المعايير الظفري لا تزال في طورها الأول، وما من أمر اكتسب حتى الآن شكلاً نهائياً. فنحن نعيش تطوراً متزايناً في شئ العيالين. وطبقنا العاملة ترسى قواعد نعط إنتاج جيداً وتجهذاً من أجل تذليل سائر العثرات والمعوقات الموروثة عن المجتمع البورجوازي والتي قد تعيق نمو القوى الاقتصادية وازدهارها. وتكمّن المعهنة الأساسية لهذا المجتمع الجديد في شق الطريق أمام نعط الإنتاج غير المألوف هذان.

ولا رب أنها مهمة صعبة ومعرفة بالمخاطر والمسؤوليات. فتحت أنظار البشرية برمتها، يرکز شعبنا جهوده من أجل تحقيق هذان أساسياً واحداً: تقويض دعائم الرأسمالية واحتياتها من الجنون. فبداء الملكية الخاصة المقدس أصبح رمادياً، وقد دب الذعر في صفوف البورجوازية التي هجرت بسرعة إلى الخارج لتقطيم الغزو المسلح ضد العيد الثائرين، الخارجين على طاعتها. إن خط الرعب يهدّدنا باستمرار. ولا يعوض يوم بدون وقوع حادث دائم على الحدود.

يعزز النظام الاقتصادي الروسي بالخطيط الحكومي المركزي للإنتاج والاستهلاك، سائر ثورات الأمة قد جرى إحصاؤها، وكل مواطن روسي جرى تسجيله بصفته منتجاً ومستهلكاً. فنعطي إنتاجنا ما علا يتحمل أي نوع من الفرضي الاقتصادي، وإنتاجنا لا يعرف المنافسة، ولا الأزمات الاقتصادية؛ أمّا البطالة التي كانت قد استوطنت عتنا في الماضي، فقد انحسر ظلها هذا العام الثالث للثورة. ولم بعد هذان فلائض من اليد العاملة وإنما بذلة نفس فيها.

ويقتضي ذلك على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، «تخلصنا» من طبقة الطفليين الذين ما كانوا يملؤون أي عمل مفيد للاقتصاد القومي ويكتفون بالاستهلاك فحسب. فشعارنا في روسيا السوفيتية هو: «من يرفض العمل لا يستحق أن يأكل».

وفي مجتمعنا الجديد ليس من مكان للمختلفات من النساء أيضاً، أي للنساء اللواتي يعن على نفقة أزواجهن أو عشاقهن وللعاهرات المعمدات. لهذا السبب يخضع توزيع السلع الاستهلاكية لتقنين صارم، ولا سيما في المدن. فالذين يعانون هم وحدهم الذين يحصلون على الإعالة اليومية. وبفضل هذه السياسة الاقتصادية باتت العلاقات بين الجنسين مدعومة للتحول نحو جذرها. فالمرأة ما عالت كما في الماضي تترافق زوجها، دعامة الأسرة، وتتصارع لرغباته، بل أصبحت مستقلة، تذهب إلى عملها، تملك بطاقة عمل شخصية وتفكر تموين خاص. ولم يجد الرجل رب الأسرة، وسيد البيت الأمر والناهي. وكيف لا يكون ذلك وقد أصبحت المرأة تملك نفر تموين خاص ارتحت فيه أسماء أولادها؟

إن إقرار مبدأ إلزامية العمل للبالغين من الرجال والنساء كان الفعل الثوري الأهم. فالقانون الذي أقر هذا المبدأ أدخل على حياة المرأة تغييراً لم يسبق له مثيل. فقد حُل دور المرأة في المجتمع، والدولة، والأسرة، على نحو أهم بكثير من سائر القرارات الصالحة منذ قيام ثورة أكتوبر، والتي منحت المرأة المساواة السياسية والدنية. مساواة تجلت على سبيل المثال في حق المرأة في أن تشغب في المجالس العمالية وغيرها من الهيئات الممثلية التوروية، أو في قانون الزواج الجديد، الصادر في 18 و 19 من كانون الأول 1917، والذي نص على أن الزواج هو شراكة بين فردين متساوين. وهذه القاعدة القانونية لا تعنى في نهاية المطاف سوى مساواة شكلية أمام القانون؛ فالمرأة تقى تكبد التمييز قبود الماضي بسبب استمرار التقليد البورجوازي. نحن نتكلم الأن عن درجات الوعي، والتقليد والعادات والأخلاق. والحق أن دور المرأة في الاقتصاد القومي لم يتبدل إلا مع تبني مبدأ إلزامية العمل للجميع.

والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذا التطور هي أن مساواة المرأة لا بد أن تتحقق عاجلاً في شئ العيالين الأخرى ذلك أننا نعلم بأن دور المرأة في المجتمع والعلاقة بين الجنسين أمران خاضعان لوظيفة المرأة في الإنتاج. لذلك يتبعها ألا تغيب عن آذاننا أهمية الخطوة التورية المعمدة في إقرار العمل الإلزامي للجميع.

إن نعط الإنتاج الجديد في روسيا يفترض شروطاً ثلاثة:

- تغير صبح واستخدام حكيم لسائل قوى العمل المتوفرة، بما فيها قوى العمل النسوية طبعاً
 - الانقال من الاقتصاد المنزلي العائلي الفردي ومن الاستهلاك العائلي الخاص إلى التخطيط الاجتماعي للاقتصاد وإلى الاستهلاك الجماعي.
 - تطبيق خطة اقتصادية متحاسبة
- ان الحرب الطويلة - الحرب الاميرالية أو لا ثم حرب التحرير التورية - قد دعموا اقتصادنا، وخرجت وسائل مواصلتنا، ووافقت التطور التقني، صحيح انه لم يجد هناك تعلق خاص للتراثات الاجتماعية، لكن بات على الجمهورية العمالية أن تعيد بناء الاقتصاد وأن ينطلق إلى تسرع تطور القرى الإنتاجية.

لا نستطيع أن نتكلم بعد عن تغير جذري في شروط الحياة؛ فالطبقة العاملة لا تزال في غالبيتها تعيش في ظل الشروط الموروثة عن الماضي البورجوازي، كما لا تزال طاقات العاملات تسرع جزئياً في خلعة العائلة، أي في مهام غير منتجة بذلة من أن تصب في إنتاج القيم الاجتماعية وسلع الاستهلاك اليومي. إن العاملات لا يوظفن انن سوى جزء من طاقتين في عملية الإنتاج. وهذا ما يجعلهن يؤدين غالباً عملاً غير مختص؛ وهذا ما يؤثر أيضاً على نوعية عملهن فالمراة لا وقت لديها لاقتنان مهنتها. وكلما وظفت مزيداً من أوقاتها خارج نطاق الإنتاج الاجتماعي، تراجعت نوعية عملها المنتج. فالعاملة ربة البيت، المسيطرة إلى المهر ليالي بطولها إلى جانب سرير رضيعها، وإلى تكريس أوقاتها الحرة لأسرتها ولبيتها، لن تستطيع بطبيعة الحال أن تغير عملها الاهتمام الذي يعبره إيه الرجل الذي يمضي لياليه في نوم هادئ ولا يسفر أوقات فراغه للقيام بأعمال منزلية.

فإذا ما أردنا تحسين إنتاجية عمل الطبقة العاملة، ولا سيما إنتاجية المرأة العاملة، فعليها أن لا تسعى إلى تغيير شروط الحياة، ينبغي أن نرسى خطوة خطيرة جماعي، أي أن نبدأ بإنجاد شبكة واسعة من دور الحضانة، ورياضن الأطفال، وأيضاً من إلزام إنتاج جلدة لم تعرف في الماضي. وإن تحسن إنتاجية عمل النساء، كما تتوقع ذلك لجان التخطيط والتقييات، ما لم يتتوفر هذا الشرط. ولن يتحقق للجان والتقييات أن توجه اللوم للعاملات على إهمالهن أو على عملهن غير المعنون، ما لم يتحقق هذا الهدف، أي ما لم ترسِّ أنسن خطوة اجتماعية جديدة. وقد أن الأوان كي يوجد حد لهدر طاقة العمل النسوية والحد من الخسائر الفلاحية التي يتكبدها اقتصادنا الاشتراكي بسبب شروط الحياة الراهنة، فليس في وسعنا أن نزيد من إنتاجية العمل بزيادة عدد الشغيلة فحسب بل من الأهمية بمكان السعي إلى تغيير شروط حياة طبقتنا العاملة، لذلك علينا أن نعد بالتزويج إلى إحلال اقتصاد منزلي جماعي حقاً مكان الاقتصاد المنزلي العائلي الفردي، فذلك هي الوسيلة الوحيدة ل توفير قوة عمل المرأة.

إن لم يقترن العمل الإلزامي بتغير في شروط الحياة وعاداتها، فهذا يعني تحويل المرأة المزيد من الأعباء وتعريضها لإزهاق خطير قد يهدى صحتها وحياتها، لذلك فإن إقرار العمل الإلزامي للجميع في المجتمعات الرأسمالية، يمكن أن يعبر خطوة رجعية وتقهقرأً لوضع المرأة التي ستختصر إلى تحمل «عبد مزدوج». أما في الجمهوريات العمالية الاشتراكية بالمقابل، فإن إقرار إلزامية العمل، المفترض بخلق شروط حياة جديدة، كتطور الاقتصاد الجماعي العام، يعني بناء القاعدة المبنية لتحرر المرأة مستقبلاً.

إن مخلفات التقاليد الورجوازية لا تزال تنهم بقسط وافر في تكوين عاداتنا وأعرافنا، ولا سيما في الريف. وهذه التقاليد تجعل حياة النساء أصعب وأشق من حياة الرجال؛ وحتى في أمر العمل، نجد أن الزوجة، أو الأم، أو الشقيقة، ترزح تحت نير انعكاسات تلك التقاليد وتتألمها، أي تخضر إلى تحمل أعباء العمل المزدوج وما يتربّ عليه من متاعب جمة قد تنعكس على صحتها بالذات. لكن أرحم على المرأة أن تجازف بصحتها للقيام بواجباتها؟ من الضرورة يمكن في الممارسة عدداً من إجراءات تنظيم الحياة اليومية لصالح العاملات، ولما كانت النساء ربات بيوت وصلاحيات خيرة، فقد دللن على فقرة فلاقنة على الممارسة عندما طرحت مسألة إعالة تنظيم الحياة اليومية، حسبنا إن أن ندعم روح المعاشرة للبيتين، وأن نوفر لها سبل التطبيق العملي. فقد اعتادت المرأة البروليتارية أن تبني «بيتاً من العلم»، وأن تغير هذا البيت بهكلات مالية مختلفة، لا تذكر. لذلك يعني إشراك النساء في عملية إعالة تنظيم الحياة اليومية، فالشعب برمه سيعين من ذلك فائدة.

لكن تغير شروط الحياة اليومية ليس كل شيء، فعلى النساء أيضاً أن يكتسبن وعياً أكبر بالجسمن وبقيمتهن، المطلوب هنا إن أن تقاضن بلا هرارة لتحقيق مشاركة النساء في سائر التروع المطلية للإدارات الإدارية، هذا إن كان ينفي فعلاً إحداث تحول جذري في شروط حياة الطبقة العاملة.

سائر النساء المسؤوليات اللواتي تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والأربعين ملزمات في الوقت الراهن بتأدية عمل، والعمل الإلزامي ليس وقاً على العدن، بل يشمل الإرثات أيضاً. فالفلاحات والفلاحون يتبركون في عد من الخدمات، كقيادة الجرارات، أو نقل الأخشاب، أو بناء الطرقات، أو زراعة المشاتل، وتتولى الفلاحات كذلك مهمة خياطة بزات جنود الجيش الأحمر. وهذا العمل الإلزامي يمثل دون أدنى ريب عيناً إضافياً لل فلاحة، نظراً إلى أن شروط الحياة في الريف قد بقيت على ما كانت عليه في الماضي، فلا رياضن أطفال، ولا مطاعم جماعية في المنشآت، وهذا يعني أن كامل وزن المهام المنزليه التقليدية قد بقي واقعاً على كاهل الفلاحات، لأنـى

ذلك على العدى البعيد إلى تغير حياتهن وإلى النهوض بوضعهن الاجتماعي. فالللاح نفسه سينتهي إلى القول: «إن كانت الفولة تعتبر زوجتي قرة عمل مفيدة، فهذا – لعمري – يعني أنها فعلاً نافعة». إن الاحتقار التقليدي الذي هو نصيب الفلاحات في الريف لا بد أن يزول ليفسح في المجال أمام تصورات ومفاهيم جديدة، وقد بدأت العلاقات بين المرأة والرجل في الريف تشهد بعض التحول، لكن لا تستطيع مع ذلك أن تدعى بأن الرجل يكُنَّ الاحترام والتقدير للمرأة.

في العدن تطبق الرؤمية العمل على سائر النساء اللواتي لا يحملن بطاقة عمل، أي سائر اللواتي لا يعملن في المصانع والمعنفات أو لدى الحزب. ويطلب من هؤلاء النساء العمل في منظمات الصحة العامة، وفي المشافي، وفي تنظيف الطرقات من الثلج، وفي توزيع المخطب الخاضع للتقنين، وفي تكسين الشوارع، الخ. وقد ساهم العمل الإلزامي في تسريع سيرورة تحرر المرأة الاجتماعي. فقد تغيرت حياتها من جراء ذلك، وعلقتها بالرجل بطبيعة الحال.

لكن من السذاجة يمكن أن تتصور أن إقرار العمل الإلزامي كفيل وهذه بإرساء قواعد تحرر فعلي للمرأة، ويجب ألا يغيب عن ذهننا أن للمرأة عذراً وظائف في المجتمع، كثيرة عمل إنتاجية من جهة، وكروالة للأجيال الصاعدة من جهة أخرى وما من دولة عمالية تستطيع أن تتجاهل أهمية المهنة الملقاة على عاتق المرأة لتقدم حزيناً، بناءً على افتراض تقتضي به التروع النسوية، وبالتعاون الوثيق معها، إلى من نظام يضعن رعالية صحة المرأة وقوتها عملها، فالمعلم الذين يشتبون أن صحتهم قد تدهورت، يغدون من العمل الإلزامي. وينطبق هذا القانون على النساء اللواتي فعلن 45 بالمائة من طاقتين على العمل. ومن نافل القول أن المرأة الحامل تعنى كلها من العمل خلال الأسابيع الثلاثية التي تسبق الوضع والأسابيع الثلاثية التي تليه. وتتفى الأم كذلك من العمل إن كان لديها طفل دون التاسعة وليس لديها من يرعاها في البيت خلال غسلها عنه. وتتفى أيضاً من العمل الإلزامي النساء اللواتي يتجاوز عدد أفراد أسرهن الخمسة ويزاكي «مجلس العمل والدفاع» على ضرورة خص النساء بالأعمال السهلة. كما أنه يحظى إلزام نساء الريف اللواتي لهن أولاد دون الرابعة عشرة، ونساء الريف اللواتي لهن أولاد دون الثانية عشرة، بعمل خارج مناطق سكينهن.

كل المتكلمات التي أثرناها في محاضرة اليوم لا تفت بأي صلة طبعاً إلى العيادي المجردة حول المساواة بين الجنسين التي طرحتها المناضلات النسويات البورجوازيات! ففي جمهوريتنا السوفيتية تتطلق من التصور التالي: مساواة في الحقوق، رعالية الأمومة، وحقوق خاصة للمرأة.

المحاضرة الحادية عشرة: دكتاتورية البروليتاريا: شروط العمل

في محاضرتنا الأخيرة تحدثنا بالخصوص عن نمط الإنتاج الجديد الذي هو في الولادة في ظل دكتاتورية البروليتاريا وبعد أن تناولنا بالتحليل المكان الذي يحظى العمل الإلزامي للجميع في سيرورة تحرر المرأة في جمهوريتنا العمالية فلتـنا سندـد اليوم إلى التركيز بشكل خاص على عمل المرأة بالذات. ثم نتوقف عند شروط الحياة الجديدة التي ستسود عندما ستحل المطاعم الجماعية العامة مكان الاقتصاد الفردي العائلي، وعـنـدـنا سـتـولـيـ التـوـلـةـ مـهـمـةـ تـرـبـيـةـ الأـطـفـالـ وـتـطـبـقـ قـوـاـتـ رـعـاـيـةـ الـأـمـوـرـ فيـ روـسـياـ ماـ قـبـلـ الثـورـةـ كانـ ثـمـةـ خـمـسـةـ مـلـاتـ اـمـرـأـ بـعـارـسـ تـشـاطـاـ مـهـنـيـاـ وـقـدـ يـدـوـ هـذـاـ الرـقـمـ مـرـتفـعـ يـدـ أـنـهـ لـاـ يـعـثـلـ شـوـىـ 8ـ بـالـمـلـةـ منـ مجـهـلـ مـكـانـ روـسـياـ مـنـ الـأـنـاثـ فـيـ ذـلـكـ الـحـينـ

وـقـدـ اـزـدـادـ عـدـدـ النـسـاءـ عـالـمـاتـ بـسـرـعـةـ خـلـالـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـأـوـلـيـ.ـ فـعـنـدـ عـامـ 1914ـ كـانـ نـسـبةـ النـسـاءـ عـالـمـاتـ فـيـ الصـنـاعـةـ قـدـ اـرـتـفـعـتـ إـلـىـ 32ـ بـالـمـلـةـ لـتـحـلـ إـلـىـ 40ـ بـالـمـلـةـ فـيـ عـامـ 1918ـ.ـ وـفـيـ عـامـ 1918ـ أـضـحـتـ النـسـاءـ يـعـلـمـ 40ـ بـالـمـلـةـ مـنـ مـجـمـوعـ الشـعـبـ العـاـفـلـ.ـ أيـ مـنـ مـجـمـوعـ الـعـمـلـ وـالـمـسـتـخـدـمـينـ الـعـلـجـورـيـنـ وـثـمـةـ إـحـصـاءـ يـشـكـوـ مـنـ ثـغـرـاتـ عـدـيـدةـ فـيـ الـرـاـقـيـ صـالـارـ عـنـ الـمـجـلـسـ الـمـرـكـزـيـ لـتـقـبـلـاتـ عـصـومـ روـسـياـ يـقـرـرـ يـعـلـمـ عـدـدـ النـسـاءـ الـلـوـاـنـيـ مـنـ يـعـلـمـ،ـ فـيـ أـوـلـاـرـ عـامـ 1921ـ،ـ فـيـ الصـنـاعـةـ وـالـتـقـلـيلـ.ـ (ـهـذـاـ إـحـصـاءـ يـدـخـلـ فـيـ حـسـابـ الـعـالـمـاتـ الـزـرـاعـيـاتـ لـكـهـ يـتـجـاهـلـ الـفـلاـحـاتـ الـمـسـتـقـلـاتـ).ـ وـقـدـ كـانـ النـسـاءـ غـالـيـةـ سـاحـقـةـ فـيـ سـتـةـ قـطـاعـاتـ مـهـنـيـةـ وـفـيـ تـقـبـلـاتـ مـهـنـيـةـ وـفـيـ الصـنـاعـةـ الـتـلـيـعـةـ لـهـاـ فـيـ الـعـصـومـ الـجـمـاعـيـةـ بـلـغـتـ نـسـبةـ الـعـالـمـاتـ مـنـ النـسـاءـ 74.5ـ بـالـمـلـةـ،ـ وـفـيـ وـرـشـاتـ الـخـيـاطـةـ 74.2ـ بـالـمـلـةـ،ـ وـفـيـ صـنـاعـةـ الـتـبـعـ 73.5ـ بـالـمـلـةـ،ـ وـفـيـ الـقـطـاعـاتـ (ـالـفـنـيـةـ)ـ 71.4ـ بـالـمـلـةـ،ـ وـفـيـ الصـنـاعـةـ الـعـامـةـ 62.6ـ بـالـمـلـةـ،ـ وـفـيـ صـنـاعـةـ التـسـيجـ 57.7ـ بـالـمـلـةـ

فـيـ سـتـةـ قـطـاعـاتـ إـنـجـاجـيـةـ إـنـ بـاتـ عـدـدـ النـسـاءـ الـلـوـمـ يـفـوقـ عـدـدـ الـرـجـالـ.ـ وـهـذـاـ عـشـرـةـ قـطـاعـاتـ أـخـرىـ تـرـاـوـحـ فـيـ هـاـنـهـ مـاـ عـدـدـ الـعـالـمـاتـ بـيـنـ 25ـ وـ50ـ بـالـمـلـةـ.ـ لـكـنـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـسـمـ بـالـعـتـابـ بـعـضـ تـعـثـيلـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـإـنـارـةـ الـاـقـصـالـيـةـ،ـ وـفـيـ لـجـانـ الـعـنـشـاتـ،ـ وـفـيـ مـجـالـ الـوـلـةـ الـاـقـصـالـيـةـ

إـنـ الـوـعـيـ وـالـعـدـادـ الـقـلـيـدـيـ لـمـ يـعـكـنـ لـهـاـ فـيـ الـوـاقـعـ مـوـاـكـبـةـ الـتـحـولـاتـ الـضـخـمـةـ الـتـيـ نـشـهـدـهـاـ الـيـوـمـ.ـ فـالـأـفـكـارـ الـعـبـيـدةـ يـصـلـدـ لـوـنـيـةـ الـمـرـأـةـ قـدـ تـرـسـخـتـ فـيـ الـقـوـلـ تـرـسـخـاـ شـدـيدـاـ بـحـيثـ اـنـهـاـ لـاـ تـرـازـلـ تـرـعـزـعـ تـقـةـ الـمـرـأـةـ بـنـفـسـهاـ وـبـقـيـمـتهاـ الـشـخـصـيـةـ حـتـىـ فـيـ الـاتـحاـدـ الـسـوفـيـتـيـ حيثـ تـحـقـقـ الـمـسـاـواـةـ الـقـلـيـدـيـةـ بـيـنـ الـمـرـأـةـ وـالـرـجـلـ،ـ وـحـيـثـ تـشـارـكـ الـنـسـاءـ عـلـىـ نـحـوـ فـعـالـ فـيـ سـاـئـرـ الـقـطـاعـاتـ الـإـجـمـاعـيـةـ وـيـحـلـونـ إـلـىـ جـانـبـ جـنـدـ الـجـيـشـ الـأـخـرـ.ـ وـسـوـفـ أـوـضـعـ ذـلـكـ بـرـاسـطـةـ الـجـدولـ الـتـالـيـ:

مشاركة النساء في التقنيات ومشاركةهن في لجان العنشات		
اسم التقنية	نسبة النساء في لجان التقنيات	نسبة النساء في مشاركةهن في لجان العنشات
المطاعم الجماعية	%30.9	%83.5
الخياطة والتفصيل	%25.7	%69.1
التبغ	%36.6	%67.8
التربية الاجتماعية	%37.7	%65.2
النسيج	%9.3	%60.2
الطب والصحة	%20.2	%52.7
الفنون الفنية	%9.2	%39.3
الكيمياء	%8.6	%35.6
صناعة وتجارة الورق	%10.1	%34.3
الخدمات العامة (السوفيتات)	%11.3	%34.3
الطباعة	%9.6	%33.3
الصحافة	%13.2	%32.5
الكرلخوزات	%8.1	%22.5
عمل الزراعة والغابات	%6.2	%19.8
صناعة المواد الغذائية	%4.3	%18.3
التطبيقات	%1.8	%16.6
صناعة الخشب	%5.5	%16.4
النقل	%5.0	%14.5
صناعة الجلد	%2.7	%13.8
صناعة البناء	%2.9	%11.8

في صناعة التبغ، على سبيل المثال نلاحظ أن مشاركة المرأة هامة وفعالة، لكن من أساس الملة وأربعة وتسعم عضواً الذين تتلف منهم الهيئة العليا لعمال التبغ هناك عشرة عاملات فحسب. وفي لجان العاملات التابعة لمصنع التبغ لا يزال تمثيل المرأة يشكل الاستثناء لا القاعدة.

وقد برزت هذه المشكلة بشكل خاص مع تعيين مفتشين مسؤولين في العاملات، فلختيار امرأة لهذا المنصب، أو لغيره داخل الإدارات الرئيسية أو المركزية، ظل أمراً غير مألوف. وفي المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الروسي، الذي انعقد في آذار 1919، قدم الفرع الشيوعي في اللجنة المركزية مقترناً باقتراح طالب فيه بالشراك العاملات والقلادات في سائر مجالس الاقتصاد القرفي، أي في مختلف مجالس قطاعات الإنتاج. وقد أصطلم هذا الاقتراح بمعارضة المؤتمرين الشديدة، ولم يقره المؤتمر في نهاية المطاف إلا بعد أن دافعت عنه الرفيقة ساموليفوف بحزم ومتانة ودافعت عنه أنا شخصياً كذلك.

بحسابة، إننا نتحمل، ولو جزئياً، مسؤولية التمثيل النسائي الخسيف في الإدارات الرئيسية والمركزية. ففي أيام الثورة الأولى كانت القروع النسوية في الحزب قد ركزت كامل اهتمامها على إشراك النساء في المجالس المحلية. وكان نشر بانجذاب قوي إلى تلك المجالس التي ستحقق شروط تحرر المرأة وستختلف من أعباء حياتها اليومية، ولائياً في مجالات التربية، والمطاعم الجماعية، ورعاية الأمومة، لكن منذ خريف 1920 تحول مركز قلق تحالفنا وقد تصور النشاط الاقتصادي لفروعنا النسوية حول مساعدة المرأة في إعادة بناء الصناعة. ونحن لاتقون بتعاطم مشاركة عاملاتنا وفالتحاقنا في بناء الإنتاج الجديد.

سنعود الآن إلى المشكلات التي طرحتها عمل النساء في الاتحاد السوفيتي. فما هي، في نهاية المطاف، شروط العمل في أول جمهورية عمالية عرفها تاريخ البشرية، في تلك الحقل التجريبي الذي بدأ تبت فيه بذرة المجتمع الاشتراكي الفعلى؟ فمع أن المرأة قد اخضطرت منذ العصر الوسيط إلى البحث عن شغل لها في سوق العمل، أسوة بالرجال تماماً، فإن أجورها ظل دون أجر الرجل، لذلك سنهتم الأن بمسألة أجر النساء. إن العناصر النسوية البورجوازيات والبروليتارييات الراغبات للصراع الطبقي، كمن قد رفعن منذ منتصف القرن التاسع عشر الشعر القائل: «أجر واحد لعمل واحد». بيد أن هذا الشعار يبقى غير قابل للتطبيق في مجتمع من الطراز الرأسمالي.

إن المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة، التي استحال تطبيقها في ظل الرأسمالية، أُلغيت في جمهورية السوفيتات في أعقاب الثورة مباشرة، ومذاك لم يعد الانتقام إلى جنس معين بتحديد قيمة الأجر. وفي سائر قطاعات الإنتاج، في القل والزراعة والخدمات العامة على حد سواء، يلت الآتفاقات حول الأجر ترميم بين التقابة المطلية والمجلس المركزي لنقبلات عموم روسيا. وفي تحديد الأجر تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة العمل العردي، والتاثير المهني الذياكتسبه العامل، ونسبة التعرض لخطر الحالات، وصعوبة العمل، الخ. ولم يعد العرض والطلب هما اللذين يتحكمان بتحديد قيمة الأجر. ولم تعد المصروفات من أجل تحسين الأجر بين النقابات والمقابرلين تلعب دورها هي الأخرى في تحديد الأجر. فالأجر لم يعد اليوم ضرباً من البناصي، بل هو يحد من قبل العمل نفسه. فالأجر الذي تحظى بموافقة المجلس المركزي لنقبلات عموم روسيا تطبق على سائر منشآت القطاعات المعنية، وفي جميع أراضي الجمهورية العمالية.

يفيد تحقيق أجرى مع عمال موسكو أن الدخل الوسطي للعاملات الشابات اللواتي دون الثامنة عشرة يساوى، إن لم يتجاوز أحياناً، الدخل الوسطي لعمال شبان بدورهم دون الثامنة عشرة من عمرهم، وفيما يلى جدول بالأجور الوسطية كما حددتها الإتفاقات التعرفية في عدد من القطاعات الإنتاجية.

العاملات	العمال	قطاع الإنتاج
7.1	6.2	الصناعة الكيميكية
5.7	4.3	صناعة التبغ
5.0	6.3	الكولخوزات
5.1	2.8	الصحة العامة
4.1	3.7	صناعة التسييج
3.2	3.5	المطاعم العامة

إذا ما قارنتا بين تعريفات أجور العمال والعاملات لخرجا بطبائع عن تفوق أجور النساء، بيد أن التحقيق عينه يفتينا بأن الآخر الوسطي لسائر النساء يعادل نصف الأجور الوسطي لسائر العمال. وهذا التفاوت في الأجور مرده إلى ارتفاع نسبة العاملات غير

المخصصات والمفترقات إلى أي تأهيل مهني، وما نعنى لا نولي إعداد النساء المهني اهتماماً، فإن شعار جمهوريتنا العمالية الجميل «أجر واحد للعمل الواحد» سيظل مجرد حجر على ورق.

لكن هل نسبة الأجر الراهنة كافية بارضاء العاملات؟ لا بكل تكثير، والتعريفي في روسيا السوفيتية لا يزال غير مرضي. فغالباً ما يحصل أن يتغير وصول العواد، أو أن تصل بكميات غير كافية بالنسبة إلى الأشحة، ليس شفة نفس، وقد يحصل أن يوزع حطب التفاحة والكافور على المستهلكين الفردسين قبل العشتات، لكن العمال لا يزالون مضطربين إلى اللجوء إلى السوق السوداء للحصول على السلع التي يحتاجونها، والمنابع التي يواجهها العمال في حياتهم اليومية قد تخفي عنهم المكاتب الهائلة التي حققتها الثورة. مع ذلك لو عرض على العمل العونة إلى المرحلة الرأسمالية، فإن قلة ضئيلة منهم سيختار ولا ريب النظري عن المستقبل والعودة إلى الماضي البورجوازي.

كي تكون لافتتنا فكرة عالمة عن وضع النساء في ظل ديمقراطية البروليتاريا، سنحدّد الأن إلى تحويل القوانين العامة حول عملية العمل في روسيا السوفيتية. إن المكتب الأهم الذي حققه الترورة للعمال والعاملات كان دون أدنى ريب يوم العمل من ثمان ساعات، وحتى في الحالات التي لم يسعف تطور القوى الانتاجية فيها بالداخل نظام 3×8 حيث تتراوح ثلاثة فترات عمل كل ثمان ساعات (إذن ساعات أسبوع العمل لم تعد تتجاوز 48 ساعة). وفي القطاعات الروحية، في صناعة التبغ وبعض الصناعات الكيماوية، قلصت ساعات العمل اليومي إلى ست أو سبع كذلك حظر عمل الليل على النساء وحدّد بسبع ساعات بالنسبة إلى الرجل، أمّا العمل المكتبي المستخدمين والمتقنين فقد حدد بست ساعات في اليوم، ولكن عامل حق في استراحة أسبوعية تدوم على الأقل 42 ساعة متواصلة كذلك له الحق في إجازة متعددة أربعة أيام؛ وإن لم يحصل أكثر ستة أشهر استحق إجازة متعددة أسبوعين. وقد حظر عمل الذين دون السادسة عشرة تناهياً بالطبع، أمّا الذين تراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والتاسعة عشرة فلا يجوز لهم أن يحصلوا أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد.

لكن هذه التعليمات لم تطبق على الدوام مع الأسف، فخلال سنوات الحرب الأهلية العصبية، خولفت تكراراً تحت ضغط الظروف، وفي الرابع من تشرين الأول 1919 أصدرت مفوضية العمل تنظيمها جديداً سعياً بجعل المرأة الليلي في بعض القطاعات الصناعية بمحروم اتفاق مسبق بين النقابة ولجة عملية العمل. يذاً أن العمل الليلي ظل محظوظاً على النساء العوامل وعلى المرضعات. إن قوانين العمل في الاتحاد السوفيتي تؤمن الرعاية للمرأة، فلا ساعات عمل إضافية للمرأة، ولا عمل ليلي، ولا عمل في العناجم. لكن نظراً إلى التقص الشديد في اليد العاملة وإلى ضرورة استخدام مادر القوى المتوفرة في عملية الإنتاج، فإن أحكام هذه القوانين لا تطبق بشكل علم.

ثمة قوانين خاصة تنص على أنه لا يجوز أن تقوم النساء بأعمال «فوق طاقتهن»، ولا بأعمال مضرة بصحتهن. فلتحدّد أحكام هذه القوانين يمنع النساء، على سبيل المثال، من القيام بأعمال مستوجب رفع أعباء تزيد على العشرة ليرات، لكن كل هذه التعليمات ظلت، في معظم الأحيان، حبراً على ورق. ففي البداية كان المنتسبون العمال والفاتحون يسمرون على تطبيقها التائق، غير أن حالة الفوضى التي تسود القصبات القرماني والنمساوي في اليد العاملة لم يسعوا بها التطبيق. ففي الوقت الذي تعيش فيه الدول الرأسمالية أزمة بطاله من هذه، تكبد جمهوريتنا العمالية تضيّعاً دائمياً في اليد العاملة.

إن العملية المناسبة للعمل تتعرض لتوفير التجهيزات الصحية المطلوبة لمنتسباتها ولورشاتها من تجهيزات تهوية إلى تهوية مرکزية، إلى تهوية وكل هذه التجهيزات تتطلب يداً عاملة مختصة، ومواد بناء وخيرة تقنية لا تزال جمهوريتنا العمالية القبرة تفتقر إليها في الوقت الحاضر. ومن الصعوبة بمكان زراعة مردوانية العمل في شروط صحية لا تطاق وتأمين الحياة المطلوبة لحياة العامل وصحتهم في الوقت نفسه. إن جمهوريتنا العمالية لا تستطيع إن أن تتأخر بعد بتأمينها حياة مرضية للعمل بصورة عامة، يذاً أنه يحق لها بالمقابل أن ترفع رأسها بشرعيتها الاجتماعية في ميدان رعاية الأمومة ومساعدة الرضيع.

ففي هذا العيدان لم تتجاوز باشواط الأقطار الأكثر تقدماً فحسب، بل ذهبت أيضاً إلى أبعد مما طلب به أكثر الانترانكيين جزيرية. ففي المؤتمر الأول للعاملات عموم روسيا، الذي انعقد في تشرين الثاني من عام 1919، عرج اتخاذ القرار المتعلق والغير معه الذي اعتمد فيما بعد أساس قوانين رعاية الأمومة، والفكرة المحورية لهذا القرار هي التالية: واحدهن النساء اللواتي لا تعيش من وراء استغلال قوى عمل أخرى، يستحقن رعاية الدولة للأضفاف. وتتضمن الدولة إجازة أمومة، مدتها ستة عشر أسبوعاً، للنساء اللواتي يؤدين عمل بدؤوراً أمّا النساء اللواتي يقعن بعمل مكتبي أو تقافي، فإن إجازتين تدومان اثنى عشر أسبوعاً. وفي تشرين الثاني من عام 1920 صدر قرار عن مفوضية العمل ساوي بين المستخدمات اللواتي يؤدين عملاً شاقاً وبين العاملات في الصناعة. وهكذا بات يتحقق لموظفات الهاتف، وللمفرضات، والطبيبات، الخ. الحصول على إجازة أمومة مدفرقة مدتها ستة عشر أسبوعاً، وقد جاء قرار لاحق، صادر هو الآخر في تشرين الثاني من عام 1920، يضع الأهميات والنساء العوامل حق الاحتفاظ بصحتهن من التوت ومن حطب التفاحة أثناء إجازتين.

وتتقاضى النساء اللواتي يرضعن أطفالهن عادةً مالية خلال الأشهر التسعة التي ظلّت الوضع. ومنحة الرضاعة هذه تساوي نصف الأجر الأنثوي المحلي. ويحق لكل أم عادةً على ذلك الحصول على بعض السلع الخاصة بالأطفال الرضيع وعلى عشرة أمثال من القماش. إذن، على الرغم من الخلافة الحادة، تغير الجمهورية العمالية الأهميات والرضيع اهتمامها. وينص قانون رعاية العمل على أن الأهميات اللواتي يرضعن أطفالهن مغفيات من العمل في منطقة تبعد أكثر من مسافة فرسخين³⁸ عن بيوتهن.

³⁸ فريح: مقاييس روسي يعادل 67 أفينيا - 7

وقد بلغت نفقات سلطة حملة الأمومة هذه 34 مليار روبل بالنسبة إلى عام 1920. وبمكانتها أن تعتبر هذه العملية أكبر مكتب حققه الثورة على الصعيد الاجتماعي. فهي لا تسهل فحسب انخراط المرأة في حياة المجتمع، بل تيسر أيضاً مهمة المرأة الطبيعية في المجتمع، أعني الأمومة.

ستخت الأن عرضنا للقوانين العامة في مضمون حماية عمل المرأة في جمهوريتنا العمالية الراهنة، وللتخلص ما قلناه. فمع إقرار هذا الإرثية العمل للجميع، احتل عمل المرأة في جمهورية السوفيات موقعًا حاسماً على المدى البعيد. وقد أضحي عمل النساء في الصناعة يؤدي منذ الآن دوراً بالغ الأهمية. فنمة مليونا عاملة في الاتحاد السوفيتي من أساس ستة ملايين عامل. إنهم يشكلون إذن ثلث العاملين في الصناعة والنقل والجمعيات الزراعية والكولхوزات والخدمات العامة. وقد حفظت الحكومة السوفيتية الشعار القائل: «أجر الواحد للعمل الواحد»، لكن افتقار العاملات إلى الإختصاص المهني حكم على غالبية النساء في جمهوريتنا بتالية أعمال غير مختصة وبالتالي ضعيفة الأجر. ويجب أن تستفيد من هذه التجربة اليوم الأحزاب العمالية في الدول الرأسمالية، وبخاصة منظمات الشباب التابعة لها على الحزب أن يعبر أهمية خاصية لمسألة التخصص المهني للتبسيط العدلي من ذكور وإناث على حد سواء. ففي ظل ديمقراطية البروليتاريا يعود التخصص المهني بالفائدة على العاملات وعلى الاقتصاد القومي في آن واحد. إن حماية العمل في روسيا السوفيتية لا تزال غير مرضية، إننا بتنا نؤمن مع ذلك رغبة جديدة لعمل المرأة والضيافة. وقد كانت محاولة لدفع الأجر عن ثورية حق، غير أنها اضطررتنا من غمبن إلى العدول عنها. لكن تجرب ستوات الثورة الأولى ترسخ يقيناً بأن مبارزة سياسية واقتصادية كهذه قبلية للتحقيق تماماً وإنما في ظروف مختلفة.

عند هذا الحد تنتهي محاضرة اليوم.

المحاضرة الثانية عشرة: دينكتاتورية البروليتاريا: الثورة والحياة اليومية

ستنال اليوم بالتحليل الدور الذي لعبه النظام الاقتصادي الجديد في تغيير الحياة اليومية، والعادات، ووعي الناس وأسلوبهم. إن كل من يجيد الملاحظة والتفقق قد ادرك ولا ريب أهمية التغيير الذي طرأ على الحياة اليومية، خلال السنوات الأربع الأخيرة، عدت جميرا بيتا العمالية إلى استئصال جذور عبودية المرأة المزمنة، كما عبت الحكومة السوفيتية النساء في معركة الإنتاج وراحت تسعى إلى إعادة تنظيم حياتهن على أسس جديدة كلها، وبتنا نشاهد هنا وهناك ولادة مساك، وتقليد، ووجهات نظر، وتصورات جماعية تهدى الطريق، أيام المجتمع الاشتراكي، المستقل.

إن إعلان تنظيم الاستهلاك تشكل قاعدة من قواعد نظام الإنتاج الاشتراكي. وتنظم قطاع الاستهلاك وفق العلوي الاشتراكي لا يعني فقط تنظيم حاجات المستهلكين أو توزيع ثروات البلاد بالعدل والإنصاف. فهذا خريف 1918 تنبأنا مبدأ المطاعم الجماعية العامة في سائر المدن. وقد حلت المطاعم الجماعية البالية ووجبات الطعام العجانية الموزعة على الأطفال والمرأة في مكان الاقتساص العائلي. لكن فقرنا وقلة الموارد الغذائية حال دون تطوير المطاعم وتعييدها على أن مبدأ نظام التغذية الجماعية لدخل حيز التنفيذ، وبذلت هنا مثلاً تنظيم مراكز تغذية وإن كان لا يزال يفتقر إلى الكعوب الكافية من الأغذية لتغذية توزيع أكثر عقلانية، وتخطيطه، ومركزية

لقد فرضت الدول الأمريكية حصارا شديدا وفعلا على بلدنا المنكك، ومنت شعوبا أخرى من تزويدنا بمعنجلات تحف في أمن الحاجة إليها؛ متعجلات كما سترعن لها توزيعا جماعيا. وعلى الرغم من هذه المصاعب، أصبحت المطاعم الجماعية عنصرا لا غنى عنه في حياة الناس اليومية مع أن وجباتها تشكّل ما شكله هذه، كماً ونوعا. قليلا فقط بل إنها لا تستخدم أيضا على نحو مقيد. مع ذلك فإن 90 بالمئة من سكان سان بطرسبرغ، و 60 بالمئة من سكان موسكو ترددوا بانتظام على المطاعم الجماعية خلال عامي 1919-1920. وفي عام 1920 بلغ عدد سكان المدن الذين كانوا يتناولون وجباتهم في المطاعم الجماعية 12 مليونا (يعن فيهم الأطفال). ومن نافل القول أن هذا الأمر وهذه كان كفلا بالداخل تغير ملحوظ على «الحياة اليومية» للنساء. فالطبع، الذي يقدّر المرأة أكثر من الأمومة بعد، لم يعد يشكل شرطا ضروريا لوجود العطلة. لا ريب في أن الخلية العائلية الخاصة بقيت تؤدي دورا هاما خلال المرحلة الانتقالية، وستظل الأمور على هذا النحو ما بقيت الاشتراكية هنالك بعيدا، وما لم يتحقق تهابيا على مقاييس السلوك البورجوازي وما لم تقبل جزريا أساسا الاقتصاد القومي. لكن حتى في المرحلة الانتقالية هذه فين الدار العائلية قد بدأت تفقد في مكانها المرموقة. وحالما تتعفن من كبح فقرنا وجوتنا ومن يقاف الانهيار العام لقوانا الإنتاجية، ستقبل الجهود المعقّلة من أجل تحسين نوعية مطاعمنا الجماعية العاملة، عندما سيحكم على الطبع العاطلي بالا يكون سوى سند ومهتم للطبع الجماعي. وقد بدأت العاملة في الواقع تترك أهليّة الوقت الذي توفره بفضل إكل المطاعن الاحazer؛ ولكن كانت لا تزال تشتكي من تلك المطاعم، فسبب كمية الوجبات غير الكافية من جهة وضيق قيمتها الغذائية من جهة أخرى. الأمر الذي يحضر لها، شاعت أم ثبت، إلى طبخ وجبات إضافية. لكن لو كانت نوعية الوجبات وكيفيتها أفضل لها عادات النساء إلى قدرهن تالية، ففي المجتمع البورجوازي تصرف المرأة في طهوها لإرضاء زوجها لأنه معيلاً وسيدها. في الدولة العمالية بالمقابل، فإن المرأة معترف بها كمواطنة وكائن مستقل، لهذا يصعب تصور وجود العديد من النساء عندها المستعدات لشخصية ساعات بأكملها وراء قبورهن وأقرانهن لا لشيء إلا لتمويل رضاي أزواجهن. ويجب أن نعيد تقييف الرجال وتربيتهم بحيث يصبحون مستطرين لحب زوجاتهم لشخصياتهن وصفتين الإنسانية لا ينبعان في الطهو. في التحفل بين الطبخ والزاج» يشكل، في تاريخ المرأة، إصلاحا عظيما، إصلاحا لا تقل أهميته عن الفصل بين الكنيسة والدولة. غير أن هذا الانتحال لا يزال، عمليا، في بدايته وإن كانت جمهوريتا العمالية قد باشرت، منذ أشهر الثورة الأولى، بتنظيم المطاعم الجماعية.

لقد تغيرت أيضاً شروط حياة النساء ودرجة وعيهن بشروط السكن الجديدة، فما من بلد في العالم يحتوي على ما تحتويه جمهوريتا العمالية من بيوت جماعية، تعيش فيها الأسر والنساء الوحدات على حد سواء، والجميع عندما يتطلع إلى المسكن في البيوت الجماعية لا عن «هيلان» أو عن القطاع نظري، إسوة بمحضار فورسنه في التصوف الأول من القرن التاسع عشر الذين لجؤوا، تحت تأثير آراء معلمهم الاشتراكية، إلى تنظيم «شارك» اصطناعية وغير قليلة البقاء، وإنما بكل سهولة لأنهم من الأسهل والأذب للمرء العيش في بيت مشترك بلا من الانفراد ببيت خاص، فالبيوت الجماعية تحصل على ما يكتفي من الخشب والكهرباء، ويوجد في معظمها مطبخ جماعي مع غلاية ماء، إنما أعمال التنظيف تقوم بها نساء متجورات، وقد زوالت بعض البيوت الجماعية بفضل هركيز، وبذار حضانة صغيرة أو بحديقة أطفال، ومع تعاظم وطأة الضائقة الاقتصادية العامة، وتضاؤل كميات المعرفات المترفة، والتقصير في تصليح تهديدات المياه، تزداد عدد الراغبين في الإقامة في البيوت المشتركة، إن لوائح الطلبات على هذه البيوت ما فئت تزداد بسماء جديدة، كما أن مسكن البيوت الجماعية أصبحوا يحصلون من قبل مسكن البيوت الخاصة.

صحيح أن البيوت الجماعية لن تتمكن، قبل وقت طويل، من الطول مكان البيت الخاصة، وأن غالبية سكان المدن لا يزورون بيوتهم في ظل نظام الاقتصاد العتلي وداخل خاليا عائلية معزولة. لكننا باشرنا بالطلب على المعايير الاجتماعية للحياة العائلية التقليدية. لا ريب في أن ضيق الظروف الاقتصادية الصعبة هو الذي جعل أنسا برمتها، لا انفصاماً يعيشون بمفردهم فقط على طلب

الإقامة في البيوت الجماعية، مع ذلك تبقى هذه الحقيقة قائمة، حقيقة تفضيل سكان العدن للبيوت الجماعية لأسباب شتى. لذا عندما ينطلق إنتاجنا وتحسن أوضاع البيوت الجماعية، فإن هذه الأخيرة تستطيع بكل سهولة منافسة الاقتصاد العائلي الخاص حيث تهدى قوى العمل النسوية، فقد بات النساء يدركن أكثر فأكثر قواعد الحياة الجماعية، ولاسيما اللواتي يرزحن تحت عبء العمل والأسرة المزدوجة فالحياة الجماعية تسع على وجه التحديد النساء اللواتي يزاولن نشاطاً مهنياً وتقدم لهم العون. فالطبع المترافق، ونهوض الدائمات الميلاديات بأعمال التنظيف، أ夙ور تحرر النساء من جملة من الأعباء المنزليّة. والحق إنّه يتفرض بكل امرأة تحمل ألا تهنى اليوم سوى أمر واحد: أن يتضاعف عدد البيوت الجماعية كي تتحرر أخيراً من العمل المنزلي المنهاك وغير المنتج، الواقع حتى الآن على عاتقها.

من نافل القول انه لا تزال هناك نساء يتثنين بإصرار بالخاصي. إنهن من طراز «الزيجات» اللواتي يكرسن حياتهن لقدورهن. وحتى في البيوت الجماعية تجد هؤلاء النساء العائشات على نفقه أزواجهن - الذين كثيراً ما يكونون من العمال - المجال المناسب لتكريس حياتهن لفن الطهو. لكن مع التوطّد التدريجي لقطع الاتصال الاجتماعي سُجّمك، تاريخياً، على هؤلاء الكائنات المستطلعة بالزوال. إن تجربة سنوات القراء الأخيرة تؤكد أنّ البيوت الجماعية لا تمثل الحل الأكثـر عقلانية لمسألة السكن فحسب، بل تسهل أيضاً حياة النساء اللواتي يعملن. وحتى في المرحلة الانتقالية الراهنة، تعم النساء اللواتي يعنن في البيوت الجماعية بمزيد من الوقت للاهتمام بمسيرهن وبعثين. إن الاقتصاد العائلي الفردي يمزّل حماماً مع تزايد عدد البيوت الجماعية التي توفر فيها وحدات فردية تم تقسيقها وفق ثغر قاطنها الخاص. ومع زوال الاقتصاد العائلي سترول الأسرة الوروجازية بدورها، فإنّ تستطيع الأسرة الاستمرار في وضعها الراهن بعد أن تكتّن عن أن تكون وحدة اقتصادية للمجتمع الرأسمالي. يد أن هذا التأكيد لا يشكّل بذاته دليلاً على استمرار الأسرة الوروجازية ولا لاقتصادها الفردي والمعنطوي على ذاته. ففي مرحلة الانتقال هذه من الرأسمالية إلى الاشتراكية، أي في عصر ديمقراطية البروليتارياء يتورّ صراع عنيف وشرس بين الانشكال الجماعية للحياة والانتهالك، وبين الاقتصاد العائلي الخاص. ولن تنجح انعطافات العاملات الجماعي في فرض نفسها مالم يساهم على نحو فعل في عملية التغيير تلك الجزء من الشعب المعني بها مباشرة، أعني نسائنا العاملات.

مع أن الإحصاءات عن الساكن لا تزال شحيحة في جمهوريتنا، فإن المعلومات التي في حوزتنا حول المسألة السكنية في موسكو تكتفي تماماً بإعطاء فكرة واضحة عن الدور الهام للبيوت المنشورة في المدن الكبرى. ففي عام 1920 كانت موسكو متناثرة تسعة آلاف بيت مشتركة من أساس بيتها الثالثة والعشرين ألفاً، أي أن 40 بالمائة من مساكنها كانت جماعية. إن جمهورية السوفيتات قد عدلت، إذن، منذ السنوات الأولى لوجودها، إلى خلق الشروط الضرورية لتحرير النساء من الأعباء المنزليّة، وهو تحرير يتم بخطوات بطئية ولا ريب ولكن تدريجية ثابتة.

إن تطهير عمل المرأة غير المنتج في الاقتصاد المنزلي ليس سوى وجه من وجوه الإشكالية العامة. تلك أن المرأة مسؤولة أيضاً عن تربية الأولاد ورعايتهم. هذه المهمة الإلزامية تفرض هي الأخرى على المرأة أن تبقى أسيرة بيتها وخاصّة للأسرة. وقد انتهت حكومة السوفيتات سياسة ترمي إلى حماية وظيفة الأمومة الاجتماعية وإلى رفع جزء كبير من عبء تربية الأطفال عن كاهل المرأة وتحفيزه المجتمع.

إن جمهوريتنا السوفيتية، في سعيها وراء انعطاف حياة بروليتارية جديدة، قد وقعت في أخطاء محترمة وأضطررت، أكثر من مرة، إلى تعديل توجهها السياسي وتحسيجه. لكن فيما يتعلق ببعضها رأيناها راعية الأمومة وحماية عمل المرأة، اختارت جمهوريتنا العمالية على الفور الطريق الصحيح. وقد تجّحت بذلك في حل مشكلة بالغة الأهمية عجز المجتمعات الرأسمالية عن إيجاد حل لها.

وهكذا تصدّينا لمسألة راعية الأمومة انطلاقاً من المهمة الاقتصادية لجمهورية العمل: تطوير القوى الإنتاجية في البلاد، والنهوض بالإنتاج وتفعله إلى الأمام، وتحقيق هذه المهمة، كان لإبد من تحرير قوى العمل الكامنة من كدها غير المنتج، واستخدام احتياطي اليد العاملة المفترضة على نحو عقلاني. ولهذا السبب ترانا هازمين بالشهر بشكل خاص على الأجيال الصاعدة التي ستتعين بقاء جمهوريتنا العمالية. وقد باشرت الحكومة في الوقت الراهن بفتح آفاق جديدة كلية، وفي طرح رؤية ثورية لتحسين الأسرة. فالاعتناء بالأولاد متنلاً لن يكون، بالنسبة إلى الأجيال الصاعدة، مشكلة خاصة، عائلية، وإنما مشكلة اجتماعية تهم الدولة في القرية الأولى. ورعاية الأمومة لن تهدف إلى خدمة مصلحة المرأة بقدرها ستهدف إلى خدمة مصلحة الدولة. فتحرر المرأة من الأعباء المنزليّة غير المنتجة، والتي لا تستفيد منها سوى أسرتها، يهدف إلى تجنبة كامل طاقات المرأة لخدمة المجتمع. وكذلك بالنسبة إلى صحة المرأة؛ فإنّ كانت موضوع اهتمام خاص فلأنّها تتضمّن سلامة الأجيال الصاعدة من العمل.

ويستحب طرح المشكلة على هذا النحو في الدولة الوروجازية. فهذه عوامل تحول دون ذلك، منها: التناحر الطبقي، وانتشار المجتمع إلى خارجاً عائلية خاصة، وقطع الإنتاج الرأسمالي.

إن الأمومة لم تعد عنصراً قضيّة خاصة، عائلية، فوظيفة الأمومة وظيفة هامة وان متميزة؛ وهي، في المرحلة الأولى، وظيفة اجتماعية للمرأة. لقد قالت الرفقة فبراير ليسيجفنا بهذا الصدد: «إن رعاية الأمومة والطفولة عنصر أساسي في سياستنا الرامية إلى إبراج المرأة في سرورة العمل».

لكن إن كنا نبغي أعطى النساء فرصة المشاركة في الإنتاج، فعلينا أن نرفع عن كاهلين العباء التقليد العائلي بالأمومة، حاثين دون استغلال المجتمع لهذه الوظيفة الطبيعية. ولن يعود العمل متشارضاً مع الأمومة بعدها تحول مهمة تربية الأطفال من مهمة عائلية خاصة

إلى مهنة اجتماعية، مهمة للدولة. وقد بدأت حكومة المسؤوليات تهتم بالأطفال وتربيتهم وتختلط بهذه المهمة لجنة رعاية الأمومة والطفولة، التي ترأسها فيرا بـ ليسيجيفا، وقطاع التربية الاجتماعية.
الأم إنما لا بد أن تتحرر من عبء الأمومة مع تفتها، في الوقت نفسه، بعلاقتها بطفلها. وهذا الهدف لا يزال بعيداً عننا. ففي سعينا وراء تحقق انعطاف جديدة من حياة البروليتارية تحرر النساء من أعبائهن العائلية، كما ولا نزال نصطدم بالعائق نفسه: فقرنا الاقتصادي. يليق أننا أرسينا مع ذلك أسس حل مشكلة الأمومة، ورسمنا الطريق التي ينبغي إتاجها. ولم يبق أمامنا إلا أن سوى المير على هذه الطريق حتى النهاية.

في المحاضرة الأخيرة عرضت الإجراءات الاجتماعية والسياسية التي جرى اتخاذها إنصافاً للأمهات، لكن جمهوريتنا العاملة لن تكتفى برعاية الأمومة مادياً وهالياً إنما إنها تسعى في المرحلة الأولى لتغيير شروط حياة النساء بحيث يصبحن مؤهلات تماماً للانعطاف بأمهاتهن، ولتفين الرغبة العالية المنشودة للأطفال والاعتناء بمحضهم ونموهم. لذا أعد حكم البروليتارية، منذ بداية الثورة، إلى تخطية البلاد بضرها بشيكة متراسمة من هيئات رعاية الأمومة والتربية الاجتماعية، وعندها غيّرت مفهوم الشعب المساعدة العامة، كان هي الأول الانكباب على صياغة مرسوم حول رعاية الأمومة.

وقد أقيمت يومها مفهومية الشعب للصحة على إنشاء قسم مكافى برعاية الأمومة والطفولة، وعلى افتتاح «قصر الأمومة»³⁹. ومذاك ازدهر نظام رعاية الأمومة وترسخ جذوره بفضل الآثار الفعلية للرأفة فيرا بـ ليسيجيفا. ففي روسيا الفيصلية لم يكن هناك سوى ستة مراكز لرعاية النساء العاملات والمرضعات. وقد ارتفع عدد هذه المراكز اليوم إلى مئتين، بالإضافة إلى 138 مركزاً للتربيض الأمومة لا تتعنى بالضرورة عمل غبارات الطفل، وتحميده، وتبديل ثيابه، والمكوث ليل نهار إلى جانب سريره. مهمتا الأساسية إنن هي أن ترفع عن كاهل المرأة العاملة عبء الاعتناء بالطفلها؛ فوظيفة الأمومة الاجتماعية تكمن، في المرحلة الأولى، في إنجاب الأطفال. لهذا السبب يضمن مجتمعنا البروليتاري للنساء العاملات أفضل الشروط للوضع وعلى المرأة العاملة دورها أن تتقدّم بالتعليمات الصحيحة، ولا تنسى أنها لن تعود سيدة نفسها خلال أشهر العمل التسعة. فهي، إن جاز التعبير، مسؤولة للمجتمع خلال فترة العمل، لأن جسدها «وتتجه» عضواً جليلاً لجمهوريّة العمل. واجب آخر يتحتم على المرأة الأم، هو إرضاع طفلها من ثديها. فالمرأة التي لا ترضع طفلها لا تؤدي واجبها الاجتماعي تجاهه.

ليس المطلوب طبعاً كبح غريزة الأمومة والجها. لكن لماذا يفترض في الأم لا تخص الآيتها بحبها واهتمامها؟ أليس من الأفضل أن تستخدم الأم هذه الغريزة الشديدة على نحو أدنى؟ فترجمتها مثلاً إلى سائر الأطفال الذين بحاجة إلى الحب والحنف؟

إن شعر «كوني أمّا لا لطفلك فقط بل لجميع أطفال العمل والفلاحين» سيعطي النساء العاملات كيف ينظرن إلى الأمومة من زاوية جديدة. فهل يمكن أن تقبل مثلاً بمعاقف أم ترفض ترضيع طفل قد يموت جوعاً لعدم توفر الطبيب؟

إن البشرية، التي ستكون قد تعمقت لديها في المستقبل المشاعر والمعاهم الاشتراكية، ستكتف من هذا السلوك الأناني واللاجتماعي. موقفنا تجاه من سلوك النساء القبائل البدائية اللواتي كن يحطّنن بعطفهن وحنائهن ويقرّنن أطفال القبائل الأجنبية. وهل يمكننا كذلك أن نوافق على سلوك الأم التي تحرم رضيعها من حلبيها بحجة أن عبء الأمومة أشدّ وطأة من أن تستطيع تحملها؟ إن عدد الأطفال الذين هجرهم أهاليهم ما فتئ يزيد عن دعانا مع الأست شنيداً ومثل هذه الظواهر تدعونا إلى أن نجد حلولاً مرضياً لمشكلة الأمومة. والحال أنت لم توصل بعد إلى ذلك. وفي المرحلة الانتقالية الصعبة التي تمر بها، ثمرة مئات الآلاف من النساء ما يزن بوزن تحت عباء مزدوج: العمل المنبور، والأمومة، فهناك نفس في عدد دور الحضانة، وحدائق الأطفال، ومدارس الأولاد، كما أن التوبيخات العائلية التي تدفع للأمهات لم تعد تتناسب وارتفاع الأسعار في السوق الحرة. هذه الشروط الصعبة تجعل النساء العاملات يتخرّفن من عبء الأمومة وتختزن إلى «التظليل» عن أولادهن للدولة. ويكتف تزييد عدد الأولاد القطاء عن أن النساء لم يدركن بعد أن الأمومة ليست مسألة خاصة فحسب، وإنما هي أيضاً واجب اجتماعي في العقائد الأولى.

لقد أوضحتنا كيف أن الأمومة لا تعني بناء الطفل بل استقرار إلى جانب أمه، ولا انفصال الأم في الاهتمام بتربية الطفل، جسدياً وأخلاقياً. لكن، فضلاً عن ذلك، فإن واجب الأم إزاء طفلها يقتضي منها أن توفر له أفضل الشروط لتفوره وتطوره.

لدى أي طبقة في المجتمع البرجوازي تجد الأطفال أصحاء ومتقظفين؟ لدى الطبقات الغنية طبعاً، لا لدى الطبقات الفقيرة، والأم تجزء بذلك؟ لأن الأمهات البرجوازيات يكرسن أنفسهن كلّاً للتربية أو لا هنّ؟ كلّاً بالتأكيد. فإنهن يجهنن إلى أحيرات رعاية الأطفال والإهتمام بهم: إلى مرضعات، وهربيات، وخلافات أطفال. ففي الأسر الفقيرة فقط تفرد الأمهات بتحمل كامل وزر الأمومة وماذا تكون النتيجة؟ إهمال الأطفال، وترك أمرهم لأنفسهم ولصروف الشارع، المشرف الوحيد في النهاية على تربيتهم إن أولاد العمل والقراء في الأقطار البرجوازية يعيشون مبنطين إلى جانب أمهاتهم، لكنهم يموتون كالأنابيب. وحتى في المجتمع البرجوازي خرى الأم الراوية والتقدمية تسعى إلى إحالة جزء من مهامها التربوية إلى المجتمع: فهي ترسل طفلها إلى روضة الأطفال، إلى المدرسة، إلى المخيّمات. وهي تترك أن التربية الاجتماعية كثيلة بإغفاء إنها بما يعجز عنها عن منحة إيه.

إن الطبقات الغنية في المجتمع البورجوازي تغير أهمية بالغة لتربيه أولادها الذين تهدى بهم إلى الحاضنات وإلى رياض الأطفال، وإلى الأطباء والمربين المختصين. إن أشخاصاً ملحوظين يطّلون ابن مكان الأم في تعليم الرعاية الأخلاقية والجسدية العطلوية للأولاد، وواقع أن الأمهات البورجوازيات لم يحتفظن من واجبات الأمومة إلا بواجب الانجاب.

من نافل القول أن الجمهورية السوفيتية لا تتزعزع الأرلاز بالقوة من أمهاتهم، كما تزعم ذلك الدعاية في الأقطار البحريانية عندما تتحدث عن «فظائع» النظام البلاشفي. لكنها تسعى من أجل خلق مؤسسات تؤمن لسائر الأطفال دونها استثناء، لأن الأطفال النساء الغنيات فحسب، شروط النمو السليم والصحيح. في حين تحيل النساء البورجوازيات مهمة الاعتناء بأولادهن إلى قوى عمل ملحوظة، تكافح الجمهورية السوفيتية من أجل بلوغ مرحلة تصبح فيها كل أم، أعملة كانت أم فلاحة، قادرة على التوجّه إلى عملها وهي مطمئنة بال تماماً ليقينها بأن طفلها يحظى بأفضل الرعاية إن في دار الحضانة، وأن في المدرسة أو في روضة الأطفال، فمهلة المسسات الاجتماعية، المنشورة الأبواب أمام سائر الذين لا يتجاوزون أحصارهم السالمية عفراة، هي الشروط الضرورية لولادة الإنسان الجديد. وفي هذه المؤسسات يتولى مربيون وأطباء العناية بالأرلاز، تساعدهم الأمهات أنفسهن في الكثير من الأحيان (فهي دور الحضانة متقدمة مستمرة لأمهات الأطفال). ومنذ تعميمه ظهر لهم يتعالى الأطفال، التزعر عنون في دور الحضانة ورياض الأطفال، السمات والعادات الضرورية لقيام الأشتراكية. فالأطفال الذين يশتّرون في هذه المؤسسات يكونون أحسن استعداداً للحياة المجتمعية من العمل من الذين انتسبوا طفولتهم في دائرة الأسرة الصيفية.

لكتنا سنعود مرة أخرى مع ذلك إلى دور الأمهات. فقد أوجلت الجمهورية السوفيتية دور أمومة، حيثما انتسبت الحاجة، وذلك لرعاية صحة النساء بصفتين أمهات الأجيال العقبلية. ففي عام 1921 كان قمة 135 دار أمومة، تفتح الأمهات العازبات ملائكة أميناً في أصحاب مراحيل حياتهن. وهذه التور تستقبل أيضاً النساء العازلات اللواتي يجدن فيها مهرباً من حياتهن العائلية ومتاعبها الجمة خلال الأشهر الأخيرة من حملهن والأشهر الأولى التي تلي الوضع. فخلال الأسابيع الأولى التي تلي الولادة – الفترة الأصعب والأهم – تستطيع الأم، في تلك التور، أن تكرس كامل أمهيتها لطفليها وأن تزال القسط الذي تحتاجه من الراحة. بعد ذلك، لن يعود لوجود الأم الدائم إلى جانب رضيعها تلك الأهمية. فخلال الأسابيع الأولى التي تلي الوضع يوجد، على ما يبدو نوع من الاتصال الفيزيولوجي القوي للغاية بين الأم والطفل، ومن المضر الفصل بينهما في تلك الفترة.

أنت تعرف ولا ريب أن دور الأمومة هذه عرضة للنقل الشديد من قبل الأمهات العازبات، بل المتزوجات أيضاً، لأنهن يجدن فيها العناية الجيدة والراحة المنشوبة. لذا لا ضرورة على الإطلاق للتبرير لها عند النساء، وللضعف الشديد فين فقرنا العلوي والتوضي التي تحيط فيها روسيا، يحولان دون تشبّثنا المزيد من هذه التور، دون تقطيعنا سائر أرجاء الجمهورية العمالية بـ«مراكز الإغاثة» هذه للنساء العاملات. ففي الريف لا وجود لهذا التور على الإطلاق. فالفالحات كان تصيبين الإهمال حتى الآن بشكل عام، ولم ينظم شيءً لهن بعد، باستثناء رياض الأطفال الصيفية. وقد سمعت هذه الرياض للفالحات بالمشاركة في أعمال الحقول من دون أن يكبد أطفالهن من جراء ذلك. وفي عام 1921 ارتفع عدد تلك الرياض إلى 789 وبلغ عدد الأطفال الذين يترددون عليها 32180 طفل.

أما في المدن فإن العاملات والموظفات يجدن تحت تصرفهن دور حضانة ورياض أطفال تابعة للعشّاشة أو الإدارة، أو حتى الذي يقطنُ فيه. ولا داعي إلى الإشارة إلى العزاء الكبير الذي توفره هذه المؤسسات للنساء العاملات. وشغطاً الشاغل الأن هو زيادة عدد هذه التور التي تخطي حالياً 10 بالمائة فقط من حاجاتنا الفعلية. فكي تخفّف فعلاً عن الأمهات أعباء الأمومة المرهقة، ينبغي أن تفتح المزيد من دور الحضانة، ورياض الأطفال، والمدارس المخصصة للأرلاز الذين تتراوح أحصارهم بين الثالثة والرابعة، وآمنة الأطفال، وبيوت الشباب والمخيمات الصيفية. وفي هذه المؤسسات يتم الطعام بالمجان. ولا بد من الاعتراف بأن محاولات لا يستهان بها، لأنها أحدث ثورة حقيقة في مضمون نمط الحياة العائلية، وأندلت تغيراً جذرياً على العلاقات بين الجنسين. وسوف نعود إلى هذا الموضوع في مجلتنا القادمة.

إن المرأة التي تعمل على قدم من المساواة مع الرجل من أجل إعالة بناء الاقتصاد، والتي شاركت في الحرب الأهلية، من حقها أن تطالب المجتمع بأن يتولى أمرها عندما تخضع عضواً جديداً لهذا المجتمع.

وفي المرحلة الانتقالية الراهنة تجد المرأة نفسها في وضع صعب للغاية، إذ أنه لا يوجد في روسيا السوفيتية في الوقت الراهن سوى 524 مؤسسة أمومة. وهذه المؤسسات الاجتماعية هي دون الرقم المطلوب بكثير. لهذا السبب يتغنى على الحزب والحكومة أن يعبروا المزيد من الاهتمام لمسألة الأمومة وللوسائل الكفيلة بحلها. ولاسيما أن حل هذه المشكلة سيعود بالفائدة لا على النساء فحسب، وإنما أيضاً على إنتاجنا ومجمل اقتصادنا القومي.

وفي نهاية محاضرة اليوم ستتوقف قليلاً عند مسألة مرتبطة على نحو وثيق بمسألة الأمومة، عند موقف الجمهورية السوفيتية من الإجهاض. فموجب القانون الصادر في 18 كانون الثاني 1920 أصبح الإجهاض مشروعًا. ولا ريب في أن روسيا تشكو من تقصّ في قوى العمل، لا من قلّص فيها. فلينتنا ليس مكتظاً بالسكان، وقوّة العمل فيه محدودة، فكيف سمعنا بالإجهاض إنما الحال على ما هي عليه؟ سمعنا به لأن البروليتاريا تنفر من ممارسة سياسة قائلة على النفاق والرياء، فما دامت شروط الحياة لا تسمّ بالإستقرار، فستلزم النساء على الإجهاض. (إننا نستحب طبعاً النساء البورجوازيات اللواتي يلجن إلى الإجهاض لأسباب أخرى؛ تجنبنا لتقسيم العبراث بين

علة ورثة، تهوفاً من ألام الوضع، حفاظاً على رشاقة الجسد، حرضاً على الاستمرار في حياة التعب، بالختصار لأسباب تتم عن أتالية شديدة.

إن الإجهاض منتشر في سائر البلدان، وما من قانون استطاع حتى الآن استئصاله، فالمرأة تجد لها وسيلة للتحايل على القانون؛ والإجهاض الذي يتم في المريضات مصحة المرأة، ويحيطها لفترة من الزمن علة على التولدة، وينقص في نهاية المطاف من مستوى قوى العمل. إن الإجهاض الذي يتم بإشراف الطبيب الجراح، وفي شروط طيبة، هو أقل خطورة بكثير بالنسبة إلى المرأة التي تستطيع في هذه الحال أن تعود إلى عملها في وقت أسرع. وتترك الحكومة السوفيتية أن الإجهاض لن يزول إلا يوم يصبح لروسيا شبكة واسعة من مؤسساترعاية الأسرة والتربية الاجتماعية، كما أنها تترك كذلك أن الأمومة واجب اجتماعي. لهذا السبب عدنا إلى إباحة الإجهاض الذي يات يتم في المستشفى وفي شروط صحية.

نمة مهمة أخرى للجمهورية العمالية، لا وهي تعزيز غريرة الأمومة عند النساء - بإيجاد مؤسسات رعاية الأمومة من جهة، وبالتفريق بين الأمومة وبين العمل من أجل المجتمع من جهة أخرى - وبالتالي إلغاء أسباب الالتجاء إلى الإجهاض. ذلك هو النهج الذي سلكاه في معالجة قضية لا تزال تطرح نفسها، بكمال أبعادها، على النساء في التوليد البرجوازية.

إن النساء في الأقطاب البرجوازية ينضافن بضررها ضد الاستغلال العذري الذي هو من نصيبيهن في مرحلة ما بعد الحرب الصعبة هذه: العمل المائير في خدمة الرأسمال، والأمومة. أمّا دولتنا العمالية فقد تحررت العاملات والفالحات من انعكاس الحياة القديمة التي حكمت على النساء بالعيوبية.

إن تحرر المرأة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحول جذري للحياة اليومية والحياة اليومية بدورها لن تتغير إلا من خلال تحول جذري للإنتاج برمتها، وفق أنسن الاقتصاد الاشتراكي. ونحن نشهد اليوم هذه الثورة في الحياة اليومية، ولهذا السبب أصبح تحرر المرأة العامل يشكل جزءاً لا يتجزأ من حياتنا.

المحاضرة الثالثة عشرة: ثورة الأخلاق و العادات

في ماضتنا الأخيرة تحدثنا عن الثورة في ظل ديمقراطية البروليتاريا. هذه المبرورة لا تقتصر بالطبع على إنشاء الطعام الجماعي ودور الحضانة ولا على تبني سياسة التربية الاجتماعية ورعاية الأمومة. إن التحول الراهن لل المجتمع هو أعمق وأوسع بكثير؛ فهو يطال معظم ميلين حياته، وتغيره قوي على العلاقات والعائلات، وسوف ينكب التاريخ في المستقبل بكثير من الاهتمام على دراسة هذه المرحلة التي قطعنا فيها سافر الجمود مع الماضي. فلنظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي نحن في صدد تشييده يقام أساساً مختلفة للعلاقات بين الناس، والأمور تجري بسرعة فائقة، بحيث اتفاجد أحياناً عاجزين عن التفسير بين ما سكون هاماً أو غير هام في المستقبل. ولا يسعنا أن نتنبئ، على ساحات قتال الحرب الأهلية، بيات المستقبل الاشتراكي التي تغطيها بقايا الماضي ولقاء العرب ونفعها! لكن غبار الأيام هاج كالإعصار بعد أن عصفت به المواجهة الشرسة لعالمين متخاصمين، ثم كُسر وأزيل. لقد تحطم الجليد وراحَت أشعة الشمس تبُثُّ اللذة في الأرض التي روتها وظهرتها جداول الرياح.

أُنقرن من حولك: هل روسيا اليوم هي تلك التي عرفتها قبل خمسة أعوام؟ هل العمال والفلاحون، وحتى الورجوaziون الصغار، الذين نراهم اليوم هم فعلًا أولئك الذين عرفناهم في ظل الديكتاتورية القيصرية؟ لقد تغيرت أفكارهم ومشاعرهم، وتغير كذلك مضمون علمهم. فالجو الذي يسود الاتحاد السوفيتي اليوم مختلف تماماً. وعندهما يقصد أحالنا اليوم بلادًا أسماعياً بورجوازيا، فإن الشعور الذي ينتبه هو أنه قد عاد التهقرى إلى قرن آخر. فقد دفعتنا إلى المستقبل على حين غرة، ومن هذا المنطلق يتنا حكم على واقع هذه البلدان المتخللة من المنشطور التوري بفضل تجربتنا تعلمنا كيف تعرف على المستقبل على نحو عني وملعون، في حين أن إخواتنا في البلدان الرأسمالية الورجوازية لا يستطيعون القبض على المستقبل إلا بالتفكير، لا بالمارسة إن الثورة التي أتاحت إعلاننا في صمة عيش هذه التجربة الكبيرة، قد أبعدتنا عن الماضي القريب، والذي لا يزال راهناً، لتقريرنا في المستقبل لهذا يات أسهل علينا أن ننظر إلى المستقبل هنالك ننظر إلى الماضي. وقد سبقنا بخطوة كبيرة رفقاء الذين لم يعيثوا سنوات التضليل التوري هذه فتجربتنا الحاسمة وبحثنا اللائب عن «قصر الطريق» إلى الإشتراكية، قد طلمنا أن تحسن المشكلات وأن نذر كلها بأسرع مما كان نفعل قبل الثورة. صحيح أثنا ارتكبنا العديد من الأخطاء، لكن تجربتنا الثورية تبقى مع ذلك أجرأ محاولة أقامت عليها مجموعة بشرية ضخمة، تتألف من العاملين من الناس، بهدف تغيير شروط الحياة والسعى إلى السيطرة على القوانين العصيبة للإحتلال الرأسمالي والتحكم بها. لقد فتحت الثورة العمالية في روسيا فصلاً جديداً في تاريخ البشرية؛ صحيح أن الطريق إلى الإشتراكية لا تزال طويلة ووعرة، لكن حسينا أثنا أرسينا قواعد التنظيم والإشتراكى للمجتمع. والبروليتاريا، الواقعه من نفسها ومن أهمية دورها التاريخي، ستتابع مسيرتها بلا ضعف أو تردد حتى تبلغ هدفها النهائي. وقد كف هذا الهدف منذ الآن عن أن يكون مجرد حلم فارغ؛ فالطبقة العاملة، إذ تمد يديها إلى المستقبل، أضحت تتقوى بطاراف أصابعها الواقع الإشتراكى.

إن التغيرات الاجتماعية التي احتلتها ثورة أكتوبر تتعكس، أول ما تتعكس، في عقلية العامل، وفي نظريته الجديدة إلى الحياة. قبل الثورة كان العمال يفترون إلى التقى بالفنون، كانوا في أكثر الإيجان عيادة خائفن، مسحوقين تحت وطأة المؤمن، عاجزين وساخطين. وكانت القوانين الظالمة، التي تحضدهم وتذلهم، تبدو لهم وكأنها أبدية، غير قابلة للزوال. ولو قيل لهم يومذاك: «إنكم تستطيعون الاستقلاء على السلطة، وأن تحقق هذا الهدف الكبير هو رهن إرادة العاملين نت البروليتاريين» لاكتفوا بهز رؤوسهم تعبيراً عن عدم اقتناعهم.

وأين أصبحنا اليوم؟ صحيح أن حياة البروليتاري لا تزال صعبة – إذ أنه ظل يشكو من النقص في الطعام، والثياب، والأختيارات، وصحيح أن الطبقة العاملة لا تزال تكابد الحرمان، وتقترب التضحيات الجسام، غير أنها باتت تثق في نفسها وفي قواها الذاتية، وأعظم مكتب حققه هو إبراكها بأن المجتمع برمه قابل للتحول بعاقتها، شرط ألا تكتفي بإصلاحات قانونية بسيطة لا تحدث تغيراً في العلاقات البشرية. إن ليكتورية اليساورة، والصناعيين، والملائكة العفاريين، لا تمت بأي صلة إلى ليكتورية البروليتاري، ففي ظل هذه الأخيرة يصبح البروليتاري سيد مصر، وب يأتي مجتمع جديد. ولكن لم تكتسب الطبقة العاملة عتنا بعد المهارة المطلوبة، فحسبها أنها قد نجحت في الاستيلاء على السلطة. إن النصر العظيم الذي حققه، النصر الأعظم الذي سجله تاريخ البشرية حتى اليوم، هو تمكنها من السيطرة جماعياً على قوانين الطبيعة، الأقصى وأعلى، ووضعها هذا للتراكم الرأسمالي.

أمام بالشبة إلى المرأة، فإن التورة لم تحررها من جو الأسرة الخالق فحسب عندما سمحت لها بالاتصال العيadan الاجتماعي، بل بل لقتها أيضاً وبسرعة مذهلة، شعور التضليل مع الآخرين، مع المجتمع. وأصبحت تلليل على ذلك التجاه الكبير الذي أحرزته حركة «سيوتنيك»⁴⁰، إبان العرب الأهلية، فقد شاركت عاملات، منظمات و غير منظمات، ونساء العمل والثالثين، عن طوابع في حرفة

⁴⁰ شاعر البيت الشير علّة في أيام العمل العجائب من أجمل إعلانات بناء الأقصى، سعى

السبوت الشوعية، وفي عام 1920 بلغ عدد المخطوطات لهذا العمل المجاني 150 ألفاً وهذا ما يشهد على تطور الوعي الاجتماعي للمرأة التي بدأت تدرك أن المجهود الجماعي كفيل وحده بالتباهي على حالة التسيب والأوبئة، والبرد، والجوع، إن العمل الطوعي، الذي يرمي إلى خدمة المجتمع، جاء بعده العمل الإلزامي؛ ولم يجد هذا العمل بعثلاً ضريباً من الأكراء كما كانت الحال عليه يوم كان العمل عيناً ملحوظاً لقد ذات بؤادي كراحب اجتماعي، أسوة بذلك الذي كان يؤليه، في ماضي البشرية طبعاً، كان فرد من أفراد القبيلة خدمة لسائر أفرادها، تعلم كيف تخدع عاملاتنا الخطي للتلحاق بسرعة بغير عملهن المجاني، مع أنهن لا يتبعين إلى الحزب وليس عضوات فيه! انظرن كيف ينتقم الخطيب، ويرفعن الثلج من الطرقات، ويقصّن ويخطّن الثياب للجنود، وينظّن المستشفيات، والتكتبات، الخ. الحال إن العيدادات من بينهن مسؤولات عن أمرهن الخاصة، وعندما يرجعن إلى بيتهن يجعل الأعمال المنزلية في انتظارهن. لكن هؤلاء النساء أدركن ضرورة التغاضي جزئياً عن العمل المنزلي من أجل القيام بهم أكثر الحالاً على الصعيد الاجتماعي.

قد تلقى لي: «هؤلاء العاملات والفالات اللاتحربيات ما زلن يعتنن أقليّة». وهذا صحيح، فعلاوهن لا يزالن محظوظات لكنه يزداد ببطء، وهذا أمر له عمق دلالته، ولا سيما أنهن نساء غير متنبهات إلى الحزب. وعمل هذه الأقلية يساهم في تقييف غالبية النساء، أفلّاً ترقين بأي انتقال تداعي العاملة التي لا تشارك في «السبوت الشوعية» عن حقها في أهال العمل الاجتماعي؟ إنها تذرع بفيض من الحمّج والترانّع لثبت، معنويّاً، حقها في التحصل من هذا العمل، فخلال السنوات الأخيرة توطّد لدى النساء الشعور بالترابط بين إعالة بناء الاقتصاد القومي وبين تلبية الحاجات الشخصية إلى حدّ أضخم من الصعب عليهم معه الفعل من مسؤوليتين. فقد يقع شخص في خطب التفتّلة في حين أن هناك عربة خطب متوقفة في محطة القطار، ما العمل؟ تستدعى المخطوطات في حركة «السبوت» لتفريح الخطيب وتقليله. مثل آخر: قد ينتشر وباء خطير، فتطلب من هؤلاء المخطّرات العمل على تنظيف الشوارع وتطهيرها. وفي هذه الحالات الطارئة تجد الطبقة العاملة نفسها مقيدة إلى اطلاق الأحكام القاسية بحق الذين يعتنون عن التطوع بعملهم والمساهمة في خدمة الجميع.

إن المجتمع البورجوازي يدين هو الآخر الكسالي والعمال العميلين، لكن العمل، حسب المفهوم البورجوازي، يبقى شأناً خاصاً بعمل إن تشتت، أو مت من الجوع إن فضلت، أو حاول أن ترغّم الآخرين على العمل مكاك، فالبورجوازية لا تدين الكسول إن كان يعمل لحسابه، وإنما فقط إن كان يعمّل لصالح مقابل مكافأة رأسمالية. ولهذا السبب تستهجن البورجوازية كسل العامل في إحلاله أمّا ابن البورجوازي أو الأرستقراطي، فيحق له أن يكون أكمل إنسان على وجه الأرض من دون أن تطاله الإنذارة، وإذا ما أهمل فلاح ملاك استثمار أرضه، أو نفع مقابل صغير يعنّيه إلى شفير هاوية الإفلاس، فإن المجتمع البورجوازي لن يوجه إليهما النقد لما حقّاه من ضرر بالاقتصاد برمتّه، وإنما لعجزهما عن رعاية مصالحهما.

لكن تبقى العلاقات بين الجنسين هي الأكثر تقدّماً بتطور الأخلاق الذي تحقّق في صناعة. فقد قوّضت الحرب العالمية الأولى ركائز الخلية العائلية، وذلك لا في روسيا فحسب وإنما في الأقطار الأخرى أيضاً. كما نفعت الحرب بطوافير متلازمة من النساء إلى ميدان الانتاج. الأمر الذي سمح لهنّ بتحقق قدر أكبر من الاستقلال، وهذا مما لدى بدوره إلى زيادة ملحوظة في عدد الأولاد غير الشرعيين. فكلّاً كان الشخصان المحبان يتحداً بكل بساطة، ضاربين عرض الحائط بالحكم العادل بالحكم العادل بالمُجتمع البورجوازي السبقة وبنطاق الكنيسة.

إن الزواج في الأختلاص السوفيتية راح يفقد معناه بالتاريخ. وقد ألغى الزواج المدني منذ شهر الثورة الأولى، وكذلك سائر أوجه التمييز القائم بين الرجل الشرعي والمولود غير الشرعي. وساهمت هذه الإجراءات، بالإضافة إلى قرار إزامية العمل، في فرض الاعتراف بالمرأة ككائن مستقل في مجتمعنا. إن الزواج في المجتمع البورجوازي عبرة عن عقد مشترك بين الرجل والمرأة، يوقع بحضور شهود؛ فقد تحول البركة الالئية دون أن يكون قليلاً للفسخ أو للزوال. ويتجدد الرجل، يعود بـ«هذا العقد»، برعاية زوجته وبالاتفاق عليها. وتعهد المرأة بدورها بأن تصون شرفة زوجها وتقاعدها، وبين تخديمه هو وأولاده - ورثة ثروته - وبالأخص عهده، حتى لا تقدم العائلة أولاد غير شرعيين. ذلك أن زنا المرأة قد يهدّد توازن الاقتصاد العائلي. ولا عجب وبالتالي إن كانت القوانين البورجوازية تقوّي على المرأة الزانية وتلقيها بلا هوانة، بينما تتطلّ على تساحة مدحش في موقفها من الزوج الزاني. فغاية الزوج لا تتحقّق في النهاية أي ضرر بمصالح الاقتصاد العائلي الخاص. لكن لعلّا يصطدم المجتمع البورجوازي الأم العازبة إن الجواب على هذا السؤال تقدّم غایة من السلطة. فمن الذي سرعى إلى الطفل إن لم تتحّد العلاقة الغرامية طليعاً شرعاً، إن لم يكن هناك «زواج»؟ أهل الفتاة التي «وقعت في الخطبّة»، وهذا ما لم يخدم مصالح الأسرة، أو مؤسسات الدولة المختصة، وهذا ما لم يخدم مصالح الدولة البورجوازية التي تهرب من الاختلاص بعهاد المساعدة الاجتماعية.

لقد تطور الوضع على كلّ حال على نحو ملحوظ منذ منتصف القرن التاسع عشر، أي منذ أن حقّقت المرأة لنفسها، بفضل عملها، قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والمالي. فقد راح المجتمع البورجوازي مذاكّ يغير موقعه بالتاريخ من التقاط الأتمّ وقد تقطعت سلسلة من الروايات ومن المؤلفات العلمية لمعالجة «حق المرأة في الأسرة» وللدفاع عن الأمهات العازبات.

في جمهوريتنا العمالية - في المدن على الأقلّ - ثمة تزّعة إلى استبدال الاقتصاد العائلي الخاص بأشكال جديدة من الحياة الاجتماعية وأنماط جديدة من الاستهلاك كالبيوت المشتركة والطعام الجماعي العامة، الخ. والمرأة التي تعلم أصبحت تملك ذوق تموين خاص بها، وتنسق من الخدمات التي توفرها لها شبكة متراصة من المؤسسات الاجتماعية. وقد تغير طبع الزواج من جراء ذلك، ولم يعد

الرجل والمرأة يقتربان بدافع من المصلحة وإنما نتيجة تعاطف متبادل (لا تزال هناك بالطبع استثناءات لهذه القاعدة وسوف أعود إليها لاحقاً). لهذا السبب لم يعد ثمة ما يبرغ المحتسبين على الزواج؛ فكلها يحصل على المسكن، وعلى المغروقات، وعلى الطعام، وعلى اللباس بفضل قائم التمور المعوزة من قبل العشلة. وتناسب أهمية هذه القائمة طرداً مع أهمية العمل المؤدي. الزواج إن لم يكن بحد ذاته يتحقق شروط الزوجين المعاشرة.

أما في الريف، حيث لا تزال الجمهورية السوفيتية عاجزة عن تكية التزاماتها إزاء العمل وعن تحقيق برنامجها عملياً، فإن الناس لا يزالون مضطربين إلى اللجوء إلى السوق الحرة للحصول على السلع الضرورية لهذا السبب ظل الاقتصاد العائلي الخاص قائماً، كما في الماضي. وللهذا السبب أيضاً ظل الزواج عبارة عن مشروع اقتصادي، وقد نجد أمراً تعدد على رجل لا جبا به، وإنما لأنه يملك غرفة في بيت مشترى. كذلك قد يعقد رجل على امرأة للمعاشرة حسنة من خطب التقافة وتحميس الشفاء في جو أرحم! إن تصرفات كهذه شائنة ومؤسفة لكن ما لم تتحقق جمهوريتنا العمالية في الخروج من حالة الفوضى الاقتصادية التي تخبط فيها، فيستحيل عليها القضاء بصورة نهاية على ترميمات الماضي هذه. مع ذلك فإننا نشهد اليوم تراجعاً مستمراً في عدد حالات الزواج، يتبلله تقلص منتظم للحب الحر.

صحيح أن مرسوم «حول الزواج المدني» ينص على ضرورة اتفاق الزوجين على بعضهما بعضاً في حال عجز أحدهما عن العمل، لكن هذا الإجراء رهن بالمرحلة الانتقالية فقط حيث لم تقدر الجمهورية العمالية بعد على القيام بأدوار الأشخاص العاملين عن العمل. لكن حالما يعاد تنظيم الحياة الاقتصادية، وتعارض المؤسسة الاجتماعية تشاطئها على التحرر المنشود، يزول هذا الوضع من تلقاء نفسه ويقدّم المرسوم المشار إليه كل مخى على الصعيد العامل. فاي مخى سيقى بعيداً الزام أحد الزوجين بـ«الاتفاق على الآخر في حال عجزه عن العمل» عندما سيندل كل منها من الدولة حسنة من الطعام والعلب، الخ؟ وعندما سيقع أحدهما فريسة للمرض أو العجز، فسيطرق يد المؤسسة الاجتماعية المختصة للحصول على الرعاية والعناية: مستشفى، مصحة، هلاجاً عجزة أو معاقين. وما من أحد سينحي باللتئمة على الشريك الفاعلي لأنّه وضع «نصفه الآخر» في مؤسسة اجتماعية، حتى ولو أن القانون يحث الزوجين على تبادل المساعدة في حال العجز. ومن الطبيعي أن يحل المجتمع مكان الزوج أو الزوجة في تحمل أعباء عجز الشريك في الزوجية، وأن يعتني به بصفته فرداً من أفراد اضطررته الظروف إلى التوقف عن العمل. فطالما كان هذا الفرد يعمل، فإنه يساهم في خلق الثروات - المدخرات. التي لا بد أن يخصص جزء منها للاتفاق عليه عندما يقتضي المرض أو الشيخوخة أو العجز.

إن تحولات هامة حصلت داخل الزواج على مرأى من أعيننا. وقد انعكس النمط الجديد للحياة والعادات الجديدة على العيد من الأسر البورجوازية. فما أن تشارك النساء البورجوازيات في العمل الاجتماعي، ويokin قوتين بأنفسهن، حتى ينتهي بطبعية الحال إلى موقع أكثر استقلالية في علاقتيهن مع أزواجهن. وقد يتحقق أن تحقق الزوجة لخلاف أكبر من داخل الزوج، وفي مثل هذه الحال تحول زوجة الأنس الخنزير واللذوذ، على حين غرة إلى ربة أسرة. فهي التي تذهب إلى العمل بينما يليث الرجل في البيت، فيكتُر العطب، ويشغل الناز، ويقوم بالتسوق. ففي ومن من الأزمان كانت هؤلاء السيدات يعنين توبيات عصبية حادة لأن أزواجيهم لم يستثروا لهن التبعة الجديدة أو الحذاء الجديد الذي طمعن في الحصول عليه. لكنهن بين بذركن اليوم أن أزواجيهم لم يعوا فنري فلذة لهن، لذا تراهن يفضلن التوجه إلى رئيس مكتبين أو إلى المسؤول عن التعاون للحصول على قائم تموين إضافية.

ثمة كلمة حق لا بد أن تقال هنا: فالنساء اللواتي كن ينتعن في الماضي إلى الطبقة البورجوازية تلعن أحيناً على قدر أكبر من الشياعة، بالمقارنة مع رجال طبقتين، في تحمل انتيجيات المرحلة الانتقالية لتدفعن كيف يوفنن بين عملهن في الخارج وعملهن المنزلي، وواجهن بمسألة متاعب الحياة. وقد برزت في هذه الأسر البورجوازية ظاهرة عقلنة المهام المنزلي، وكذلك تزعة إلى الاستفادة من المؤسسات الاجتماعية العامة، كإرسال الأولاد إلى رياض الأطفال العامة. بالختصار إننا نلمس هنا أيضاً انحلالاً في الروابط العائلية وهذا التطور مدعاً إلى التعمق والتصارع في المستقبل، انتهاء بالقضاء على الأسرة البورجوازية التي سوف تحل وتترعرع مكانها أسرة جديدة هي مجتمع العمال. إن قرابة الدم لن تكفي من الآن فصاعداً لخلق التلاحم بين الأفراد الذين ستجمع بينهم مصالحهم وواجباتهم المشتركة.

إن الزواج، إذ لم يتحقق مكاسب مادية، فقد فرزاً من استقراره واستقراريه. فانفصل الزوجين عن بعضهما بعضاً يات اليوم يتم بسهولة أكبر. فالمتزوجون ما علوا يتعسكون بالعيش المشترك ولا يلتفظ المظاهر حفاظاً على سمعة الأسرة، لذا تراهم يختارون الانفصال حالما يرحل الحب عن شواطئ زواجهما. فلا المصالح المعنوية المشتركة، ولا الواجبات تجاه الأولاد عالت تربط بين الزوجين كما كان الحال في الماضي. أما شعائر الزواج الدينية، فإن الاحترام الذي يحيط بها ما في يترافق. لا ريب في أن هذه الظاهرة لم تكتسب صفة العمومية بعد، كما أن التصور الجديد للزواج لم يكتب له بعد الرواج المنشود؛ لكن العذين من الأشخاص قد وضعوه منذ الآن موضوع التطبيق، ومن نافل القول أنه سينفو وينتظر مع حلها انعطافاً جديداً من الحياة الاشتراكية. ولسوف تطير الاشتراكية الزواج من كل الشوائب العالية، المصلحية، ويفصل المطاعم الجماعية استطاعت جمهوريتنا العمالية أن تحصل «القططع عن الزواج»، ولم تعد حميمية العلاقات بين الرجل والمرأة رهن قدرة الرجل على بناء «عش الزوجية». ففي الماضي كان على الرجل الراغب في الزواج أن

يُفكِّر أولاً إن كان يستطيع أن يسمح لنفسه بقتل هذا الترف، وإن كان في متجره فعلاً الاتفاق على المراة ثم كان عليه ثانياً أن يصعب مهر الخيبة ويقترب مبلغه. وبعد هذا «التفكير الطويل» كان الرجل يعزم على بناء «عشن الزوجية». والغنى كان ينتهي بيته، أمّا الفقر فيكتفي بسماور. وكان الزوجان مكرهين على العيش سوية. ونثرا ما كان الخلاف وعدم الاتفاق يقودان الزوجين إلى الانفصال. أمّا اليوم فإننا نرى بالمقابل العديد من الأزواج يعيشون متنصلين عن بعضهم بعضاً مع أنهم متاحبون.

وكتيراً ما يقصد زوجان مكتب الأحوال المدنية لتسجيل زواجهما مع أنهما لا يعيشان معاً فالمرأة تعيش في مكان والرجل في آخر؛ المرأة في موسكو مثلاً، والرجل في طشقند. وليس الهدف من وراء تسجيل الزواج إلا التكيد على «جديدة» العلاقة التي تربط بين الاثنين، وعلى الرغبة في تبادل الرفاه والأخلاق؛ وذلك هي حال العشاقي دوماً. ولا يهم إن كانت فرض الوصول ناترة، فكلاهما يفعل وسيق المهام الاجتماعية على حياته الخاصة. هذا النقطة من الزواج رائع بشكل خاص بين الحزبين، الذين نفوا احساسهم بالواجب الاجتماعي.

في الماضي كانت النساء بوجه خاص هن اللواتي يتطلعن إلى تلبسهن، لأنهن ما كنْ يتصورن لأنفسهن حياة بعيداً عن القبور والطبيخ. أمّا اليوم فإن الرجل هو الذي يات يستحسن فكرة الآباء بيت وبعراة شظها الشاغل الاهتمام به وإعداد الطعام له. لكن النساء، ولا سيما عاملات المصانع، ما عدن يختعلن حياة الأسرة التقليدية: «أن أجذ نفسى من جديد أسرة حياة الأسرة والعمل العزلي أمر ليس وارداً على الإطلاق. إنني أفضل أن أفصل عنه على أن أقبل بذلك. فقد بات في وسعى اليوم أن أعمل أخيراً من أجل المجتمع برمته، ولأن ينالني أحد ثانية الطلاق أفال». وقد بات على الرجال أن يختاروا على فكرة حرمانهم من بيوتهم المريحة، والواقع أنهم لا يقبلون جميعاً هذه التكراه، بل إن بعضهم لم يحجم عن احرق بطاقة زوجته الحزبية لأنَّه ما عاد يطيق انشغالها عن بيتها بنشاطها الحزبي. لكن مثل هذا السلوك يبقى استثناءً لا قاعدة.

إن موقف المجتمع من الأم العازبة يشكل ظاهرة تموذجية أخرى، ناجمة عن تبدل الشروط الاقتصادية وعن الاعتراف بالمرأة كقدرة عمل مستقلة. فـأي رجل سيرفض اليوم الزواج من المرأة التي يجب للمرجع أنها لم تعد عذراء؟ فـ«طهارة» الفتاة لم تكن مطلوبة إلا في الزواج البورجوازي في مجتمع قائم على الملكية الخاصة، إذ كان من الأهمية يمكن تحديد شرعية الطفل، وذلك لسبعين أساسين: تأمين انتقال الأرض أولاً، إذ وحدتهم الأولاد الشرقيون كانوا يستطيعون أن يرثوا أملاك الأسرة وأموالها، وإلزام الأب ثانياً بتولى أمر الطفل والاتفاق عليه. أمّا في جمهوريتنا العمالية بالمقابل فلم تعد الملكية الخاصة تلعب أي دور في هذا العيدان. فالأهل لا يملكون ثروة حتى يورثونها لأولادهم لهذا السبب لم يعد أصل الطفل العائلي موضوع الاهتمام الفائق وإنما الطفل نفسه، أي عامل المستقبل.

لقد تعدد الاتحاد السوفياتي برعاية سائر الأطفال، سواءً أكثروا ثمرة زواج شرعاً أم علقة حرق. وقد بزرت، من جراء هذا التطور، صورة جديدة للمرأة الأم، إن جمهوريتنا العمالية تحمي الأم والطفل، بغض النظر عن ظروف مجيء الطفل إلى العالم. لكن على صعيد الممارسة اليومية فإننا لا نزال نصطدم بمعتقدات الماضي ورؤاسيه. فالاستعمارات الرسمية لا تزال تتضمن هذا السؤال التافه «متزوج أم عازب؟». وفي الحرس الشعبي يذهبون إلى حد الخطابة بشبهة الزواج. هذه الأسئلة تبين كيف أن قضية الآراء المسبقة البورجوازية لا تزال قوية، وكيف أنه يصعب على العمل التحرر نهائياً من روابط الماضي. يبد أن تقدماً ملحوظاً تم تسجيله في هذا المعلم. فالقيادات الأمومات ما عدن يقدمن على الانتحار كما كنْ يقطعن بكثره في الماضي، فكم بالأخرى على قتل أطفالهن. وقد كف المجتمع عن وصفهن بالعار، هن وظائفهن غير الشرعي الذي لم يعط يصفى «ابن حرام». فالزواج في مجتمعنا بات ينظر إليه على أنه شأن خاص لا يهم إلا المعينين، كما أن الأمومة ارحت أهمية اجتماعية فائقة بغض النظر عن افترانها أو عدم افترانها بالزواجه. ولم يعد المجتمع يتخيل في شؤون الزوجين الخاصة إلا في حالة وقوع أحدهما فريسة للمرض.

إن التحولات التي طرأت على موقعنا من الزواج والأسرة قد أدت أيضاً إلى تغيير موقعنا من البغاء، فالبغاء، كما كان يمارس في المجتمع البورجوازي، سجل تراجعاً ملحوظاً في جمهوريتنا العمالية. فهذا الضرب من البغاء كان تاجها عن وضع المرأة الاجتماعية غير المستقر، وعن تعتيقها للرجل وخطورتها له. ومع اقرار هذا الزواجه العمل تراجع اهتمام البقاء بطبيعة الحال. وحيث لا يزال البقاء يعيث فساداً فإنه بالتحق من قبل السلطات المحلية لكتنا لا تخرب البغي لأنها تسيء إلى الأخلاق العامة، بل لأنها تخرب من العمل المنتج والمفدى. فالبغى لا تساهم بـ«عملها» في زيادة التروء الاجتماعية، وهي تعيش في الواقع على عمل الآخرين وشراوبيهم والبغى في نظرنا لا تدان أخلاقياً، إلا ليس كثة فارق بين المرأة التي تبيع جسدها لعدة رجال أو التي تبيعه لرجل واحد، بين المرأة التي تعيش على نفق زوجها الشرعي وبين التي تحترف البغاء. فكلتاها تعيش من وراء عمل لا يعود بالفائدة على المجتمع. نحن لا نميز بين البغي وبين الزوجة الشرعية التي تدع زوجها يتفق عليها، وذلك مهما علت رتبة هذا الأخير وعظمت سلطته. إن التولدة العمالية لا تلزم المرأة التي تخضع عدة رجال، وإنما التي تختر البطالة وترفض تكية عمل متبع. إنه موقف جيد من البقاء، موقف يعالج هذه المشكلة من زاوية المجتمع العملي.

إن البقاء محكوم عليه بالزوال في الاتحاد السوفياتي. فـ«المدن الكبرى كموسكو وسان بطرسبرغ لم يعد عدد العاهرات يتجاوز بضم هات، بينما كان يقترب في الماضي بعشرة آلاف تقريباً. إنها خطوة كبيرة إلى الأمام، لكن ينبغي أن لا نقوله بأعتقد أوجدنا حال نهائنا لمسألة البقاء. فال الأجور النسوية الراهنة لا تخفى للمرأة الاستقرار المالي المطلوب. وما دامت حالة الفوضى الاقتصادية تحكم على المرأة فإن تكون تابعة للرجل الذي يعطيها، فإن البقاء - المكتوف أو المفتح - سيظل يعيث فساداً عندها تظهر السكريقة في مجلس السوقـي المحلي إلى الاستسلام لمثيرها كي تحصل على ترقية، أو على بعض القسمات التموينية الاجتماعية، أفالاً تتصرف كالبغى تماماً؟ وعندما توافق امرأة على مضاجعة رجل لتتظره بزوج من الأخذية أو حتى للحصول على قدر من السكر أو الطحين، أفالاً يعتبر

سلوكها ضربا من البغاء؟ أو عندها متزوج امرأة من رجل لا لشيء إلا لأنه يستفيد من غرفة من دار مشتركة؟ وكذلك عندها توافق العاملة أو الفالحة على منح نفسها لمقطني القطار مقابل مقدار مجاني؟ أو عندها تضاجع امرأة رئيس محطة المرافقية لـ«تحرير» كيس طحيتها؟ إننا نبون أنفسنا ربيب أمام ضرب من البغاء العذل للمرأة، والمعذر بسخوره تكون الوعي الاجتماعي. كما أن هذا النوع من البغاء مسؤول عن تفاقم الأمراض الذهنية، وهو ينال من صحة النساء الجسدية والمعنوية لكن يبقى هناك تباين واضح بين هذا النوع الجديد من البغاء وبين البغاء التقديم. فالنساء اللواتي كن يقدمن على بيع أجسادهن كن يلفظن من قبل المجتمع، الذي ما كان يكن لهن سوى الاحتقار والإذلاء. وكان الرجال الذين يشترون العاهرات المحترفات يتعبرون أنفسهم مخلوقين حقاً هالتين وإذلالهن فيما شاؤوا. ولم تكن النساء يتجرأن على تقديم أي شكوى ضدهم، لأن «بطالقين الصفراء» كانت تتحم عليهم أن يكن مغتربات ومتلولات. إنما البغى التي ظهر في الآفانات من رقبة الشرطة الأخلاقية فكانت تخوف دورها من الاحتجاج على سوء معاملة الرجل خشية من أن يسلمها للشرطة، فتدرج في لأنجنة العاهرات. وقد تبدل هذا الوضع اليوم على نحو ملحوظ. فعدنا أن أحسن للنساء بطاقة عملهن الخاصة، لم يعن خاضعات لقانون «العرض والطلب». وإذا ما وافقت امرأة على إقامة علاقة مع رجل لأسباب مادية، حرمت على أختيار واحد يروق لها بعض الشيء، والحسابات المالية التي كانت تشتعل حينها هلاماً في صنفاته الزواج البورجوازية لم تعد تشكل اليوم حافزاً أساسياً للزواج. وقد أضفى الرجل برتقى بسلوكه ¹¹ في علاقته مع المرأة التي تربطه بها علاقة حرة، فلا يعاملها كما كان سيعامل زوجته الشرعية أو البغي المحترفة. فهو يسعى إلى تقليل إعجابها ورضاهما، ولا يتجاوز حدوده معها خوفاً من أن تتجهه وتترحل عنه، لكن ما دام محكمها على النساء بالعمل في المعين التي تدر أخفض التمويذ العلوي، فسيظل البغاء، في شكله المقطوع، جائماً على صدر مجتمعنا، إذ أن النساء سيبقين بحاجة إلى دخل إضافي لتؤمن سبل عيشهن. ولا فارق أن كن يؤمنن هذا الدخل الإضافي عن طريق البغاء العرضي أو عن طريق الزواج «التفعي».

إن المنهج الجديد لسياسات الأقتصادية بهذه النساء من حيث بالبطة، وانتشار البطالة يعني تفاقم البغاء، أي إعاقة نمو الوعي الاجتماعي الجديد، وإعاقة توطيد العلاقات الإشتراكية الحقة بين الرجل والمرأة. لكن لن نطيل الحديث عن هذا الخط الاقتصادي الجديد، وإن كان يمثل خطورة إلى الوراء، وبهلاكاً بإحياء بعض مسلك الماضي.

وختاماً لهذه المحاضرة أعود فذكر بأن تجربة سنوات الثورة الأولى قد أثبتت أن وضع المرأة في المجتمع والزواج يحدده دورها في الإنتاج، وأن العمل من أجل المجتمع يمسره هو وحده الكفيل بتحريرها.

المحاضرة الرابعة عشرة: عمل المرأة اليوم وغداً

أتبينا محاضرتنا الأخيرة بنظرة شاملة إلى التحولات الثورية في الحياة اليومية للنساء والأسرة الروسية. وسنختتم سلسلة المحاضرات هذه بجريدة مبنية لا للبروليتاريا الروسية فحسب وإنما للبروليتاريا العالمية أيضًا وبما أن الطبقة العاملة لا تستطيع الاعتماد، في قيادتها للثورة، إلا على قوتها الذاتية، فإنه من المفيد تحديد المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن فيها عمل المرأة أجدى وأكثر فعالية. منذ أن ألمت سائر المواطنين الروس، بغض النظر عن جنسهم، بذكية عمل منتج اجتماعي، حق تحرر المرأة قائمًا مربعاً. وقد اقتصرت هذه المسؤولية حتى الآن على البروليتاريا الصناعية ولم تشمل عملياً سكان الأرياف. فوضع الفلاحات لم يسجل بذلك يذكر، ذلك أن الاقتصاد العائلي ظل سائداً في الريف، كما كانت الحال في الماضي. فاللافحة لا تزال معاونة للفللاح. أضفت إلى ذلك أن القرية الظلية البشرية – التي يمتاز بها الرجل عن المرأة – تلعب في الريف دوراً أقل بكثير من ذلك الذي ينطليها في المدينة حيث السيادة الثالثة. لكن مع ذلك، تبدلت الحياة في الريف أيضًا قبض الفلاحات بات اليوم بريء على عذ القاحلين بثمانية ملايين. وهذا يعني أنه يوجد حالياً في الريف ثمانية ملايين امرأة متقدمة اقتصاديًا عن الرجل. لقد فقدت هؤلاء النساء أزواجاً بينهن أهالى في الحرب الأمريكية وإلها في الحرب الثورية. وقد تبدلت بطبيعة الحال حياة هؤلاء الفلاحات المستقلات، اللواتي ينبعون بوضوح خاص في القرية. فالمكاتب المعطية للعمل الإلزامي مضطربة إلى أن تأخذ في حسابها الوضع القانوني الخاص لأرامل الحرب. وتوزيع البنور والأغذية لا يمكن أن يتم إلا بفضل مشاركة النساء. لقد أخرجت الحرب الأهلية فلاحاتها من سليمان البلاطة. فقد شاركن في هذه الحرب ولايسعها في أوكرانيا، في منطقتي دون ووكوبان. وكما كانت فلاحات بروتفيا والتورماندي قد شاركن في انتفاضة الجبروتين إبان الثورة الفرنسية، فإن الفلاحات الأوكرانيات أدينن «باتجوشكا»⁴¹ بشكل خاص. لكن منذ أن بدأت المؤفيات المعطية تدعم النساء سياسياً واجتماعياً، أخذت الفلاحات يتعاطفن مع السلطة السوفيتية والواقع أن الفلاحات اللواتي يشنن يقينهن الماضية على ضوء الواقع الجديد، وأخزن يدركون أن ثورة أكتوبر قد وفرت لهن ظروف تحررهن. وقد راحت العدن تعانس جذباً خاصاً عليهم، بسبب إمكانات التأهيل العملي والتكنولوجيا المتوفرة فيها. هي جامعة سفرنلوف⁴² على سبيل المثال، ثمة 58 فلاحة من أصل الطالبات الأربعين لطالبة اللواتي يتبعن هذه الثورة التصيفية. ونسبة حضور الفلاحات في المحاضرات التي تنظمها المدارس الحزبية هي أكبر بعد. ونظم الجامعات العمالية من 10 إلى 15 بالمائة من الطلبة والطالبات الذين هم من أصل فلاحين. والظاهرة التي ثفت الانتباه فعلاً هي تسامي تمثيل الفلاحات في المجالس العمالية واللامالية في المقاطعات. ففي سنوات الثورة الأولى لم يكن للفلاحات أي وجود على الإطلاق في تلك المجالس. أما اليوم فقد بات عدد الفلاحات يفوق عدد العاملات في تلك المجالس. لكن ما من فلاحة قد شاركت حتى الآن في مؤتمر سوفيتات عموم روسيا. وكثيراً ما تحمل الفلاحات مسؤوليات هامة في المجالس المعطية وبشاركن بكمال إمكاناتهم في إدارة شؤون المناطق والاختصوصية.

وذلك فلاحات يعلن أيضاً في مكتب الرقابة العمالية والفالجية، وحيثما لم يفلح الحزب بعد في توطيد قواعده بين الناس، نجد الفلاحات أشد حدة من الفلاحين لمناصرته وتبيئه، وهذا أمر يسمى فيه أن الفلاح لا يزال السيد الأمر والناهي في بيته والملك الوحد لعمر عمه، وهو يدافع بإصرار عن التقليد القائل أن سائر أفراد العزرة، بمن فيهم الفلاح طبعاً، ملزمون بالخضوع لإرادة سيد البيت. ولما كان الفلاح يدرك أن شروط الحياة الجديدة لن تساعد على الإطلاق على تعزيز موقعه في الأسرة، فإنه يفضل التربت والانتظار قبل اتخاذ موقف، هذا إن لم يطن عن عدائه السريع للاشتراكية، الفلاح بالمقابل ترحب بالتعاونيات التي أوججتها الثورة، كتعاونيات الحليب مثل، وبالمنتشرات الجماعية كرياض الأطفال، والمخابز والمغاسل العامة، ولها السبب تخل الفلاح على قلبية أكبر من الفلاح لهم قصد الاشتراكية الأخرى.

قبل ثورة أكتوبر لم يكن للطلاق وجود يذكر. كان يحدث أن يهجر رجل زوجته، لكن هجران المرأة زوجها كان من النزرة بحيث كان يعتبر حثنا استثناءً في حياة القرية. لكن مع صدور مرسوم عام 1917 الذي يسرّ الطلاق، لم يعد هذا الأخير يشكل حالة استثنائية كما في الماضي، بل سهل قراراً من الرواج لأناسها الذي الأحياء الصاعدة. وهذا ما يثبت أن مؤسسة الأسرة الريفية، التي تبدو ظاهرة وكثيراً غير قليلة لأن تزعزع، قد أخذت بدورها تعيد فوق نفسها. فإذا ما أفلحت اليوم فاتحة على الإنفصال عن زوجها فلن تغير نعمة أهل القرية عليها. إن الفلاحات اللواتي يعلن في الزراعة التي من نعمة الشراكى، واللواتي يصيّبن عضوات هنّجات في المجالس المحلية، هن أكثر قدرة ولا ريب على التغلب على الآراء العصبية التقليدية حول ثونية المرأة، وعلى لغق قضية تحرر المرأة الريفية إلى الأبد. وتطور المرأة، الريفية سيترافق كذلك مع مكانته الزراعية، وتعدد الكهرباء، ومساعفة عدد التعليميات الزراعية. فمع بلوغ مستوى معين من التقنية، تترفرف الشروط الالزامية لتغيير نعمة الحياة والتغيير والتحقيق تحرر المرأة النهائي.

⁴¹ - «البحريش» أي «النوح العجوز»، اسم أطالله البدشتة لإن العرب الأهلية على التعرضين الذين كان يفزعهم سطور مأكثرة.

٤٠- الجامعة التي أقيمت فيها كولوراتوي محاضراتها هذه والكلية في مدة انتشارها من

لكن الطريق الجديد الذي سلكته مؤخرًا السياسة الاقتصادية يمثل جدياً التطور الذي تم تحقيقه حتى الآن، بتأخره تحرر المرأة وإعاقته تطور الأشكال الجديدة من الحياة وال العلاقات الجديدة بين الجنسين؛ تلك العلاقات القائمة على الاحترام والتعاطف العتيدتين لا على المصلحة والحسابات المالية. لهذا السبب نطق أهمية فائقة على رصد التحولات التي أجزت خلال سنوات الثورة الأولى. إن تكون هذه التجارب ودراسة أملاك الحياة الجديدة سيكون لها فائدة جل في المستقبل، وسيضعان في متناول البروليتاريا العالمية وثائق هامة عن المرحلة تساعدها على استئناف واتمام ما بدأه عمل روسيا وعاملاتها ان الأحداث التي حصلت منذ ثورة أكتوبر 1917 سترى أنها لا يمحى في تاريخ البشرية، وبخاصة في تاريخ المرأة وإن كان قد لخنا اليوم مرحلة ركود سواداء قاتمة، وما دامت صياغة أشكال الحياة الجديدة مجدهدة على صعيد المعاشرة، فإن الفروع النسوية مطالبة بتوزيع التحولات التي طرأت على العادات والمعتقدات، وبتعريف الجماهير العربية عليها للرفع من سوية وعيها ووضعها على قم المساواة مع طبيعة البروليتاريا. والفروع النسوية مطالبة، عادة على ذلك، بتركيز دعایتها، الموجهة إلى عاملات سائر الأقطار، على التحذير الفعلي التي عشناها هنا في روسيا، وبإيقاع هؤلاء العاملات بـ تحرر المرأة قبل لتحقيق في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. فقمة واقعة لا يمكن إغفالها: لقد أرست الثورة الروسية الأساس النظري والطبيعي لتحرر المرأة، والحكومة السوفيتية كانت السباق إلى رعاية الأم والطفل. وقد أوجتنا الشروط الكفيلة بالقضاء على البغاء الذي ورثاه عن المجتمع البورجوازي. وحل محل الأمومة التقليدية التي عرفناها حتى الآن أمومة جديدة مختلفة، أكثر حرية، وصحة، ومرونة. لقد حررت الثورة الروسية نساءنا، و يجب أن ننسى على الإطلاق أن هذه الثورة كانت من صنع العاملات والفالحات بقدر ما كانت من صنع العمال والفالحين. فالعاملات والفالحات اللذين لعبوا دوراً هاماً في مطلع الثورة – تذكرن انتقامهن التاريخي سرّح الأحداث أثناء مؤتمر العاملات في 23 شباط 1917 – وأذبن على المشاركة في السيرورة الثورية من خلال خوضهن غمار الحرب الأهلية.

إن لائحة أسماء النساء اللواتي ناضلن بشجاعة من أجل الاتحاد السوفيتي طويلة، وحتى متعددة كيرنسكي⁴³ نجد نساء – عاملات وفالحات – بين أعضاء المجلس الأولي. والحكومة السوفيتية هي أول حكومة في العالم ضفت نساء في عضويتها؛ فمنذ الأشهر الأولى لاستيلاء العمل والفالحين على السلطة عينت امرأة في منصب مفوضة الشعب للرعاية الاجتماعية⁴⁴. وفي أوكرانيا شنت الرفيقة ميلورفا المنصب نفسه حتى خريف 1921. وفي المقاطعات كان هناك العديد من العاملات والفالحات الآتىات من عالم الانتاج مباشرة، ولو لا المساعدة الفعلة للعاملات والفالحات لما استطاعت جمهورية السوفيتات أن تحقق المشاريع التي رسّمتها طبيعة البروليتاريا، وأن تثبت المؤسسات الراهنة وتحافظ عليها.

إن ذكرى الذي سبقنون عند هذه السنة التي تحيي ثورة أكتوبر عن الثورة الفرنسية، عام 1789. فقد أتاحت المؤتمر الأول لعاملات عموم روسيا وفالحاتها، المنعقد في تشرين الثاني 1918، فرصة الكشف عن أهمية الداعم الذي تقدمه النساء للثورة. وقد لاقت هذا المؤتمر، الذي اتفق على عجل بناء على مبارىٍ صدرت عن الفروع النسوية في الحرب، صدى بالغ الأهمية بين النساء العاملات : فقد حضرت هذا المؤتمر 1147 مندوبة، حين من شئ أرجاء روسيا. وهذادليل قاطع على أن الثورة قد نجحت في إيقاظ المرأة في حالة خمولها المفرطة، وأن المرأة ستكف من الأن فصاعداً عن تأدية دور «الحسناء الثالثة». وبكلها، كي نصف ثور المرأة في السيرورة الثورية، أن توقف عد مساحة العاملات والفالحات في النفاع عن الثورة عسكرياً. فحمل السلاح للدفاع عن الثورة لم يكن، في نظر بعضهم، من خصائص المرأة التقليدية. والحل ان الوعي الطبقي، المتتطور للغاية، قد حمل هؤلاء العاملات والفالحات على دعم الجيش الأحمر ومساعته، وعلى النضال صفا واحداً مع الثوار إبان ثورة أكتوبر. وقد عمدن على تنظيم المطابع الجوال، والمفارز الصحية، ومراكم العزلة الطبية. وقد برزت روسيا الثورة على نظرة جديدة إلى المرأة عندما قيلت بتطوريها في الجيش، البورجوازية بالمقابل ما وقعت عن التركيز بأن دور المرأة يحتم عليها المكوث في البيت الذي يتولى الرجل، بحكم طبيعته التورى، مهمة الدفاع عنه، أي الدفاع عن الدولة بغير أكل شاعرية فحمل السلاح، حسب المفاهيم البورجوازية، وقف على الرجال فقط. إن المرأة الجديدة لا تتناسب البورجوازية؛ فعنفهم «هناهفن للطبيعة»، كهذا كفيل بتقويض دعامة الأمومة البورجوازية. إنما الدولة العدلية لها بالمقابل نظرة مختلفة تعلماً إلى هذه المسألة. نظراً إلى الترابط الوثيق الذي جمع، خلال فترة الحرب الأهلية، بين العمل العقدي الاجتماعي وبين واجب الدفاع عن الدولة السوفيتية. وقد اتاحت هذه الأخيرة، لتحسين تطور القوى الإنتاجية، إلى مساعدة سائر المواطنين دون استثناء او تمييز. لهذا السبب لم يكن في وسع البلاشفة التخلّي عن ماهية النساء أو رفضها. وقد اقتضى ذلك صراع البروليتاريا ضدّ بكتوريا البورجوازية تطهير العاملات والفالحات في الجيش والبحرية. ولم يكن تطهير النساء هذا تراجعاً عن قرارات تمين بالطبع العسكري، كما هي الحال عادة في ظل الحكومات البورجوازية، وإنما جاء كحصيلة للنضال من أجل وجود الطبقة العاملة وبقائها. فكلما ارتفع عدد العمال المكاففين بعهتم عسكرية ازدادت فرص الجيش التوري في تحقيق النصر. وانتصار الجيش الأحمر كان كذلك رهن المشاركة الفعلة للعاملات والفالحات. وقد كان هذا الانتصار في الوقت نفسه الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق تحرر المرأة. إذ كان يضمن لها الحقوق التي اكتسبتها بفضل ثورة أكتوبر.

⁴³ - الكسندر كيرنسكي: سياسي روسي (1881-1970)، رئيس الحكومة المراقبة في روسيا في آب 1917، وقد أطاح به الجنود حكمه في أكتوبر 1917. -

⁴⁴ - تشير كولوتنيي هنا إلى شخصها. -

إذا كانت ثورة أكتوبر قد أخذت على عاتقها لفظ سفير أشكال التفاوت الجاثر بين الجنسين، فإن مشاركة النساء في الحرب التورية